MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

بنية قطاع التجارة الداخلية والخدمات في الأرض الفلسطينية المحتلّة العام 1967: ما الذي تغيّر خلال العقدين الأخيرين؟

2024

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

نبيل قسيس (رئيس مجلس الأمناء)، ماهر المصري (نائب رئيس مجلس الأمناء)، علا عوض (أمين السر)، عزام الشوا (أمين الصندوق)، عاطف كمال صادق علاونة (رئيس لجنة التدقيق الداخلي)، سام بحور (رئيس لجنة تنمية الموارد)، سامية جبران طوطح، سمير عبد الله علي، طلال ناصر الدين، غريس خوري، مازن سنقرط، هيثم لطفي الزعبي، هند خوري، رجا الخالدي (بحكم منصبه)

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2023 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس / ص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

بنية قطاع التجارة الداخلية والخدمات في الأرض الفلسطينية المحتلّة العام 1967: ما الذي تغيّر خلال العقدين الأخيرين؟

فريق البحث: د. ماهر الكرد
جمانة الجنازرة
رحيق حوراني

تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2024
حقوق الطبع والنشر محفوظة (ماس)
ISBN 978-9950-417-15-1

تقديم

منذ تأسيسه، دأب معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) على دراسة القطاعات الاقتصادية ودورها الكبير في التنمية المحلية، لذلك تنبع أهمية هذه الدراسة الجديدة من ضرورة تشخيص قطاع التجارة الداخلية والخدمات في فلسطين، نظراً لدورها الجوهري في تنشيط الدورة الاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني، إلى جانب الحد من البطالة، وتنشيط التبادل التجاري. بالتركيز على دراسة التشوهات الهيكلية التي عززت من هيمنة قطاع الخدمات في السنوات الأخيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة الفلسطينية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل بنية قطاع التجارة الداخلية والخدمات في فلسطين خلال العقدين الماضيين، من خلال تسليط الضوء على كافة أبعاد القطاع مع التطرق للاقتصاد الرسمي، غير الرسمي، الاقتصاد الأسود، التجارة الالكترونية، إلى جانب التعرف على أسباب توسع قطاع التجارة الداخلية والخدمات ومدى ارتباط ذلك بالتشوهات الاقتصادية والجغرافية التي سببها الاحتلال الإسرائيلي، والتي تحد بدورها من أنشطة التجارة الداخلية والخدمات، وما ترتب عليها من تكاليف اقتصادية في العقدين الأخيرين. بالإضافة إلى ذلك، تسليط الضوء على الدور الكبير لنفقات فلسطينيي عام 1948 في مناطق الضفة الغربية في التجارة الداخلية. تبع ذلك اقتراح مجموعة من التوصيات وفقاً لمعطيات الدراسة، ذلك ضمن إطار ومحددات الوضع القائم، وبين ما ينبغي العمل على تحقيقه عندما تتوفر إمكانية لإجراء تغيير بنيوي في الأوضاع الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى الإشارة إلى الآثار الواسعة والعميقة التي يمكن أن تنجم عن التطورات الأخيرة اللاحقة لتبعات وآثار حرب قطاع غزة للعام 2023 على الأداء الاقتصادي الكلي وعلى قطاع التجارة الداخلية والخدمات.

يتوجه المعهد بالشكر إلى فريق البحث على جهودهم في إعداد هذه الدراسة، كما يقدر عالياً استجابة الجهات ذات العلاقة، ووقتهم الثمين الذي خصصوه لمقابلة فريق البحث والإجابة على أسئلتهم. كما يعرب المعهد عن امتنانه للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعمه المتواصل وتوفيره التمويل اللازم لإعداد هذه الدراسة والعديد من أبحاث المعهد.

رجا الخالدي
المدير العام

المحتويات

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة **01**
1-1 خلفية تاريخية 01
2-1 أهداف الدراسة 03
3-1 التجارة الداخلية والخدمات 05
4-1 مراجعة الأدبيات 08

الفصل الثاني: التطور التاريخي لقطاع التجارة الداخلية والخدمات في فلسطين **15**
2-1 خلفية عامة 15
2-2 التطور التاريخي لقطاع التجارة الداخلية والخدمات في الأراضي الفلسطينية 17
2-2-1 هيكلية قطاع التجارة والخدمات في فلسطين 18
2-2-1-1 الاقتصاد الرسمي 18
2-2-1-2 قطاع غزة 20
2-2-1-3 الاقتصاد غير الرسمي 22
2-2-1-4 الاقتصاد الأسود 27
2-3 التجارة الإلكترونية 28

الفصل الثالث: التشوهات البنيوية في الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز هيمنة التجارة الداخلية والخدمات **33**
3-1 خصوصية الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 33
3-2 ارتفاع الطلب الإجمالي والانفصال بين الدخل والإنتاج 34
3-3 تراجع القطاعات الإنتاجية 36

الفصل الرابع أثر التشوّهات الجغرافية على التجارة الداخلية والخدمات **39**
4-1 التشوهات الجغرافية 39

الفصل الخامس نفقات فلسطينيي الداخل الفلسطيني المحتل في مناطق الضفة الغربية **47**
5-1 خلفية تاريخية للعلاقة الاقتصادية بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر 47
5-2 حركة التسوق والتبادل التجاري للسلع والخدمات بين جانبي الخط الأخضر 49
5-3 استثمارات فلسطينيي الداخل المحتل في مناطق الضفة الغربية 52
5-3-1 التحديات المرتبطة بالبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية 53
5-4 حركة عناصر الإنتاج (العمال والمواد الخام) 55
5-4-1 التحديات المرتبطة بحركة العمالة فلسطينية
والمواد الخام من مناطق الضفة الغربية إلى مناطق الداخل المحتل 56

الفصل السادس القضايا الرئيسة **57**
6-1 أبرز التوصيات 60
6-2 تبعات الحرب على قطاع غزة 2023 61

المراجع **63**

الملحق الإحصائي **71**

قائمة الجداول

جدول 1: الفروقات بين التجارة الداخلية والخارجية 16

جدول 2: أهم المؤشرات الاقتصادية في فلسطين لقطاعي التجارة الداخلية والخدمات حسب القطاع والسنة،2019–2021 (القيمة بالألف دولار أمريكي) 19

قائمة الأشكال

شكل 1: أثر جدار الفصل والحواجز على تكاليف التبادل في قلقيلية 42

شكل 2: الطرق المثلى بدون حواجز أو معوقات 43

شكل 3: طرق الضفة الغربية مع معوقات الطرق 44

شكل 4: تأثير المعوقات على الطرق المثلى بالمقارنة بين العامين 2006 – 2012 45

الملخص التنفيذي

تستعرض هذه الدراسة السياق التاريخي لنمو قطاع التجارة الداخلية والخدمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 مع إشارة خاصة إلى التغيّرات التي طرأت خلال العقدين الأخيرين، خصوصا نمو واتساع دور هذا القطاع نتيجة لانحسار وتراجع دور وأداء القطاعات الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصا قطاعي الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي. تستعرض الدراسة السمات العامة لقطاع التجارة الداخلية والخدمات، مع التركيز على الجوانب المتعددة للنشاطات المرتبطة بالتجارة الداخلية والخدمات غير المنظمة وآثارها على أداء الاقتصاد الكلي. وتتطرق إلى التشوّهات البنيوية في الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة الناجمة عن ما يزيد على نصف قرن من الاحتلال الإسرائيلي وسياسات السلب والإفقار التي يمارسها. كما تستعرض الدراسة آثار التشوهات الجغرافية–المكانية التي تؤثر بشكل كبير كذلك على أداء هذا القطاع نتيجة لسياسات الاحتلال في فرض حصار مشدد على قطاع غزة وفصل القدس الشرقية عن مجالها الاقتصادي الحيوي وتقسيم الضفة الغربية إلى ما يزيد على مائتين من المعازل المحاطة بالحواجز العسكرية والمناطق المصنفة "ج" الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الشاملة، وانعكاس هذه التشوهات على أداء النشاطات الاقتصادية في هذا القطاع. من جهة أخرى، تتطرق الدراسة إلى العلاقات الاقتصادية عبر الخط الأخضر بين فلسطينيي عام 1948 وفلسطينيي الضفة الغربية ومساهمتها في نشاطات التجارة الداخلية والخدمات.

كان الإطار الزمني لإعداد المسودة النهائية للدراسة منتصف نوفمبر/تشرين ثاني 2023، أي بعد أسابيع قليلة من بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وفرض الإغلاق الشامل على الضفة الغربية. في القسم الأخير من هذه الدراسة، تمت الإشارة إلى الآثار الواسعة والعميقة التي يمكن أن تنجم عن هذه التطورات على الأداء الاقتصادي الكلي وعلى قطاع التجارة الداخلية والخدمات.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 خلفية تاريخية

بعد ثلاثة عقود على توقيع اتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة العام 1967، التي تشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وبعد ما يقرب من ستة عقود على الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، تعرضت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى تغيّرات وتشوّهات هيكلية وبنيوية عميقة الأثر وواسعة الانتشار. كانت السياسات الاقتصادية التي مارستها القوّة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، طوال هذه العقود في جوهرها سياسات "السلب والإفقار"، كما كان قد عرّفها يوسف صايغ (Sayigh,1988). هذه التشوّهات البنيوية انعكست على مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها تلك المرتبطة بالتبادل التجاري والخدمات.

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض بنية التجارة الداخلية والخدمات في الأرض الفلسطينية المحتلة العام 1967، وذلك ضمن خصوصية أوضاع اقتصادية واجتماعية تحت الهيمنة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية التي بدأت بمحاولة فرض خطة آلون التي اقترحها وزير العمل آنذاك، والتي كانت عبارة عن تصور كامل وشامل لمصير الأراضي التي تم احتلالها العام 1967، حيث لم تكن هنالك خطة واضحة بشأن الأراضي التي تمت السيطرة عليها (الحنيطي، 2016)، وبفرض آليات السلب والسيطرة الاقتصاديين منذ الأسابيع والشهور الأولى التي أعقبت حرب العام 1967، وذلك عبر فرض ما أصبح يعرف بـ " الأوامر العسكرية " التي تصدر عن الحاكم العسكري الإسرائيلي.

تعكس الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وأوضاع التجارة الداخلية والخارجية في الأراضي الفلسطينية بشكل خاص، الآثار المتراكمة الناجمة عمَّا يقرب من ستة عقود من الاحتلال العسكري طويل الأمد. وقد بدأت دولة الاحتلال الإسرائيلي بفرض سياساتها على الأراضي المحتلة وتغيير بنيتها الاقتصادية منذ الأيام الأولى للاحتلال.

ففي اليوم الثالث من الحرب، أصدر الاحتلال الإسرائيلي الإعلان العسكري رقم 2 الذي يمنح الحاكم العسكري للضفة الغربية السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية كافة، وتبع

ذلك أوامر عسكرية تحكم السيطرة على الأرض والمصادر الطبيعية، مثل الأمر العسكري في 1976/7/6 الذي يحدد أن " كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها مجدداً هي ملك لدولة إسرائيل " (وبالطبع، استخدام تعبير "احتلالها مجدداً" له مغزى خاص في اعتبار السلطات الإسرائيلية أنها لم تحتل أراضي جديدةً، وإنما استردتها)، والقرار 59 بشأن "ملكية الدولة لأراضي يهودا والسامرة" وإعلان الأراضي التي كانت ملكية الدولة الأردنية أملاكاً حكومية إسرائيلية، كما مدت ولاية إدارة أملاك الغائبين إلى الأراضي التي "تم احتلالها مجدداً"، ثم صدر الأمر العسكري رقم 291 في بداية كانون الثاني من العام 1969 الذي أوقف إجراءات تسجيل الأراضي وفقاً للقوانين الأردنية، حيث إن ثلثي مساحة الأراضي كانت غير مسجلة، فقد فتح هذا القرار المجال لمصادرة الأراضي التي بقيت غير مسجلة بعد صدوره (ARIJ, 2007).

توضح هذه الأوامر العسكرية التي صدرت في الأسابيع الأولى بعد الحرب، بجلاء، أن جوهر السياسة الإسرائيلية هو السلب: سلب الأرض والمصادر الطبيعية. فالأمر العسكري رقم 59 نقل ملكية أراضي الدولة إلى إسرائيل، ووسع من نطاق تطبيق قانون أملاك الغائبين المطبق بعد العام 1948 ليشمل كذلك الأراضي الفلسطينية التي تمت السيطرة عليها بعد العام 1967. وقد تبع هذه الأوامر العسكرية المئات من الأوامر المماثلة التي تتحكم، في سياق هذه الدراسة، بنواحي النشاط الاقتصادي كافة: الزراعة، التجارة الداخلية والخارجية، رخص العمل، رخص الشركات والاستثمار، رخص البناء، ... وغيرها؛ أي أن السلطات الإسرائيلية قد أوضحت منذ الأسابيع الأولى أنها لا تقوم بإدارة مناطق محتلة، وإنما تقوم بتوسيع نطاق ملكيتها كدولة غرب الخط الأخضر وإلى نهر الأردن.

خلال العام 1967 وحده، تم إصدار العشرات من الأوامر العسكرية التي تؤدي إلى إحكام السيطرة على مناحي الحياة كافة في الأراضي المحتلة. على سبيل المثال، الأمر العسكري رقم 7 المتعلق بإغلاق كافة البنوك غير الإسرائيلية (الذي تبعه عدة أوامر حول تحويل أموال المودعين منها إلى البنوك الإسرائيلية)، والأمر العسكري رقم 25 الذي منع بيع وشراء الأراضي والعقارات بدون موافقة الحاكم العسكري، والأمر رقم 28 الذي نقل صلاحيات الحكومة الأردنية إلى الحاكم العسكري في فرض وجباية ضرائب الدخل والضرائب العقارية، والأمر رقم 47 الذي منع استيراد وتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية بدون موافقة الحاكم العسكري، والأمر رقم 58 المتعلق بتوسيع نطاق سريان قانون أملاك الغائبين ليشمل الضفة الغربية، والأمران 76 و83 المتعلقان بفرض العملة الإسرائيلية باعتبارها العملة القانونية والأمر رقم 92 الذي نقل ملكية وإدارة المصادر المائية إلى الحاكم العسكري، والأمر رقم 96 الذي حدد الضفة الغربية باعتبارها منطقة جمركية منفصلة (customs area)، يمنع

تصدير واستيراد كافة البضائع منها وإليها إلا بموجب رخصة يصدرها الحاكم العسكري (Kuttab and Shehadeh, 1982). وبموازاة هذه الأمثلة من الأوامر العسكرية التي صدرت في الشهور الأولى بعد حرب العام 1967، فقد صدرت، كذلك، أوامر عسكرية مماثلة تتعلق بقطاع غزة. مجمل هذه الأوامر العسكرية التي صدرت في الشهور الأولى بعد حرب العام 1967، تشير إلى أن الضم بحكم الواقع (de facto) للأرض الفلسطينية كان قد بدأ منذ الأيام الأولى، وهو الضم الذي أكده لاحقاً الأمر العسكري رقم 947 المتعلّق بإنشاء "الإدارة المدنية" التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية، لتتولى إدارة الأرض الفلسطينية المحتلة (Kuttab and Shehadeh, 1982)، حيث إن الأمر العسكري هذا قد وسّع من نطاق تطبيق قوانين إسرائيلية، مثل بعض جوانب قوانين الضريبة، لتكون سارية المفعول في الضفة الغربية، كما أدخل الضفة الغربية ضمن الغلاف الجمركي الإسرائيلي، وأنشأ مكاتب العمل التي تنظم حركة العمال واستخدامهم، وربط مختلف أوجه المعيشة والخدمات بدولة الاحتلال الإسرائيلي؛ وبالنتيجة، أصبح اقتصاد الضفة الغربية تابعاً لاقتصاد الاحتلال وخاضعاً له.

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994، وانتخاب المجلس التشريعي العام 1996، واجهت الجهود الفلسطينية الساعية إلى تنظيم النشاط الاقتصادي وبناء مؤسساته العامة والخاصة معوّقات تتعلق بالقيود الإسرائيلية. فالجانب الاقتصادي من اتفاقيات أوسلو، المتمثّل في اتفاق باريس الاقتصادي الموقع العام 1994، قنن معظم القيود التي كانت سائدة منذ بدء الاحتلال. ومع أن اتفاقيات أوسلو وملحقاتها الاقتصادية كانت تفترض أنها ستقتصر على المرحلة الانتقالية المحدّدة بخمس سنوات تنتهي العام 1999، فإن انتهاء مفاوضات كامب ديفيد العام 2000 إلى طريق مسدود واندلاع الانتفاضة الثانية التي تواصلت حتى مقتل الرئيس ياسر عرفات العام 2004، قد أدّت إلى فرض استمرار "المرحلة الانتقالية" إلى ثلاثة عقود مع عدم وجود أفق يبشّر بموعد وضع نهاية لها.

يوضح هذا السياق العام للتطورات السياسية والتاريخية طبيعة المحددات التي تعكسها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة في السنوات الأخيرة بشكل عام، والتي تتعلق بتطور أوضاع التجارة الداخلية والخدمات في السنوات الأخيرة بشكل خاص.

1-2 أهداف الدراسة

في فلسطين، وكما في معظم دول العالم، توسع قطاع الخدمات وتعاظم دوره خلال العقدين الماضيين، بحيث شكل النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة. هذا النمو الكبير في قطاع الخدمات جاء عبر التوسع في الأنشطة الخدمية التقليدية

والاستهلاكية؛ سواء من حيث مساهمة هذه الأنشطة التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات، أو من خلال مؤشر التوظيف، أو نسبتها من إجمالي المنشآت العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ما يؤكد حقيقة أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد خدمي، وأن القطاعات الخدمية ستلعب دوراً رائداً في الاقتصاد الفلسطيني في السنوات القادمة. فعلى النقيض من القطاعات الإنتاجية الأخرى، تتميز التجارة الداخلية والأنشطة الخدمية في فلسطين بقدرتها على التطور في بيئة غير مستقرة ومعقدة، ويعود ذلك إلى اعتماد الخدمات على الموارد البشرية بشكل أساسي؛ سواء الماهرة منها، أو غير الماهرة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل بنية قطاعات التجارة الداخلية والخدمات في فلسطين خلال العقدين الماضيين، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية: تسليط الضوء على أبرز الفجوات والتشوهات في هذه القطاعات التي تحد من دورها في النمو الاقتصادي والتوظيف، رسم خارطة اقتصادية لأهم أنشطة التجارة الداخلية، معرفة التغييرات التي حصلت في بنيتها القطاعية ومدى مساهمتها الاقتصادية، التعرف على أسباب توسع قطاع التجارة الداخلية والخدمات، ومدى ارتباط ذلك بالتشوهات الاقتصادية التي سببها الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى تسليط الضوء على بنية قطاع الخدمات بالتركيز بوجه خاص على هيكلية أنشطة التجارة الداخلية.

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة، سوف تقوم الدراسة بتحليل قطاع التجارة الداخلية والخدمات في فلسطين، ومدى تغيرها في العقدين الأخيرين، من أجل رسم خارطة اقتصادية لأنشطة التجارة الداخلية والخدمات، مع الأخذ بأهم المحددات والفجوات التي عززت من تزايد التشوهات في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، وما ترتب عليها من تكاليف اقتصادية في العقدين الأخيرين.

نظراً لمحدودية توفر البيانات الكمية الخاصة بأنشطة التجارة الداخلية، واقتصارها على المستوى الإجمالي، مع عدم وجود أي بيانات تفصيلية لأنشطة التجارة الداخلية على مستوى المحافظات، فإن الدراسة ستركز، بوجه خاص، على تقديم تحليل وصفي لقطاع التجارة الداخلية والخدمات في فلسطين، إضافة إلى الاستعانة بالبيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الخاصة بمساهمة الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمتها في النمو الإجمالي للعمالة، للتعرف على هيكلية وتطور قطاع التجارة الداخلية والخدمات في العقدين الأخيرين، مع مقارنتها مع مساهمة القطاعات الأخرى. كما ستستعين الدراسة بمؤشرات اقتصادية رئيسية خاصة بقطاع التجارة الداخلية، بالاعتماد على سلسلة المسوح الاقتصادية، والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017، وتقارير أداء الاقتصاد الفلسطيني، وغيرها، وذلك تبعاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية.

3-1 التجارة الداخلية والخدمات

يتعلّق النشاط التجاري ببيع وشراء السلع والخدمات بهدف تحقيق الربح. وفقاً للموقع الجغرافي ضمن حدود سياسية أو اقتصادية، تنقسم التجارة إلى فئتين رئيستين: التجارة الداخلية والتجارة الخارجية. يعرف التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول بالتجارة الخارجية، بينما تشمل التجارة الداخلية بيع وشراء السلع والخدمات ضمن الدولة الواحدة، وضمن حدودها الاقتصادية والجمركية. وتكتسب مسألة وجود حدود اقتصادية أو جمركية أهمية خاصة، حيث تتمثل إحدى السمات الرئيسة التي تميّز التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية في فرض قيود مثل الرسوم الجمركية، أو المواصفات، التي تنطبق على التجارة الخارجية أو الدولية فقط، ولا تنطبق على التجارة الداخلية في السلع والخدمات. بعد هذا التصنيف العام، يمكن تصنيف مجالات التجارة الداخلية ضمن تجارة الجملة وتجارة التجزئة.

ثمة علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والداخلية ومساهمتهما في زيادة إنتاجية النشاط الاقتصادي ككل، وبخاصة في زيادة إنتاجية القطاعين الصناعي والزراعي. بينما تساهم حرية الحركة التجارية، الخارجية والداخلية، والاختيار الصحيح للنظم التجارية والجمركية، في زيادة الإنتاجية وتحسين القدرات التنافسية، فإنها تؤدّي في نهاية الأمر إلى المساهمة في تحسين الرفاه الاقتصادي (IMF, 2016). إلا أن "العزلة" الاقتصادية، بصرف النظر عن مسبباتها، وتأثيراتها على حركة التجارة الخارجية، تؤدّي إلى آثار سلبية على أداء التجارة الداخلية كذلك، تتمثل في تقلّص وانحسار النشاطات الإنتاجية في السلع والخدمات لأغراض التداول التجاري، ما ينعكس في تباطؤ النمو الاقتصادي أو حتى التسبب في الكساد (Grover and Dasgupta, 2022). إن خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السيطرة الإسرائيلية، وتقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، ووجود المئات من الحواجز العسكرية الإسرائيلية، وعزل القدس الشرقية عن مجالها الاقتصادي الحيوي، وإخضاع قطاع غزة إلى حصار مشدد، ومختلف القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة السلع والخدمات والأفراد داخلياً وخارجياً، تشكّل، في مجموعها، مظاهر من "العزلة" الحادة التي تحدثت دراسة البنك الدولي المشار إليها في هذه الفقرة، والتي لا تسمح بالتالي بتحقيق تقدم في النمو والرفاه الاقتصاديين.

هذا الإطار من النشاط التجاري الفلسطيني، الخارجي والداخلي، الذي يعكس سمات الاحتلال العسكري طويل الأمد، وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى معازل تفصل بينها مناطق تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، والقيود المتعددة على حركة السلع والخدمات داخل الأراضي المحتلة وخارجها، وإخضاع الأراضي الفلسطينية إلى الغلاف الجمركي للاحتلال

الإسرائيلي، والسياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية، وحرمان الفلسطينيين من ممارسة حرية رسم وممارسة السياسات الاقتصادية والتجارية، تشكل، في مجموعها، القسمات الرئيسة للإطار العام للتجارة الداخلية في الأراضي الفلسطينية، الذي يكشف خصوصيتها وتعقيداتها والتحديات الجمة التي تواجهها.

بصرف النظر عن الخلفية التاريخية المعقدة التي سبقت العام 1967، أي عندما كانت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وعندما كان قطاع غزة تحت الإدارة المصرية منفصلاً تماما عن الضفة الغربية، وذلك في السنوات الممتدة بين العامين 1948–1967، فإن الاحتلال الإسرائيلي العام 1967 قد خلق أوضاعاً جديدة، وأدخل تغييرات بنيوية وهيكلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يؤدّي إلى الضم والإلحاق، بحكم الواقع، إلى الاقتصاد الإسرائيلي.

لم تؤدِّ العقود الثلاثة الماضية، أي منذ توقيع اتفاقية أوسلو، إلى تغييرات هيكلية أو بنيوية، حيث إنها كانت في جوهرها اتفاقية انتقالية للحكم الذاتي. بالرجوع إلى نصوص الاتفاق، فهي تشير إلى أن ما أصبح يعرف بالسلطة الوطنية الفلسطينية، قد تمت الإشارة إليها بصفة "السلطة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني".[1] وحيث إن الضفة الغربية وقطاع غزة كانتا قد أدخلتا عنوة ضمن الغلاف الجمركي للاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967، وحيث إن اتفاق أوسلو وملحقه الاقتصادي المعروف باسم "بروتوكول باريس الاقتصادي" قد أبقى على الأراضي الفلسطينية ضمن الغلاف الجمركي خلال الفترة الانتقالية (التي كان قد تم تحديدها بخمس سنوات تنتهي في العام 1999 وما زالت سائدة بعد ثلاثة عقود)، فإن هذه الأوضاع تنشأ عنها خصوصية لدى محاولة دراسة مسائل مثل التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

ففي الفترة التي أعقبت الاحتلال العام 1968 وحتى اتفاق أوسلو العام 1994، واجه التطرق إلى "التجارة الداخلية" بين مناطق مختلفة داخل النطاق الجغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، صعوبة التمييز في تبادل السلع والخدمات فيها عن تلك التي كانت مع اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان من نتائج الاحتلال الإسرائيلي تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مزيج من "الأسواق الداخلية الأسيرة" وإلى مصادر للأيدي العاملة الرخيصة.

من جهة أخرى، كانت السمة الرئيسة لاتفاق باريس الاقتصادي الذي أبقى الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن الغلاف الجمركي للاحتلال الإسرائيلي، أنه قد شكّل نظاماً لاتحاد جمركي من طرف واحد، يتمتع فيه اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي بحرية كاملة في حركة البضائع والأفراد، بينما يخضع الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطاره إلى قيود ومحددات في حركة السلع والخدمات والسكان والأيدي العاملة (Khalidi & Taghdisi–Rad, 2009).

1 PISGA: Palestinian Interim Self–Governing Authority. Oslo–II, 1995.

وحيث إن هذه الدراسة تتعلّق بالتطورات التي شهدتها السنوات الأخيرة، فإن مجموعة أخرى من التعقيدات على خصوصية الحالة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن تجاهل الإشارة إليها. قيام الاحتلال الإسرائيلي بضم القدس الشرقية وعزلها عن مجالها الحيوي الاقتصادي طوال العقود الماضية، وإخضاعها إلى حصار مشدد يمنع التواصل والحركة بينها وبين باقي الضفة الغربية (فضلاً عن التواصل مع قطاع غزة)، يمثّل أحد جوانب وأبعاد التشوّهات الناجمة عن سياسات الاحتلال والضم. وضمن مناطق الضفة الغربية، فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي في السيطرة على المنطقة المصنفة "ج" في اتفاق أوسلو، وهي المنطقة التي تمثّل ثلثي مساحة الضفة الغربية، والانتشار الواسع للمستوطنات الإسرائيلية فيها، تضيف إلى هذه التشوّهات المتراكمة الأثر عبر العقود الماضية.

منذ الانقسام السياسي العام 2007، نشأ انقطاع شبه تام للحركة التجارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة المعرّض للحصار المشدد، ونشأت ظاهرة "اقتصاد الأنفاق" في قطاع غزة التي نتج عنها عبر سنوات الحصار المتواصلة ترابطات وعلاقات تجارية بين قطاع غزة ومصر، حلّت محل الكثير من تلك التي كانت سائدة مع الضفة الغربية. ومع ذلك، فإن تجارة قطاع غزة مع الاقتصاد الإسرائيلي (من خلال المعبر التجاري الوحيد المعروف باسم معبر كرم أبو سالم) ما زالت تتم وفقاً للآليات المنصوص عليها في بروتوكول باريس الاقتصادي، بما في ذلك آلية تقاسم الإيرادات الجمركية والضريبية المعروفة باسم آلية "المقاصة" التي تتم لصالح الخزينة الفلسطينية العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية، التي تقوم، بدورها، بتسديد رواتب موظفي القطاع العام وتوفير ميزانيات الخدمات والمرافق العامة (الصحة، الطاقة، ... إلخ).

من جهة أخرى، يشارك فلسطينيو الـ 1948 بشكل فعال في هذا النشاط المرتبط ببيع وشراء السلع والخدمات في الضفة الغربية (ماس، 2023؛ ماس، 2021؛ والخالدي والسطري، 2014)، بحيث أن تقديرات إجمالي إنفاقهم على شراء سلع وخدمات في الضفة الغربية تتجاوز إجمالي صادرات الأراضي الفلسطينية. وإذ تتم عمليات التبادل التجاري في السلع والخدمات التي يقوم بها فلسطينيو العام 1948 في النطاق الجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، فإنها تقع ضمن نطاق "التجارة الداخلية".

تعكس هذه السمات العامة من التعقيدات، التشوّهات التي تعرضت لها الأراضي الفلسطينية طوال ما يقرب من ستة عقود، وتمثّل جوانب من التحديات التي تواجه دراسة التجارة الداخلية والخدمات بما يأخذ بعين الاعتبار خصوصية واستثنائية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولعل هذه التعقيدات تساهم في تفسير سبب ندرة الدراسات حول هذا القطاع الاقتصادي كما سنرى في الصفحات التالية.

4-1 مراجعة الأدبيات

تفتقر المكتبة الفلسطينية إلى أبحاث ودراسات معمّقة وشمولية حول التجارة الداخلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. لعل أحد أسباب ذلك يكمن في تعريف التجارة الداخلية وعلاقتها مع الخدمات، كما أن التجارة الداخلية يسهل تمييزها عن التجارة الخارجية، بينما يتعذّر تمييزها عن مجموعة واسعة من النشاطات التي تدخل في ما يعرف بـ"القطاع غير الرسمي"، أو غير المنظم. نظراً لندرة الأدبيات حول التجارة الداخلية والخدمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تستعرض الدراسة بعض الدراسات التي قدمت لمحة عامة عن هذا القطاع الاقتصادي في أربعة جوانب رئيسة منه، هي: التجارة الداخلية، الخدمات، القطاع الاقتصادي غير المنظّم (غير الرسمي)، والتجارة الإلكترونية.

ينجم عن آليات السيطرة التي فرضتها إسرائيل منذ العام 1967، والتي تصل إلى الضم بحكم الواقع للأرض الفلسطينية المحتلة إشكاليات عدة لا مفر من مواجهتها، تتعلق بكيفية التعامل مع حركة التبادل التجاري وصفقات البيع والشراء بين المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحركة التبادل التجاري مع إسرائيل ضمن الغلاف الجمركي الواحد الذي تم فرضه منذ العام 1967، وتم تأكيده في اتفاق باريس الاقتصادي.

نواجه هذه الإشكالية في أحد أقدم التقارير الذي كان قد تطرق إلى التجارة الداخلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، وهو التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، العام 1994 بعنوان "تجارة البضائع الداخلية والخارجية بين الضفة الغربية وقطاع غزة" (El-Jaafari, 1994). في الفصل المتعلق بالتجارة الداخلية، تستعرض الدراسة حركة التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في المنتجات الزراعية والبضائع المصنعة، حيث شملت مبيعات الضفة الغربية من السلع المصنعة إلى قطاع غزة سلعاً مستوردة من إسرائيل، كما اشتملت على سلع صناعية مستوردة من الخارج من قبل مستوردين إسرائيليين قام بتسويقها وكلاء وموزعون من الضفة الغربية، ومثّلت جانباً من جوانب التجارة الداخلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة (El-Jaafari, 1994).

تمت معالجة التجارة الداخلية باعتبارها جزءاً من الخدمات في المقاربة التي اتبعها بلال الفلاح (2013)، في دراسته حول قطاع الخدمات في فلسطين. ومع ذلك، فهو يقر بتعذر التوصل إلى إجماع على تعريف محدد لهذا القطاع بسبب تنوع الخدمات وارتباطها بعدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى، فيختار ما هو متّبع في الكثير من الدراسات الدولية التي تسعى إلى المفاضلة بين النشاطات الاقتصادية في الخدمات وفقاً لتأثيرها على النمو

الاقتصادي، لذلك "... تعرّف الخدمات بأنها تلك التي توصف بـ "النشاطات الأخرى" التي لا تندرج تحت مظلة القطاع الصناعي، والزراعي، والإنشائي".

في السياق ذاته، تقودنا دراسة التجارة الداخلية باعتبارها جزءاً من نشاطات الخدمات إلى تقرير آخر للأونكتاد صدر العام 1995 حول قطاع الخدمات في الأرض الفلسطينية المحتلة بين العامين 1967–1990 (UNCTAD, 1995)، حيث تناول التقرير التغيرات العميقة التي نتجت عن حرب 1967 والاحتلال الإسرائيلي على قطاع الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة عما كان عليه قبل الاحتلال، كما استعرض التقرير الترابطات المتعددة بين قطاع الخدمات والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وأثر قيام إسرائيل بفرض أحكام ونظم جديدة على محددات تطور قطاع الخدمات في مجالات نشاطاته الرئيسة الأربعة: خدمات التوزيع، خدمات القطاعين الإنتاجي والتحويلي، الخدمات الاجتماعية، والخدمات الشخصية. من المثير للاهتمام أن هذا التقرير قد رصد وتابع انحسار القطاعات الإنتاجية نتيجة لسياسات وقيود ومعوّقات الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي انحسار الخدمات المرتبطة بها، بينما اتسعت نشاطات الخدمات في التوزيع، وذلك عبر العقود الأولى للاحتلال التي كانت قد سبقت إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية (UNCTAD, 1995).

بدأ انحسار وتراجع القطاعات الإنتاجية ونمو قطاع الخدمات (بما فيها التجارة الداخلية) مع السنوات الأولى للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما وثّقه كذلك تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، الصادر العام 1984، حيث أظهر المسح الذي قامت به منظمة اليونيدو أن حوالي نصف منتجات وسلع الاحتلال الإسرائيلي التي كان يتم تسويقها في الضفة الغربية وقطاع غزة هي سلع كانت تنتج محلياً في الأراضي الفلسطينية قبل الاحتلال، وأن الكثير من هذه المنتجات والسلع التي يتم تسويقها في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان من الممكن إنتاجها محلّياً عبر سياسة "إحلال الواردات" لو كان للفلسطينيين القدرة على تقرير سياسات وإجراءات الاستيراد والتصدير، وفرض سياسات حمائية على المنتجات الوطنية، ولو توفّرت مؤسسات تمويلية محلية وحرية استيراد المواد الأولية والمواد نصف المصنّعة الضرورية كمدخلات للإنتاج الصناعي والمحلي، ولو توفّرت كذلك حرية تقرير السياسات الجمركية (UNIDO, 1984).

في السياق ذاته، ثمة مسألة مهمة تتعلق بالعلاقة الممكنة بين التجارة الداخلية والخدمات من جهة، وبين التنمية الاقتصادية، وهو ما تستعرضه أوراق مؤتمر ناقشت أبعاد العلاقة بين السياسات الداخلية والتقدم الاقتصادي في تجارب عدد من الدول في قارات مختلفة (Halle & Wolfe, 2007). صياغة وتطبيق سياسات اقتصادية تنموية وطنية تعتبر شرطاً

لا غنى عنه لنمو النشاطات التجارية ولمساهمتها في التنمية، وهو ما تظهره تجارب متباينة في موقعها الجغرافي ومستوى تقدمها الاقتصادي. هذه التجارب تؤكد على أن الأوضاع الفلسطينية الاستثنائية، طوال العقود الستة الماضية، تحرمها من القدرة على صياغة وتطبيق سياسات اقتصادية وتجارية تحقق التنمية المستدامة. ومثلما يؤكّد تقرير اليونيدو على أن انحسار القطاعات الإنتاجية قد نجم عن سياسات الاحتلال من العام 1967، فإن التقرير يؤكّد، كذلك، على أن هذه السياسات الإسرائيلية قد فرضت ضم الأراضي المحتلة إلى إسرائيل بحكم الواقع، وأدمجتها ضمن النظام الاقتصادي الإسرائيلي.

تناولت الأدبيات التي تم الاطلاع عليها قطاعي التجارة الداخلية والخدمات في الأرض الفلسطينية المحتلة باعتبارهما متداخلين أو باعتبار أن القطاع الأوسع، الخدمات، يشتمل ضمن إطاره على قطاع التجارة الداخلية، كما جاء في دراسة محمود الجعفري (2002) حول واقع وآفاق التجارة الخدمية الفلسطينية. ركّزت دراسة الجعفري (2002) على معيقات تنمية التجارة الخدمية، كما أكّدت على أن آفاق نمو التجارة الخدمية الفلسطينية، ترتبط، بشكل وثيق، بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والاندماج في منطقة التجارة العربية الكبرى. بالطبع، الدراسات المتعددة حول "تجارة الخدمات" ومساهمتها في النمو الاقتصادي تطرح إشكالية الخدمات القابلة للتداول (Tradable)، وهي الإشكالية التي ستتطرق إليها هذه الدراسة لاحقاً.

في هذا السياق، تتناول دراسة بلال الفلاح (2013) مسألة العلاقة بين تجارة الخدمات والتنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية في إطار نظام اقتصادي يقوم فيه هذا القطاع بدور محوري في تقديم خدمات الإنتاج، وخدمات الأعمال، والخدمات المالية، وخدمات الأنشطة العقارية، وذلك مقابل السمة الغالبة على الخدمات الفلسطينية التي تعرف بالخدمات التقليدية غير القابلة للتداول، مثل خدمات التوزيع، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الشخصية، التي عكست التشوّهات الاقتصادية التي خلقها الاحتلال منذ العام 1967.

كما تناولت مجموعة من الدراسات مسألة ضرورة العمل على الانضمام إلى منظّمة التجارة العالمية بهدف تنمية دور قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني، مثل دراسة سلطة النقد الفلسطينية (2011)، حيث تقرّ الدراسة بأن المتطلبات المسبقة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تتوقف على الاختيار المناسب للسياسة التجارية الوطنية، وبخاصة في العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل، وهي إمكانية لم تكن متاحة أو ممكنة وقت نشر الدراسة قبل أكثر من عقد؛ ذلك أن بناء القدرة المؤسسية ووضع الأطر القانونية والتنظيمية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتطلبان الانتقال من الوضع القائم إلى وضع يمكن فيه رسم السياسات بشكل مستقل.

إضافة إلى هذا التداخل بين قطاع التجارة الداخلية والخدمات، فإن جانباً آخر من النشاط والتبادل التجاري الداخلي تطرقت إليه الأدبيات ذات العلاقة، وهو الجانب المتعلق بالقطاع غير المنظّم في الخدمات والتبادل التجاري الداخلي، وهو مصطلح بدأ تداوله قبل حوالي نصف قرن من قبل منظمة العمل الدولية، الذي يتواجد في النظم الاقتصادية كافة، بأشكال ونسب متفاوتة، ومع ارتفاع هذه النسب في النشاط الاقتصادي في الدول النامية. يرتبط هذا القطاع بالمؤسسات والمنشآت والنشاطات التبادلية والخدمات غير المسجلة رسميّاً، التي توظّف عمّالاً بشكل غير رسمي. في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقاً لإحدى الدراسات الأولى حول هذا القطاع، تم تقدير حجم التشغيل الكلي في القطاع غير المنظّم بحوالي 60% من إجمالي المشتغلين، وإن كانت مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي تقل عن 10% (عرمان، 2015). هذه الدراسة الميدانية وجدت غياباً للحماية القانونية وإن كان يمثّل فرص عمل للفئات المهمّشة، وبخاصة النساء في مجالات مثل عمل النساء في منازلهن في التطريز والحياكة وغيرها دون أمان وظيفي (الصيرفي وسمارة، 2016). غياب الأطر القانونية في هذا القطاع ينجم عنه غياب الحماية القانونية وغياب تطبيق قوانين العمل.

تطرقت دراسات أخرى إلى مسببات ودوافع انتشار القطاع غير الرسمي في التجارة الداخلية والخدمات، منها قناعة أصحاب المنشآت غير الرسمية بأن الأعباء الناجمة عن تسجيل منشآتهم تتجاوز بكثير الفوائد المتوقعة منها. فقد أظهرت دراسة عبد الجواد وآخرين (2023)، حول الشمول المالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن تفضيل الكثير من أصحاب المنشآت البقاء خارج الشمول المالي، إضافة إلى الفوائد الناجمة عن عدم دخول منشآتهم في السجلات الضريبية، يتعلّق –إلى حد كبير– بالمحددات والمعوّقات أمام الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية مثل امتلاك الحساب المصرفي، وصعوبة الحصول على القروض المصرفية وتكاليف امتلاك التأمين الصحي الخاص.

الاقتصاد غير المنظم أو غير الرسمي هو الاقتصاد غير المنظور أو غير المسجل، وهو يشمل نشاطات وتبادلات قانونية كما أنه يشمل نشاطات أخرى غير قانونية، في ما يعرف بـ"اقتصاد الظل" أو "الاقتصاد الأسود". فالنشاط غير الرسمي أو غير المنظّم، قد يشمل صناعة الملابس والجلود والأخشاب والبناء والتشييد، وغير ذلك من المجالات الصناعية والتجارية والخدمية، بحيث لا ينطبق عليها توصيف الأنشطة الطفيلية أو الهامشية، بل إنها تساهم في الناتج المحلي وفي خلق فرص العمل. ولذا، يرى غازي الصوراني (2021) أنه من الضروري التمييز بين هذه النشاطات في القطاع غير المنظم وبين ما يعرف باقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي الذي تنتشر فيه النشاطات غير القانونية، بما فيها تجارة المخدرات والأسلحة والسمسرة وغيرها، والتي يبرز فيها دور غسيل الأموال التي تستهدف تعظيم

الثروات بشكل غير مشروع، عن طريق إخفاء طبيعة وهوية الأموال المحصّلة من أنشطة غير مشروعة لإدخالها ضمن الإطار المشروع.

نتج عن التطورات الأخيرة في العقدين الماضيين اتساع النشاطات التجارية الإلكترونية. بحيث رصدت رسالة جامعية واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتفاعلها مع خصوصية الأوضاع السياسية والاقتصادية، بما فيها الأوضاع الناجمة عن الاحتلال، وانتشار الحواجز العسكرية، والمعوقات الأخرى أمام حركة البضائع والأفراد في الضفة الغربية، وبما فيها الأوضاع الناجمة عن الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والحصار المشدد الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ العام 2007 (جبريل، 2012).

ساهمت خصوصية الأوضاع الفلسطينية المشار إليها أعلاه في التوسع والانتشار السريع في نطاق التجارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة، وإن كانت لا تتوفر إحصاءات أو مسوحات يمكن الاعتماد عليها حول مدى انتشار وحجم التجارة الإلكترونية، بما في ذلك نسبة مساهمتها الفعلية في النشاط الاقتصادي الكلي بشكل عام، أو في قطاع التجارة الداخلية والخدمات بشكل خاص. الافتقار إلى معلومات موثّقة يؤدّي كذلك إلى صعوبة حصر وتحديد حجم المبيعات والمشتريات، وبالتالي صعوبة جباية الإيرادات الضريبية المترتبة عليها. تستعرض دراسة مرار والخالدي (2020) حول آفاق تنظيم التجارة الإلكترونية في فلسطين معوّقاً لنمو وانتشار وتنظيم التجارة الإلكترونية. فالإطار القانوني للتجارة الإلكترونية في فلسطين هو مزيج من القوانين القديمة وعدد من القوانين والإجراءات الجديدة، كما أن تنفيذ القوانين والإجراءات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية يعاني من الضعف. أما في مجال البنية التحتية والمؤسسية، فإن جهوزيتها غير كافية، نظراً للمعيقات التي يواجهها البريد الفلسطيني وخدمات الشحن والتوصيل ومدى انتشار وسائل الدفع الإلكتروني، وغيرها من متطلبات تطوير البيئة المادية والمؤسسية والتنظيمية والقانونية اللازمة لتوسع نشاط التجارة الإلكترونية في الأراضي الفلسطينية.

تستعرض دراسة حديثة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، البيئة الضرورية لتنمية وانتشار ما يعرف بـ"الاقتصاد الرقمي" الذي يشمل التجارة الرقمية في الأراضي الفلسطينية. تتناول الدراسة متطلبات استكمال وضع الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالتجارة بشكل عام، والنشاط الاقتصادي الرقمي والخدمات المالية الرقمية بشكل خاص. في هذا السياق، توضّح الدراسة التحديات الناجمة عن خصوصية الأوضاع في الأراضي الفلسطينية بما يتعلق بنواقص وتشوهات البنية التحتية وفي بناء المؤسسات، وهي خصوصية ناجمة بشكل رئيسي عن الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على ثلثي مساحة الضفة الغربية، ما يعيق أية إمكانية لتطوير البنى التحتية فيها، كما أنها ناجمة عن الحصار المشدد المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007. أما في ما

يتعلق بالإمكانات المستقبلية الممكنة، فتقدم الدراسة إطاراً للآفاق الممكّنة للاقتصاد، ككل، متى أمكن تطوير الاقتصاد الرقمي، والآفاق الكبرى الممكنة لقطاعي الشبيبة والمرأة فيه بشكل خاص (USAID, 2022).

تقدم هذه اللمحة العامة عن بعض الأدبيات معلومات وتحليلات حول هذا القطاع، بأبعاده التي تناولت التجارة الداخلية، والخدمات، والقطاع الاقتصادي غير المنظّم، والتجارة الإلكترونية، على الرغم من أنها تعكس الافتقار إلى دراسات شاملة ومعمّقة لهذا القطاع الاقتصادي المهم، تشير إلى مجموعة من الملامح الرئيسة. لعل أكثر هذه الملامح أهمية، هو التشويه الذي تعرضت له الأوضاع والنظم والنشاطات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة للاحتلال وسياسة الضم والإلحاق بحكم الواقع للنظام الاقتصادي الإسرائيلي، وهي السمة التي أجمعت عليها هذه الأدبيات التي تم استعراضها هنا. يستتبع ذلك حقيقة أن انحسار القطاعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية لصالح اتساع ونمو التجارة الداخلية والخدمات في سلع وخدمات تقليدية غير قابلة للتداول كان قد بدأ منذ السنوات الأولى للاحتلال العام 1967، وتعمّق نتيجة لممارسات الاحتلال طويل الأمد، بينما لم تنجح السياسات الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية، منذ إنشائها قبل ثلاثة عقود، في معالجة هذه التشوّهات ضمن محددات الوضع القائم. العقدان الأخيران شهدا كذلك اتساع نطاق كل من القطاع غير الرسمي أو غير المسجل، واتساع ما أصبح يعرف بالاقتصاد الأسود أو الاقتصاد الخفي. ومع أن هذه الأدبيات قد أشارت إلى الطاقات الكامنة في التجارة الإلكترونية في تنمية التجارة الداخلية والخدمات لتساهم في النمو الاقتصادي، وفي تمكين الشبيبة والمرأة، وتوفير فرص عمل مجزية، فإن الافتقار إلى إطار قانوني وتنظيمي ومؤسسي يتوافق مع متطلبات ممارسة وتنمية التجارة القانونية تشكل معوّقاً مهماً، بجانب المعوّقات الأخرى المتمثّلة بالافتقار إلى البنى التحتية المادية الضرورية.

تسعى هذه الدراسة إلى تناول هذه الأبعاد والجوانب لنشاطات التجارة الداخلية والخدمات وفقاً لأحدث المعطيات والبيانات المتوفرة، كما تسعى إلى إلقاء الضوء على علاقاتها بالتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، واستعراض البدائل السياساتية الممكنة لتطويرها وتنميتها.

الفصل الثاني

التطور التاريخي لقطاع التجارة الداخلية والخدمات في فلسطين

مقدّمة

يناقش هذا الفصل التطور التاريخي لقطاع التجارة الداخلية والخدمات في فلسطين. كذلك يستعرض هيكلية القطاع بالتركيز على كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، والاقتصاد الأسود، والتجارة الإلكترونية، نظراً لتمثيلهم كأحد أشكال التجارة الداخلية والخدمات. كما تم التطرق إلى قطاع غزة بشكل خاص، نظراً لخصوصية الوضع فيه.

2-1 خلفية عامة

تطورت المجتمعات اقتصادياً عبر الزمن، بتطور نمط الإنتاج. فمع تطور نمط الإنتاج وانفصال العمل الجماعي في المجتمعات البدائية، وانفصال الصيد عن تربية الحيوانات، ومن ثم انفصال العمل الزراعي عن العمل الحرفي، بدأت تنفصل القطاعات الاقتصادية البدائية عن بعضها، وبدأ تقسيم العمل والتخصص يتطوران، ما أدى إلى ظهور الفائض عن حاجة الفرد، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التبادل السلعي في المجتمعات. بدأ الاقتصاد التبادلي يتشكل مع تطور التبادل السلعي من الشكل البسيط إلى المقايضة، ومن ثم إلى التبادل بالشكل النقدي، ومن ثم بدأت الحاجة لوجود وسطاء لإتمام عملية التبادل، وبذلك انفصلت عملية التبادل عن المنتجين وظهرت التجارة (النابلسي، 1994).

تعرّف التجارة على أنها عملية تبادل سلع وخدمات تتم من خلال البيع والشراء وتهدف إلى تحقيق الربح، وقد تكون التجارة على المستوى المحلي أي داخل حدود الدولة وتسمى تجارة داخلية، وقد تكون على المستوى الدولي؛ أي بين الدول المختلفة وتسمى تجارة خارجية. ويوضح الجدول 1 أدناه الفروق بين التجارة الداخلية والخارجية. وعلى الرغم من الفروق الواضحة بين كلا المصطلحين، فإن خصوصية الحالة الفلسطينية تخلق حالة من عدم الوضوح بخصوص المسميات المستخدمة، حيث يعتبر بعض الاقتصاديين أن التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تجارة خارجية. كذلك الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يعتبر التجارة بينهما استيراداً داخلياً تحت مسمى التجارة الخارجية؛ حيث إن أي تبادل تجاري يتم عن طريق المعابر يتم

اعتباره استيراداً وتصديراً.[2] أما بالنسبة للتبادل التجاري مع الاحتلال، فهل من الممكن اعتباره على أنه تجارة داخلية لأن الأراضي الفلسطينية ضمن الغلاف الجمركي لدولة الاحتلال؟

جدول 1: الفروقات بين التجارة الداخلية والخارجية

التجارة الخارجية	التجارة الداخلية
تتم خارج حدود الدولة	تتم داخل حدود الدولة
يتم التعامل بالعملة الصعبة	يتم التعامل بالعملة المحلية للدولة
تنقل البضائع من خلال الخطوط الجوية والممرات المائية	تنقل البضائع من خلال الطرق والسكك الحديدية
المستهلكون غير متجانسين من حيث الثقافة والأذواق والتفضيلات	تجانس المستهلكين من حيث الثقافة والأذواق والتفضيلات
هنالك قيود على حركة السلع والخدمات بسبب الرسوم الجمركية	تتمتع السلع والخدمات بحرية الحركة داخل الدولة
تتم بين منطقتين تختلفان في الغلاف الجمركي	تتم داخل مناطق تتبع لغلاف جمركي واحد

Source: Surbhi, S. (2023). Difference Between Internal and International Trade. Key Differences. Retrieved from: https://keydifferences.com/

BYJU'S. (2023). Difference Between Domestic and International Business. Retrieved from: https://www.byjus.com/commerce/

تواجه الدراسة مشكلة عدم وجود تعريف مرجعي محدد وواضح يفرق بين التجارة الداخلية والخدمات، حيث إن بعض الدراسات تعتبر التجارة الداخلية جزءاً من قطاع الخدمات، الذي يضم تحت مظلته السلع غير الملموسة، فتعرف الخدمات على أنها النشاطات التي توصف بأنها الأخرى، ولا تندرج تحت تصنيف القطاعات الصناعية، والزراعية، والإنشائية (الفلاح، 2013). بينما يعتبرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قطاعاً منفصلاً عن الخدمات، حيث يعتمد التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC-4)، ويطلق عليها مسمى "تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية"، يندرج تحتها 43 قطاعاً فرعياً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).

2 مقابلة مع أشواق صدقة. (2023/9/26). مديرة دائرة القطاعات الخدمية – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2-2 التطور التاريخي لقطاع التجارة الداخلية والخدمات في الأراضي الفلسطينية

الوضع الفلسطيني الحالي هو" نتاج مركب لعوامل تاريخية واقتصادية وسياسية" (الكرد، 2022: 1).

شكل الانتداب البريطاني الذي فرض على فلسطين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى –من خلال صك الانتداب الذي أشرف على صياغة مسودته رؤساء المنظمة الصهيونية– نقطة بداية تراجع القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، لا سيما القطاع الزراعي، حيث تم استهداف القطاع الزراعي من خلال مصادرة الأراضي الزراعية، والسيطرة على مصادر المياه، بذلك تم فصل الفلاح الفلسطيني عن أدوات إنتاجه، وتحويله من منتج إلى عامل (أبو نحل وشراب، د.ت). إذ كانت الزراعة قبل الحرب العالمية الأولى تشكل النشاط الاقتصادي الرئيسي، فكان معظم سكان فلسطين، آنذاك، يقيمون في الأرياف بسبب اعتمادهم على الزراعة، حيث كان 54% من السكان يعتمدون في معيشتهم على الزراعة، كما شكلت الصادرات الزراعية في العام 1935 نسبة 90% من مجموع الصادرات الفلسطينية (حمادة، 1939).

كما بين الفصل السابق أن الاحتلال الإسرائيلي اعتمد سياسة السلب والإفقار والتعسف الأمني، فبعد احتلال الضفة الغربية العام 1967، سيطر الاحتلال الإسرائيلي على اتجاه التجارة الفلسطينية، وعمل على إغراق الأسواق الفلسطينية في كل من الضفة وقطاع غزة بسلعه، حيث كانت التجارة بين الضفة وقطاع غزة تخضع لقيود عدة منها قيود أمنية، وكانت السلع المصنعة والزراعية الفلسطينية المتدفقة إلى دولة الاحتلال والقدس تخضع لقيود غير جمركية، بالمقابل كان تدفق السلع الإسرائيلية دون قيد أو شرط (El-Jaafari, 1994).

فبدأت هيمنة قطاع الخدمات التقليدية على الاقتصاد الفلسطيني العام 1967، بسبب الاختلالات التي تسببت بها الحركة الصهيونية منذ الانتداب البريطاني، حيث بينت بيانات جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت 50%، كذلك مساهمتها في تشغيل العمالة تجاوزت 45% (الفلاح، 2013؛ الجعفري ومكحول وآخرون، 2003).

2-2-1 هيكلية قطاع التجارة والخدمات في فلسطين

2-2-1-1 الاقتصاد الرسمي

عقب توقيع اتفاقيات أوسلو ونشوء السلطة الفلسطينية، لم يطرأ تغيرٌ في هيكلية الاقتصاد الفلسطيني، بل جاءت اتفاقيات أوسلو بتشريع سياسات الاحتلال، إذ عملت على تقنين وتعميق التبعية لاقتصاد الاحتلال. حاولت السلطة النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، لكن لم يكن لديها رؤية تنموية شاملة، وكانت تعمل بشكل عشوائي، إذ لا تتمتع بهامش حرية؛ فهي محكومة باتفاقيات تقيد نشاطها، كذلك لا توجد لها سيطرة كاملة على أراضي الضفة الغربية؛ حيث كانت ملزمة بتقسيمات الأراضي التي انبثقت عن اتفاقيات أوسلو –مناطق (أ) التي تشكل 18% من مساحة الضفة الغربية وتخضع للسيطرة الأمنية والإدارية الفلسطينية، ومناطق (ب) التي تشكل 22% من مساحة الضفة الغربية وتخضع لسلطة إدارية فلسطينية وسلطة أمنية مشتركة، ومناطق (ج) التي تشكل 60% من مساحة الضفة الغربية وتخضع للسيطرة الإسرائيلية– ما جعل الضفة الغربية تعاني من التفتت الجغرافي، حيث أن ما يقارب 60% من مساحتها تقع في مناطق (ج)، ومدنها الرئيسية محاطة بما يقارب 150 مستوطنة غير شرعية تحتل ما مساحته 10% من مساحة الضفة الغربية. تعمّق هذا التفتت بالتزامن مع اندلاع الانتفاضة الثانية العام 2000، بسبب استخدام سياسة الحواجز العسكرية على مداخل القرى والمدن الفلسطينية، حيث قامت دولة الاحتلال بإنشاء المئات من الحواجز الثابتة، ما مكنها، وما زال يمكنها، من التحكم في حركة المواطنين من وإلى مدنهم وقراهم، وبذلك أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة عبارة عن مناطق مفتتة ومعزولة، أما القدس الشرقية التي تبلغ مساحتها حوالي 70كم^2، فعزلها الاحتلال الإسرائيلي عن الضفة الغربية بجدار الفصل العنصري الذي يسير بمعظمه في الأراضي المحتلة، وهو أيضاً مخالف للقانون الدولي، ويحتاج الفلسطينيون لتصاريح خاصة لتخطيه (الكرد، 2022؛ النقيب، 2003؛ OCHA, 2021).

بعد إنهاء الانتفاضة الثانية، وعلى الرغم من أن اتفاقيات أوسلو وملحقها الاقتصادي (بروتوكول باريس) مبنية على أساس السياسيات النيوليبرالية ومبادئ السوق الحر (Khalidi & Sammour, 2011)، وعلى الرغم كذلك من قيام خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدول المانحة وخبراء الأمم المتحدة بدفع السلطة الفلسطينية حديثة التشكل إلى هذا الاتجاه منذ نشأتها في العام 1994، فإن بعض السمات النيوليبرالية بدأت تطفو على السطح بالتزامن مع تعيين الدكتور سلام فياض –أحد خبراء صندوق النقد الدولي– وزيراً للمالية العام 2003، ثم رئيساً للوزراء العام 2007، لكن هذه السياسات التي عززت بناء مؤسسات الدولة، وعملت على زيادة الحصول على الائتمان والقروض، لم تؤثر بشكل

إيجابي على القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، بالمقابل ارتفعت مساهمة قطاعي التجارة الداخلية والخدمات. ويبين الجدول 2 أدناه أهم مؤشرات قطاعي التجارة الداخلية والخدمات، كذلك يوضح الجدول 1 المرفق في الملحق الإحصائي، ارتفاع أبرز المؤشرات الاقتصادية لأنشطة التجارة الداخلية في فلسطين عبر السنوات (الكرد، 2022؛ الشقاقي، 2021).

جدول 2: أهم المؤشرات الاقتصادية في فلسطين لقطاعي التجارة الداخلية والخدمات* حسب القطاع والسنة، 2019–2021 (القيمة بالألف دولار أمريكي)

المؤشر/ السنة	2019		2020		2021	
	قطاع التجارة الداخلية	قطاع الخدمات	قطاع التجارة الداخلية	قطاع الخدمات	قطاع التجارة الداخلية	قطاع الخدمات
عدد العاملين	219,053	166,834	203,677	153,580	206,684	161,265
قيمة الإنتاج	5,224,792	2,846,976	4,111,033	2,747,584	4,546,941	2,988,778
الاستهلاك الوسيط	920,745	732,857	760,048.9	645,521	806,289	695,098
إجمالي القيمة المضافة	4,304,047	2,114,119	3,350,984	2,102,062	3,740,652	2,293,679

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية العام 1967.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 د). مسح التجارة الداخلية نتائج أساسية للأعوام (1994–1997)، مسح الخدمات: نتائج أساسية للأعوام (1994–1997). رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. سلسلة المسوح الاقتصادية (1998–2006): نتائج منقحة، سلسلة المسوح الاقتصادية (2007–2018) نتائج أساسية بيانات منشورة. رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 هـ). بيان صحافي حول واقع مؤسسات القطاع الخاص والأهلي في فلسطين (2019–2021): بيانات منشورة. رام الله – فلسطين

أما بخصوص نشاط السلطة الاقتصادي، فهو محكوم ببروتوكول باريس الاقتصادي، الذي يشير إلى وجود اتحاد جمركي بين الاقتصاد الفلسطيني واقتصاد الاحتلال الإسرائيلي. ومن أهم بنود الاتحاد الجمركي حرية انتقال السلع بين المناطق وعبرها. لكن الممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع من بناء مستوطنات، وإغلاق المعابر، ووضع قيود على حركة

الأشخاص والسلع، أدت إلى فصل الاقتصادين وعزل الاقتصاد الفلسطيني والتحكم بمعابره (الشعيبي، 2013).

فكل مما سبق عمل على تعزيز توسع القطاع الخدمي على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تجاوزت مساهمة قطاع الخدمات 57% في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2012 (الفلاح، 2013؛ الجعفري ومكحول وآخرون، 2003). كذلك إيلاء السلطة اهتماماً لبناء أجهزة ومؤسسات الدولة ضمن المساحة المتاحة، شجع الدول المانحة على تقديم المعونات للسلطة الفلسطينية، حيث بلغ مجموع المعونة الدولية الممنوحة للفلسطينيين حوالي 7.22 مليار دولار بين العامين 1993 و2011، ما ساهم في نشوء اقتصاد ريعي غير منتج (النقيب، 2003). وأدت الأحداث السابقة، مجتمعة، إلى خلق اقتصاد فلسطيني ريعي قائم على الخدمات، يعتبره البعض نشاطاً اقتصادياً لا يرقى لدرجة الاقتصاد، يتشكل من مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وغالبية منشآته فردية، وذلك يعكس ضعفه وهشاشته (الصيرفي وسمارة، 2016؛ Fallah, 2012)، وتوضح الجداول (2–9) في الملحق الإحصائي المرفق التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، فيبين الجدول 2 الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، أما الجدول 3 فيبين الفروق الكبيرة في مؤشرات نصيب الفرد بين الضفة والقطاع، كما يبين مدى تزايد الفروقات بشكل كبير بعد حصار القطاع. إلى جانب ذلك، تبين الجداول (4–7) المرفقة في الملحق الإحصائي، مدى مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة.

2-2-1-2 قطاع غزة

أما قطاع غزة الذي تم عزله بشكل كامل عن الضفة الغربية والعالم الخارجي، فيعاني من ظروف معيشية صعبة جداً بسبب الحصار الإسرائيلي، حيث ترتب على فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية العام 2006، ثم الانقسام الفلسطيني–الفلسطيني الذي أدى إلى سيطرة حركة حماس على القطاع؛ عزل القطاع بشكل محكم وتدمير اقتصاده، إذ انهارت العديد من قطاعاته الاقتصادية بسبب العزل والحصار ومنع الاستيراد والتصدير، وتوقف الدعم من الدول المانحة (أبو مدللة وأبو حطب، 2014؛ الأغا وأبو مدللة، 2011). عزز ذلك ارتفاع معدلات البطالة في القطاع بفارق جوهري عنه في الضفة الغربية، كما يظهر في الجدولين 8 و9 في الملحق الإحصائي.

يعاني القطاع من قيود على حركة الدخول والخروج، حيث إن هنالك سياجاً أمنياً إلكترونياً على طول الخط الأمني 1949 من شمال القطاع حتى جنوبه، وجزء منه جدار إسمنتي،

ويمنع على الفلسطينيين الدخول بشكل مطلق إلى الأراضي المحاذية للسياج بعمق 200– 300 متر، كما أن الأراضي المحاذية للسياج بعمق 1500 متر تعتبر مناطق خطرة، ويرافق الدخول لها مخاطرة كبيرة. وأما بحر غزة، فغالباً ما يسمح الدخول له بعمق 6 أميال بحرية فقط. كما أن هنالك بوابات عدة تتحكم في الدخول والخروج من القطاع وهي (OCHA, 2021):

1. حاجز إيرز: وهو تحت سيطرة إسرائيلية كاملة، حيث يحتاج الفلسطينيون لعبوره إلى تصاريح من الجانب الإسرائيلي وعدم ممانعة أمنية. ويستعمل غالباً لعبور التجار والمرضى ومرافقيهم وللأجانب وموظفي المؤسسات الدولية.
2. معبر ناحال عوز: وكان يستعمل لعبور المحروقات فقط، وأغلق منذ العام 2011.
3. معبر كارني: حيث كان المعبر التجاري الرئيسي وأغلق بشكل تدريجي بين أعوام 2007–2011.
4. معبر صوفا: حيث كان المعبر الرئيسي لدخول مواد البناء، وقد أغلق في العام 2007.
5. معبر كرم أبو سالم في جنوب القطاع، حيث يقع تحت سيطرة إسرائيلية كاملة. وهو حالياً المعبر الرئيسي لدخول وخروج البضائع إلى ومن قطاع غزة. ويخضع عبور البضائع وخروجها في هذا المعبر لتدقيق أمني شديد جداً.
6. بوابة صلاح الدين: وتخضع لسيطرة مصرية وتفتح للبضاعة غير الرسمية عند الحاجة فقط.
7. بوابة العودة (رفح): أعيد فتحها للمسافرين العام 2018، وهي تحت سيطرة مصرية. العبور من تلك البوابة محدد بعدد مسافرين يومي محدود. وتفرض السلطات المصرية إجراءات أمنية مشددة للدخول والخروج عبر هذه البوابة.

ذلك جعل من القطاع سجناً كبيراً ذا أنشطة اقتصادية منهارة، فترتب عليه لجوء الغزيين إلى الأنفاق، في محاولة منهم لكسر الحصار، فنشأ ما يسمى بـ "اقتصاد الأنفاق"، الذي هو عبارة عن اقتصاد قائم على نقل الثروات باتجاه واحد من القطاع إلى مصر بغرض استيراد السلع والخدمات (أبو مدللة وأبو حطب، 2014؛ الأغا وأبو مدللة، 2011).

لا تعد ظاهرة الأنفاق في قطاع غزة حديثة إذ كانت حاضرة قبل العام 1967، لكنها كانت محدودة جداً. قبل انتفاضة الأقصى كانت الأنفاق مخصصة لتهريب المخدرات والذهب، أما بعد عزل القطاع العام 2007، ومنع استيراد السلع والمواد الخام، شكلت الأنفاق ملجأً لكسر ذلك الحصار المطبق (أبو مدللة وأبو حطب، 2014؛ الأغا وأبو مدللة، 2011).

نتج عن اقتصاد الأنفاق تشوهات اقتصادية كبيرة، حيث إنه اقتصاد غير منتج، بل اقتصاد استهلاكي بشكل كلي، إذ اعتمد فقط على استيراد السلع وتوفيرها في الأسواق الغزية، كما عمل على تصدير الأموال من غزة إلى الخارج، ما أحدث أزمة نقدية في القطاع، كذلك عزز من تراكم الثروات السوداء غير المشروعة عن طريق التهريب والنهب والنصب والاحتيال، إذ تم هدر 600 مليون دولار من سكان القطاع. على الرغم من هذه السلبيات، فإن له إيجابيات، حيث عمل على توفير المحروقات بأسعار منخفضة، كذلك خلقت آلاف فرص عمل للغزيين، وشكلت مخرجاً للتغلب على واقع الحصار (أبو مدللة وأبو حطب، 2014؛ الأغا وأبو مدللة، 2011).

3-1-2-2 الاقتصاد غير الرسمي

بدأ الاقتصاد غير الرسمي بالتوسع مع نهاية القرن التاسع عشر بسبب انتشار التجارة غير المشروعة في التبغ والمشروبات الكحولية والمخدرات، لكن أصبح مصطلح القطاع غير الرسمي شائعاً في بداية السبعينيات، ثم في منتصف التسعينيات تم تطوير مصطلح القطاع غير الرسمي، ليصبح الاقتصاد غير الرسمي، وذلك لشمول نشاطات اقتصادية أوسع، وعدم الاقتصار على المنشآت، فيشمل العمل غير الرسمي بكل أشكاله داخل المنشآت غير الرسمية وخارجها (عرمان، 2015؛ الصيرفي وسمارة، 2016، الصوراني، 2021).

وعلى الرغم من وجود الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاديات جميع الدول، فإنه شائع في اقتصاديات الدول النامية، حيث ينتشر في اقتصادات الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر ومعدلات البطالة، وتتراوح مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 5% – 35% للعديد من البلدان النامية، وساهم كل من النمو الديموغرافي، والهجرة الداخلية، والإدماج في ظل العولمة، ومحدودية الطاقة الاستيعابية للقطاع المنظم، وضعف الأجور، والخصخصة في تعاظمه (عرمان، 2015)، ويقع تحت مظلته جزء مشروع، وآخر غير مشروع.

لا تتفق الأدبيات حول تعريف ومسمى واحد للاقتصاد غير الرسمي، أو غير المنظم، أو المغمور، أو اقتصاد الظل. ففي بعض الدراسات، يتم تعريفه بأنه الاقتصاد الذي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء الأنشطة الزراعية –لأن معظمها معفي من الضرائب بموجب لوائح الضرائب الفلسطينية– التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن لا يتم الإبلاغ عنها رسمياً (Fallah, 2014)، أو بناءً على التسجيل الضريبي، وغرض الإنتاج، حيث إن منشآت القطاع غير المنظم ليس لها سجلات ضريبية، ويباع جزء من إنتاجها في السوق (الفلاح، 2014). أما في دراسة الصوراني، (2016)، فيعرفه بأنه "الاقتصاد الذي

يشمل كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المنشآت، ولكن لا يتم إحصاؤها بشكل رسمي، ولا تعرف الحكومات قيمتها الفعلية، ولا تدخل في حسابات الدخل القومي، ولا تخضع للنظام الضريبي ولا للرسوم وللنظام الإداري". بينما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فيتبنى في منشوراته حول الاقتصاد غير الرسمي، مسمى القطاع غير المنظم، ويتبنى تعريف منظمة العمل الدولية الذي ينص على أن "القطاع غير المنظم يشمل جميع المشاريع الأسرية المملوكة من أحد أفراد الأسرة المقيمة في فلسطين، التي تنتج منتجاً واحداً على الأقل للسوق المحلي، ولا يتوفر فيها سجلات محاسبة، ولا تحمل تلك المشاريع الأسرية أي صفة من صفات المنشأة أو المؤسسة (خارج المنشأة)، كما يشمل القطاع غير المنظم النشاط الاقتصادي الممارس داخل المنشأة غير المسجلة لدى الضريبة" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 ب). بينما في مقابلة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،[3] تبين أن الجهاز يعرّف القطاع غير الرسمي بـ "قطاع منظم لكن غير مسجل؛ أي ليس لمنشآته سجل تجاري في وزارة المالية"، ويعود سبب وجوده بالأساس إلى التقسيمات الجغرافية، وصغر حجم الاقتصاد الفلسطيني. أما القطاع غير المنظم، فهو عبارة عن المشاريع العشوائية التي لا تكون ضمن منشآت، وليس لها مكان ثابت.

ويمتاز الاقتصاد غير الرسمي بأن مشاريعه تبدأ برأسمال صغير، وتمويله ذاتي غالباً، وبأنه قطاع مرن يمتاز بسهولة دخول الأفراد إليه وخروجهم منه، وانخفاض تكلفة فرص العمل فيه، ويشغل النساء والأطفال، ويندر استخدامه للتكنولوجيا في الإنتاج، ولا يوفر إحصاءات شاملة ودقيقة، والربحية فيه مرتفعة (عرمان، 2015).

كما يشمل مختلف الأعمال الزراعية المنزلية، والصيانة والخدمات المختلفة مثل النقل والوساطات التجارية والعقارية، والتجارة غير المنظمة، مثل البيع على الأرصفة والباعة المتجولين، والتعليم الخصوصي، كذلك أفراد العائلة من العاملين دون أجر، والبرمجة وتصميم المواقع الإلكترونية، وصيانة أجهزة الحاسوب والتصوير وأجهزة الستالايت وغيرها التي لا تتم من خلال وحدات اقتصادية (مؤسسات/منشآت) مسجلة لدى الجهات الحكومية الرسمية (الصيرفي وسمارة، 2016؛ الصوراني، 2021).

للاقتصاد غير الرسمي جوانب إيجابية، حيث له دور في التخفيف من البطالة، وبأنه يفسح المجال أمام الفئات المهمّشة والأفراد الذين يفتقرون لفرص عمل في الاقتصاد الرسمي، ويلعب دوراً في تزويد المستهلكين وبعض مؤسسات القطاع المنظم بالسلع والخدمات بسبب انخفاض تكلفتها وأسعارها، كذلك يستوعب العمالة التي خرجت من القطاع الرسمي، أو التي تحتاج إلى عمل إضافي بسبب انخفاض أجورها في القطاع الرسمي، ويساهم في

3 مقابلة مع أشواق صدقة. (2023/9/26). مديرة دائرة القطاعات الخدمية – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تأمين السلع والخدمات للاقتصاد الوطني من خلال التعاقد من الباطن، وتشكل العمالة فيه احتياطياً للاقتصاد الوطني، ويمكن الاستفادة منها أثناء فترات الانتعاش الاقتصادي، وتخزين الفائض منها عند حالات الانكماش الاقتصادي بحكم ما يتمتع به من مرونة. لكن له جوانب سلبية فهو غير محمي، ولا يشكل مصدر أمان لمن يعملون تحت مظلته، حيث يفتقر لوجود أي حقوق للعاملين، فلا توجد فيه حماية للعاملين، ويختص بالعمل الإضافي الشاق والإجباري، وغياب الحماية عند عدم دفع الأجور، وإنهاء خدمات العمال دون إنذار مسبق، وظروف عمل غير آمنة، وغياب الحماية الصحية مثل التأمين والإجازات، وغياب أنظمة الحماية مثل الضمان الاجتماعي والتقاعد، ويفتقر للضوابط الأخلاقية والقانونية، ويمتاز بالتهرب الضريبي الذي يؤدي إلى تقليل الإيرادات الحكومية التي تؤثر على نمو الدولة وتنميتها، وغياب ضبط الجودة، وعدم توفر الحماية للمواطنين (متلقي الخدمات) (الصيرفي وسمارة، 2016؛ الصوراني، 2021).

بدأ توسع الاقتصاد غير الرسمي الفلسطيني في العام 1967 بسبب التوسع الصهيوني، لكنه ازداد اتساعاً العام 2001، بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى وما نتج عنها من سياسات كالحواجز والإغلاقات. فخصوصية الوضع الفلسطيني وطبيعة الاقتصاد الفلسطيني الذي هو رهن للتدخلات الأجنبية وهيمنة الاحتلال تشكلان بيئة خصبة وملائمة لانتشاره، وذلك لحاجة الناس للعمل وافتقار الاقتصاد الرسمي لفرص العمل، إضافة إلى قدرة الاقتصاد غير الرسمي على استيعاب المزيد من العمالة (الصيرفي وسمارة، 2016). ساهمت الظروف السياسية والواقع الصعب الذي يعيشه الفلسطينيون إلى المزيد من الركود وتزايد انتشار البطالة والفقر، الأمر الذي دفع اتساع مساحة الاقتصاد غير الرسمي في قطاع غزة خصوصاً، حيث لجأت الأسر الفلسطينية لفتح المشاريع الأسرية المدرّة للدخل والمشاريع الصغيرة؛ إما بدعم من الأهل، وإما من خلال الاقتراض لتلك المشاريع الصغيرة التي تحتاج إلى رأسمال صغير من أجل توفير مصدر دخل ثابت. كذلك كان للسلطة الفلسطينية دور في توسعه، عندما أصدرت قراراً بعد الانقسام الفلسطيني يطالب موظفي القطاع العام في قطاع غزة بعدم الالتحاق بوظائفهم في معظم مؤسساتها، وإصدار قرار التقاعد المبكر مع تخفيض الرواتب، وتخفيض رواتب موظفي القطاع بنسبة 50%، الأمر الذي فاقم أوضاع ومظاهر العوز والفقر المدقع في أوساط الموظفين وعائلاتهم، ومن ثم اضطرارهم إلى دخول سوق العمل غير المنظم عموماً، ودخول بعضهم إلى المشاركة الإكراهية في إطار الاقتصاد الخفي أو الأسود (الصوراني، 2021).

يشمل الاقتصاد غير الرسمي الفلسطيني قطاع المشروعات الصغيرة، الذي يمثل الجانب المنتج من الاقتصاد غير الرسمي، وهو القطاع الذي يستجيب للسياسات الاقتصادية، ويشكل

ما يقارب 25% من الاقتصاد غير الرسمي؛ وقطاع العمل العشوائي، الذي يمثل استراتيجيات البقاء للفقراء، ويشكل ما يقارب 75% من الاقتصاد غير الرسمي (الصوراني، 2021).

خلال العام 2021، بلغت عدد مشاريع القطاع غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة 104,169 مشروعاً، تساهم بنحو 22% من الناتج المحلي الإجمالي، وبما قيمته 3.7 مليار دولار. 40.7% من هذه المشاريع تعمل في أنشطة الصناعات والإنشاءات، و37.3% تعمل في أنشطة النقل والتخزين والخدمات والمعلومات والاتصالات، أما المشاريع العاملة في أنشطة التجارة الداخلية، فقد شكلت حوالي 22% من إجمالي عدد المشاريع. ويعمل في القطاع غير المنظم ما يقارب 406 آلاف عامل، 185 ألف عامل منهم يعملون ضمن المشاريع الأسرية التي تساهم بنسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي (بما يعادل 1.2 مليار دولار) موزعين على الأنشطة الاقتصادية المختلفة باستثناء القطاع الزراعي، وقد بلغت نسبة العاملين في أنشطة الصناعة والإنشاءات 61%، فيما بلغت نسبة العاملين في أنشطة النقل والتخزين والخدمات والمعلومات والاتصالات 24%، بينما بلغت 15% في التجارة الداخلية. بينما يعمل 221 ألف عامل ضمن منشآت القطاع غير المنظم بمساهمة 15% من الناتج المحلي الإجمالي (بما يعادل 2.5 مليار دولار) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 أ؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 ب).

ويتوزع العاملون في مشاريع القطاع غير المنظم حسب الجنس، بواقع 86.4% للذكور (36.8% عاملين بأجر و63.2% بدون أجر) مقابل 13.6% للإناث (بواقع 8.1% عاملات بأجر، و91.9% عاملات بدون أجر) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 أ).

بلغت قيمة إنتاج أنشطة القطاع غير المنظم 1.5475 مليار دولار، بمساهمة 77.6% من أنشطة الصناعة والإنشاءات، و18.9% من أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات، و3.5% من أنشطة التجارة الداخلية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 أ).

يتميز الاقتصاد الفلسطيني غير الرسمي بمرونته وقدرته على التكيف مع الظروف وحجم الأنشطة التي تمارس فيه، وقدرته على استيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة، وتمتاز منشآته بصغر حجمها، ويمكن وصف حياة العاملين فيها بأنها صراع يومي لسد الاحتياجات في ظروف عمل سيئة، وساعات طويلة مقابل أجر ضئيل وغير ثابت، وهناك، أيضاً، عاملون من أفراد العائلة دون أجر. وينحسر الاقتصاد غير الرسمي في فلسطين بالزراعة، الزراعة في الريف بشكل رئيسي، حيث تلعب المرأة دوراً كبيراً في هذه الأنشطة. يتضمن كل أشكال التبادل بما فيها التجارة الإلكترونية، وأعمال صيانة المنزل، والخدمات المنزلية،

والبسطات والباعة المتجولين، والبسطات المتنقلة والموسمية، والبناء والتشييد، والأنشطة المرتبطة به (الصيرفي وسمارة، 2016؛ الصوراني، 2021).

في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي، حصلت الضفة الغربية وقطاع غزة على 60 نقطة من 100 بترتيب 117 عالمياً. ويدلل ذلك على وجود عوائق وحواجز أمام بدء الأعمال، وأن 116 دولة تتفوق على الضفة الغربية وقطاع غزة في ذلك. كذلك بيّن التقرير أن السلطة قامت بإصلاحات عدة عبر السنوات، إلا أن هنالك عوائق كثيرة ما زالت موجودة، حيث كان تسجيل منشأة في الضفة والقطاع يحتاج 12 إجراء تستغرق ما يقارب 92 يوماً، تم تخفيض الفترة اللازمة للتسجيل إلى 45 يوماً خلال الفترة (2008–2013)، وإلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال. لكن قامت السلطة بإصدار تشريعات جديدة، وبخاصة زيادة أتعاب المحامين، ما جعل تسجيل الشركة أكثر كلفة. وعلى الرغم من تعدد عوائق إنشاء الأعمال في الأراضي الفلسطينية مقارنة بالدول الأخرى، تظهر نتائج مسح المنشآت أن شريحة بسيطة من أصحاب المنشآت في القطاع غير المنظم اعتبرت أن هذه العوائق تمثل حاجزاً أمام انضمامهم للاقتصاد غير الرسمي، فمن أسباب تضخم الاقتصاد غير الرسمي الفلسطيني الهروب من تكاليف الانضمام للاقتصاد الرسمي، وتضم هذه تكاليف التسجيل، والعبء الضريبي، وتكاليف الامتثال لقوانين العمل، أو تأمين ظروف العمل اللائق (كالحد الأدنى للأجور، وعدد ساعات العمل، وتأمين حوادث العمل، وغيرها من التعويضات والحقوق العمالية)، بينما يبين الفلاح (2014) في دراسته أن تضخم القطاع غير الرسمي في فلسطين يعود، بشكل أساسي، إلى ضعف قدرة السلطة الفلسطينية على تطبيق قانون الضرائب وارتفاع معدلات الفساد والافتقار إلى الشفافية وسيادة القانون (الصيرفي وسمارة، 2016؛ Fallah, 2012).

هنالك اختلاف حول أهمية الاقتصاد غير الرسمي، فالبعض مع رسمنته بسبب سلبياته التي تفوق إيجابياته، بينما يفضل البعض الآخر الحفاظ عليه واستغلاله ودعم أدواره الإيجابية، حيث يرون أن القضاء عليه له عواقب وخيمة على النمو الاقتصادي، وسيرفع معدلات الفقر، لأنه يعتبر ملاذاً للعمال الأقل حظاً وبديلاً عن الانضمام إلى العاطلين عن العمل.

يحاجج الذين يؤيدون رسمنة الاقتصاد غير الرسمي بأن ذلك يعود بالفائدة على الاقتصاد ككل، وعلى أصحاب العمل، من خلال توسيع العلاقات والفرص التجارية مع الشركات الأخرى، وزيادة مبيعات السلع والخدمات للقطاع العام، وزيادة الإنتاج وتوسيع حجم الأنشطة للاستفادة من وفورات الحجم، وتسهيل الوصول إلى الخدمات القانونية اللازمة لإنفاذ العقود التجارية وحقوق الملكية، كذلك ضمان عدم التهرب الضريبي، حيث يؤدي التهرب الضريبي

إلى تشوه النمو، ويشكل التهرب الضريبي؛ سواء من المنشآت غير المنظمة أو العاملين فيها، أحد أهم الآثار السلبية المترتبة على زيادة حجم القطاع غير المنظم، ويؤدي إلى خفض الإيرادات العامة، الذي غالباً ما تكون له عواقب اقتصادية وخيمة، أبرزها انخفاض في مستوى ونوعية الخدمات والسلع العامة التي تقدمها الحكومات للسكان، والتي تضم خدمات البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والأمن، وتبين أن ازدياد حجم القطاع غير المنظم يشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية.

فتوسع القطاع غير المنظم قد يضعف قدرة الحكومة على تحقيق أهداف سياستها النقدية والمالية، فقدرة الدولة على تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق خفض معدل الضريبة، مثلاً، قد لا يحقق الأهداف المرجوة بسبب التهرب الضريبي، حيث إن التهرب الضريبي يسبب "معضلة الراكب الحر" التي تنشأ من تمتع منشآت الاقتصاد غير الرسمي بالخدمات والسلع التي توفرها الدولة دون المشاركة في تغطية تكاليفها، وهي عبارة عن "العبء الذي يخلفه بعض الأفراد على الموارد المشتركة أو العامة التي تتيحها الحكومة لخدمة جميع السكان، سواء كانت منتجات أو خدمات، ويتشكل ذلك العبء جراء الاستغلال المفرط لها، الذي بدوره يؤدي إلى فشل كامل المنظومة التي تهدف إلى مساعدة أفراد المجتمع" (هارفارد بزنس ريفيو، 2023؛ الفلاح، 2014؛ الصوراني، 2021).

2-2-1-4 الاقتصاد الأسود

الاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل أو الاقتصاد الأسود، تطلق هذه المسميات على الجزء السلبي وغير المشروع من الاقتصاد غير الرسمي، الذي يندرج تحت مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، لذلك يضم تحته كل أنواع الفساد والجريمة. ومن الأمثلة عليه، تجارة المخدرات، وتجارة السلع المسروقة، والسلع المهربة، وغسيل الأموال،[4] والتجارة بالبشر والأعضاء البشرية، كذلك يشمل كافة أنواع الفساد والاختلاس، وكل طرق الكسب غير المشروعة، ويتصف بأنه غير مرئي وذو "طبيعة هلامية"، ويعتبر الأكثر إدراراً للأرباح، لأن موضوع حساباته يبقى في المنطقة المظلمة، لذلك يلجأ إليه الكثير من القوى العاملة (الصورراني، 2021).

يعد الاقتصاد الأسود سمة من سمات تخلف الدول، لما يترتب عليه من هدر للموارد البشرية والمادية، كما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ودفع الناس إلى ممارسة أنشطة غير شرعية. من أهم المشاكل المرتبطة به هي عدم وجود إحصائيات حوله، كذلك غياب معلومات عن ظروف العمل فيه (الصيرفي وسمارة، 2016؛ الصوراني، 2021).

4 "عملية إخفاء المصدر الحقيقي للأموال المتحصلة من أعمال غير مشروعة مجرّمة في القانون، ويتم الإخفاء عن طريق الطمس والتضليل لكيفية الحصول على تلك الأموال غير المشروعة، وفي الوقت نفسه محاولة استثمار العائدات الإجرامية في مشروعات مستقبلية" (عبد الكريم ومرار، 2021).

ساهم الفساد المالي والإداري وعدم عدالة الأنظمة الضريبية في توسع الاقتصاد الأسود، كذلك ضعف مخرجات التعليم، والتفاوت في الدخل بين فئات المجتمع، وعدم كفاية أجور شرائح كبيرة من المجتمع لتلبية متطلبات المعيشة الأساسية، وبخاصة مع غلاء المعيشة، كذلك تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال وتحويل الأموال عبر الإنترنت ساهم في توسعه (الصوراني، 2021).

هنالك صعوبة بالغة في رصد حجم القطاع الأسود الفلسطيني، لا سيما حجم غسيل الأموال، حيث لا يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بقياسه، وكذلك لا توجد رؤية أو خطة لدى الجهاز تهدف إلى قياس حجمه أو قياس حجم التجارة الداخلية الخاصة به.[5]

تقدر دراسة صادرة عن ائتلاف "أمان" أن حجم غسيل الأموال في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بـ 900 مليون دولار. ويستهدف غاسلو الأموال قطاعي العقارات وتجارة السيارات بشكل كبير، بسبب ارتفاع أسعار العقارات وبسبب عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على المناطق الفلسطينية كافة (عبد الكريم ومرار، 2021).

2-3 التجارة الإلكترونية

تطورت التجارة الإلكترونية منذ تسعينيات القرن الماضي، بالتزامن مع التطور في تقنيات التكنولوجيا والاتصالات، وتعاظم حجمها مع مرور الوقت، حيث بلغت قيمتها 25.6 مليار دولار خلال العام 2018. وتعرف التجارة الإلكترونية حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنها "تتعلق بالبيع أو الشراء للسلع أو الخدمات التي تنفذ عبر شبكات الحاسوب لطرق مصممة خصيصاً لغايات طلب أو إرسال الطلبيات، وليس من الضروري أن يتم الدفع أونلاين، ويستثنى من التجارة الإلكترونية أي طلبيات تكتب كتابة عبر الإيميل أو غيره" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022؛ سليمان، 2020؛ أبو دقة وطه، 2020؛ مرار، 2020).

أشارت دراسة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2006)، إلى أنه لا توجد تجارة إلكترونية بالمعنى الحقيقي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في تلك الفترة. كذلك بيّنت دراسة المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) (2008)، أن البنية التحتية اللازمة للخوض في مجال التجارة الإلكترونية فلسطينياً متوفرة، لكن عدم إقبال جيل كبار السن عليها، وعدم معرفة التعامل معها بشكل واعٍ ومدروس ومنظم حالا دون توسعها وانتشارها في تلك الفترة أيضاً. لاحقاً، تطورت التجارة الإلكترونية الفلسطينية بالتزامن مع تطور تقنيات الاتصال والتواصل وانتشار الهواتف الذكية بشكل كبير، وإمكانية الوصول

5 مقابلة مع أشواق صدقة. (2023/9/26). مديرة دائرة القطاعات الخدمية – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إلى خدمات الإنترنت، حيث إن 92% من الأسر الفلسطينية لديها أو لدى أحد أفرادها إمكانية النفاذ للإنترنت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2021 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 ج). لكنها تطورت وتوسعت بشكل ملحوظ خلال جائحة كورونا، إذ شكلت بديلاً جيداً للسلع والخدمات التي كان من الصعب الوصول إليها بسبب الإغلاقات المفروضة لمنع انتشار الفايروس، إذ تتميز التجارة الإلكترونية باختصارها للوقت والجهد، وإمكانية الوصول إلى أسواق جديدة بسبب تخطيها للعوائق الحدودية (ماس، 2006؛ سليمان، 2020؛ أبو دقة وطه، 2020؛ مرار، 2020).

بيَّن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن 8.1% من أفراد المجتمع الفلسطيني مما تجاوزت أعمارهم 18 عاماً، قاموا بشراء سلع أو خدمات عبر شبكات الحاسوب، حيث إن 63.2% من هذه السلع كانت عبارة عن ملابس وأحذية وإكسسوارات، بينما 21.6% كانت مستحضرات تجميل، وتبين أن 86.5% منهم قاموا بالدفع النقدي عند الاستلام، بينما 15.2% قاموا بالدفع بواسطة بطاقة الائتمان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). كما تبيّن، من خلال المسح الذي استهدف الشركات، أن نسبة المؤسسات الاقتصادية التي نفذت مبيعات عبر شبكات الحاسوب من خلال موقع أو تطبيق إلكتروني خاص بالمؤسسة في فلسطين، بلغت 1.5%، بواقع 1.9 في الضفة، و0.2% في قطاع غزة. أما نسبة المؤسسات التي نفذت مبيعات لسلع أو خدمات عبر مواقع أسواق التجارة الإلكترونية، أو التطبيقات والمواقع المستخدمة من مؤسسات عدة، بهدف الاتجار بالسلع أو الخدمات فقد بلغت 0.1% في فلسطين خلال العام 2021، 93.8% من هذه المؤسسات استخدمت طريقة الدفع المباشر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

ما زالت البيئة التشريعية الناظمة للتجارة الإلكترونية بحاجة إلى تطوير وإقرار، حيث تم إنجاز مسودة قانون التجارة الإلكترونية في نهاية العام 2022، لكنها لم تقر لغاية الآن (وزارة الاقتصاد الوطني، 2021)، ما يترتب على ذلك صعوبة حصر وتحديد حجم المشتريات وحجم الإيرادات، لذلك النسب المذكورة أعلاه غير دقيقة بسبب عدم وجود إحصائيات رسمية دقيقة بخصوص التجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، حيث تم التواصل[6] مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للحصول على بيانات حول التجارة الإلكترونية بشكل عام، والداخلية منها بشكل خاص، لكن تبين أن البيانات غير متوفرة لديهم حالياً، وأنهم بصدد العمل على قياسها وتوفير بيانات حولها بالاشتراك مع قسم الاتصالات والمعلومات الذي ستكون له سيطرة على تصنيفاتها وعملية تسجيلها.

6 مقابلة مع أشواق صدقة. (2023/9/26). مديرة دائرة القطاعات الخدمية – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

على الرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية دقيقة، فإن الدراسات التي استهدفت التجارة الإلكترونية الفلسطينية تبين تطور التجارة الإلكترونية الفلسطينية، لا سيما المحلية منها التي شهدت نمواً ملحوظاً، بالتحديد خلال فترة تفشي جائحة كورونا، إذ يوجد إقبال كبير على شركات/مواقع التجارة الإلكترونية المحلية وصفحات التواصل الاجتماعي التي تمارس أنشطة التجارة الإلكترونية بسبب عدم قدرة عدد كبير من المستهلكين المحليين في فلسطين على الشراء من خلال مواقع التسوق العالمية التي تحتاج لوسائل الدفع الإلكتروني، بينما المواقع المحلية توفر خدمة الدفع عند الاستلام التي تستخدم بشكل رئيسي في التجارة الإلكترونية الداخلية، كذلك تفيد التقديرات بوجود ما يقارب 1000 صفحة فلسطينية متخصصة بالتجارة الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي، وما يقارب 900 ألف طرد من الخارج دخل فلسطين عن طريق البريد الفلسطيني، ويعد عدد الطرود البريدية الواصلة عبر البريد الفلسطيني مؤشراً على حجم التجارة الإلكترونية الخارجية، وتعتبر خدمة البريد من العناصر المهمة في التجارة الإلكترونية، وبسبب معيقات تطور البريد الفلسطيني، وصعوبة مواكبته النمو في التجارة الإلكترونية، يلجأ العديد من المواطنين إلى بريد الاحتلال الذي يتيح خدماته للمناطق الفلسطينية في القدس، أو إلى خدمات النقل التي توفرها الشركات الفلسطينية الخاصة، حيث هنالك ما يقارب 27 شركة شحن وتوصيل، جزء منها يعمل على التوصيل من خلال مركبات تابعة للشركة، بينما الجزء الآخر يعتمد مبدأ الاقتصاد التشاركي، من خلال التطبيقات الرقمية التي تتيح الفرصة لأي فرد يملك مركبة خاصة ومتوجهة إلى نفس وجهة صاحب الطلب للعمل على توصيل الطلبات لأصحابها مقابل أجر معين (سليمان، 2020؛ وزارة الاقتصاد الوطني، 2022؛ مرار، 2020؛ وزارة الاقتصاد الوطني، 2021).

وبسبب الإقبال الكبير على التجارة الإلكترونية خلال جائحة كورونا، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمات بخصوص تشغيل خدمات الدفع الإلكتروني؛ مثل المحفظة الإلكترونية، وبطاقات الدفع المسبق، بحيث يتمكن المستهلك من إتمام معاملته بشكل إلكتروني دون استخدام النقد. وتبين شركة الاتصالات الفلسطينية جهوزية البنية التحتية الرقمية وقدرتها على مواكبة التوسع في حجم التجارة الإلكترونية، وبخاصة مع بدء انتشار الدفع الإلكتروني،[7] بعد إطلاق أول محفظة إلكترونية من قبل شركة جوال (Jawwal Pay) (مرار، 2020).

تعاني التجارة الإلكترونية الفلسطينية من معيقات عدة تحول دون تطورها، تتمثل في: سياسات الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على المنافذ الحدودية وتحكمه في الطرود البريدية الواردة إلى البريد الفلسطيني، وضعف أتمتة وإدارة عمليات البريد الفلسطيني، وعدم اعتماد التوقيع الإلكتروني، كذلك عدم اعتماد بطاقات الائتمان الإلكترونية الفلسطينية من قبل بعض

7 "هو طريقة لإجراء المعاملات أو دفع أسعار السلع والخدمات من خلال وسيط إلكتروني دون الحاجة إلى استخدام وسائل الدفع النقدي والشيكات" (مرار، 2020).

الشركات الدولية، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، إضافة إلى الانقسام الداخلي وعزل الضفة وعزل القطاع، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في كل من الضفة وقطاع غزة، وعدم وجود ترقيم وترميز للمنازل الفلسطينية، كذلك عدم توافر بطاقات الهوية الرقمية للمواطنين، إضافة إلى ضعف مستويات الشمول المالي، ما يؤدي إلى اعتماد المستهلكين أنظمة الدفع التقليدية (الدفع النقدي عند الاستلام، أو التحويل البنكي، أو الحوالات النقدية البسيطة) (سليمان، 2020؛ وزارة الاقتصاد الوطني، 2022).

الفصل الثالث
التشوهات البنيوية في الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز هيمنة التجارة الداخلية والخدمات

3-1 خصوصية الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967

تعكس السمات العامة لتطور قطاع التجارة الداخلية والخدمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 التشوهات البنيوية التي نتجت عمّا يقرب من ستة عقود من خضوعها للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية، وذلك نتيجة لسياسات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، إذ نشأت خصوصية وفرادة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة يتعذر معها تعريف وتصنيف نشاطات التجارة الداخلية والخارجية. في العقود الأولى التي أعقبت حرب العام 1967، وقبل اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية العام 1994، أُدخلت الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 ضمن الغلاف الجمركي للاحتلال الإسرائيلي، وتحولت أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أسواق أسيرة تمثل حديقة خلفية لتسويق البضائع والمنتجات الإسرائيلية، إضافة إلى تحويلها إلى مصدر للأيدي العاملة الرخيصة. أبقى اتفاق أوسلو على الحكم الذاتي المحدود للضفة الغربية وقطاع غزة ضمن الغلاف الجمركي للاحتلال الإسرائيلي، وحدد ولاية وصلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية على المناطق المصنفة (أ) و(ب). هذا الترتيب الانتقالي الذي كان، وفقاً للاتفاق، سينتهي العام 1999 مع نهاية المرحلة الانتقالية المحددة بخمس سنوات، ما زال يحدد نطاق صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية بعد ثلاثة عقود من التوقيع عليه.

الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد ستة عقود من الاحتلال وثلاثة عقود من الحكم الذاتي المحدود، يعكس تحولها إلى مجموعة من المعازل التي يخضع كل منها لنظم اقتصادية وقانونية وأمنية متباينة عن بعضها البعض. أحكام اتفاقية أوسلو، المطبقة جزئياً، تنطبق على المنطقتين المصنفتين (أ) و(ب) الواقعتين على ثلث مساحة الضفة الغربية. تسيطر إسرائيل بشكل تام على المنطقة المصنفة (ج) الواقعة على ثلثي مساحة الضفة الغربية. ونتيجة لقيام إسرائيل بضم القدس الشرقية إليها، ومنح المقدسيين صفة "الإقامة" فيها، خضعت القدس الشرقية وسكانها إلى أحكام وترتيبات قانونية واقتصادية وأمنية تختلف عن تلك المطبقة على مناطق ولاية السلطة الفلسطينية في المنطقتين (أ) و(ب)، وعن المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة في المنطقة (ج). منذ الانقسام السياسي الفلسطيني

العام 2007، خضع قطاع غزة إلى حصار إسرائيلي مشدد تطبق فيه أحكام وإجراءات قانونية واقتصادية وأمنية تختلف عن تلك السائدة في المناطق الفلسطينية الأخرى. وكما رأينا في فصل آخر من هذه الدراسة، فإن قسماً مهماً من حجم التبادل التجاري في قطاع التجارة الداخلية والخدمات يمارسه فلسطينيو العام 1948 الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية. هذه المعازل المنفصلة عن بعضها البعض في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي يخضع كل منها إلى نظم وأحكام قانونية واقتصادية وأمنية متباينة، تمثل في مجموعها ما يطلق عليه "الاقتصاد الفلسطيني". بالتالي، يتعين قراءة السمات العامة لقطاع التجارة الداخلية والخدمات ضمن هذه الخصوصية والفرادة التي نجمت عمّا يقرب من ستة عقود من السيطرة الإسرائيلية.

السمات العامة لقطاع التجارة الداخلية والخدمات تعكس بالتالي التشوهات التي نجمت عن سياسات الاستعمار الاستيطاني التي تؤدي، بشكل تراكمي، إلى تفتيت وشرذمة المكونات الاقتصادية والاجتماعية، وإلى تحويل مناطق التجمعات السكانية الفلسطينية إلى معازل محاطة بالسيطرة الإسرائيلية الكاملة في الضفة الغربية، وإلى مناطق محاصرة كما هو الحال في قطاع غزة. الأثر الإجمالي لهذه السياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي فرضت إدماج الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار النظام الاقتصادي الإسرائيلي، تمثّل في الاستنزاف المتواصل للمصادر الاقتصادية والمالية الفلسطينية لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي.

إضافة إلى مصادرة الأراضي ونهب المصادر الطبيعية، مارست إسرائيل استنزاف المصادر الفلسطينية عبر وسائل متعددة، منها جباية الرسوم الجمركية والضرائب من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 1967 بما يخالف القانون الدولي الإنساني. ومع أن اتفاق باريس قد وضع آلية للمقاصة لتحويل جزء من هذه الإيرادات لمصلحة خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن هذه الآلية قد أدت إلى أشكال متعددة من التسرب المالي، فضلاً عن استمرار إسرائيل حتى الآن في نهب هذه الإيرادات من المناطق (ج) في ثلثي مساحة الضفة الغربية، ومن سكان القدس الشرقية الذين يمثّلون 15% إلى 20% من إجمالي سكان الضفة الغربية (Elkhafif et al., 2014).

3-2 ارتفاع الطلب الإجمالي والانفصال بين الدخل والإنتاج

أدت سياسة "السلب والإفقار" التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي إلى مظاهر وأبعاد متعددة للتشوهات البنيوية، يكمن جوهرها في الانفصال بين الدخل والإنتاج. تراجع النشاطات الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية الرئيسة؛ أي الصناعة والزراعة والإنشاءات، كان نتيجة مباشرة لسياسات سلب الأراضي ونهب المصادر الطبيعية والمياه، وفرض القيود على حركة السكان والسلع، وهي السياسات التي تهدف، في مجملها، إلى "قتل الاقتصاد"

[Economicide] (Kubrusi and Naqib, 2008). هذه السياسات ترافقت مع سياسة "سوق العمل الموّحد منذ الاحتلال وحتى أوائل التسعينيات، والعودة التدريجية إلى سوق العمل الموّحد بعد التعافي من مرحلة انتشار وباء الكورونا.

هذا الانفصال بين الدخل والإنتاج توضحه مؤشرات اقتصادية رئيسة في الاقتصاد الكلي. ففي العام 2021، كان الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ 18 مليار دولار أميركي بالأسعار الجارية، بينما بلغ الدخل القومي الإجمالي حوالي 21.4 مليار دولار، والدخل القومي الإجمالي المتاح للتصرف به[8] 23.6 مليار، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3.655 دولار، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 4.344 دولار للعام نفسه (UNCTAD, 2022). بالطبع، يمكن التوصل إلى تقدير أقرب للواقعية لمغزى هذه البيانات، عبر النظر إليها من خلال بيانات التعادل النسبي للقوة الشرائية (Relative Purchasing Power Parity) مقارنة مع دول عربية أخرى، حيث أظهرت دراسة للإسكوا أنه وفقاً لمقارنة القوة الشرائية ومعدل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المتاح للتصرف في دول غرب آسيا الاثنتي عشرة، فإن الأراضي الفلسطينية المحتلة (دولة فلسطين وفقاً لنص تقرير الإسكوا) تشترك مع السودان في قاع الترتيب النسبي بين الدول العربية الاثنتي عشرة من حيث المؤشرات، كافة، المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة (ESCWA, 2020).

ينشأ هذا التفاوت بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين نصيبه من الدخل القومي الإجمالي من حقيقة أن جانباً مهماً من الدخل لا يتولد من النشاطات الإنتاجية الداخلية، وإنما من التحويلات الخارجية التي تشتمل على المعونات الخارجية، ومن العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي. وقد تراجعت المعونات الخارجية من الدول المانحة بنسبة كبيرة عبر العقود الثلاثة الماضية. خلال سنوات أوسلو، أي في الفترة الممتدة بين 1994–2000، كان المعدل السنوي للمساعدات الدولية حوالي 757 مليون دولار، ارتفع إلى 1.4 مليار سنوياً في الفترة الممتدة بين 2001–2007، وارتفع مرة أخرى إلى 2.3 مليار سنوياً في الفترة الممتدة بين 2008–2016 (Brown, 2018). في السنوات التي رافقت وأعقبت إدارة ترامب للبيت الأبيض، شهدت المساعدات الدولية انخفاضاً كبيرا، فبلغت العام 2021 حوالي 317 مليون دولار، أو أقل من 15% من معدلات السنوات الممتدة بين 2008–2016.
هذا التراجع الكبير في المساعدات الخارجية، أدى الى الاعتماد بشكل رئيسي على التحويلات الخارجية للعمالة الفلسطينية في اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي. عبر العقود الماضية، نتج عن

8 الدخل القومي الإجمالي المتاح للتصرف به: " يُشتق من الدخل القومي الإجمالي وذلك بأن تضاف إليه كل التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي تلقتها الوحدات المؤسسية المقيمة من وحدات غير مقيمة، وبأن تطرح منه كل التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي قدمتها الوحدات المؤسسية المقيمة إلى وحدات غير مقيمة"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، الإسكوا: https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/

هذا المصدر الخارجي من التدفقات النقدية تعزيز الطلب الفعال في الأراضي الفلسطينية المحتلة على السلع والخدمات التي جاء معظمها من اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، سواء كمنتجات إسرائيلية أو كمنتجات مستوردة عبر الاقتصاد الإسرائيلي. ومع أن الملحق الاقتصادي لاتفاق أوسلو، المعروف باسم بروتوكول باريس، قد حدد إجراءات تسمح للفلسطينيين بالاستيراد المباشر للسلع بحيث تؤول الإيرادات الجمركية والضريبية المرتبطة بها إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن العقود المتعاقبة للاحتلال طويل الأمد، قد نتجت عنه مصالح لفئات واسعة من الطبقة التجارية الفلسطينية "... الذين يستوردون من دولة الاحتلال أو يصدرون إليها ... وقد نشأ عن اتفاق أوسلو أن المواطن الفلسطيني أصبح يتعامل مع سلطتين، السلطة الوطنية والاحتلال ... (حيث إنه) يحتاج إلى التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي في كل مجالات النشاط الاقتصادي ... لقد لعبت المساعدات الدولية دوراً مهماً في تشجيع نشوء مصالح مشتركة بين الطرفين" (النقيب، 2003: 62-63).

هذه التطورات التي تشكل جزءاً من العوامل التي تفسر هذه الفجوة بين الإنتاج والدخل، وبين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي المتاح للتصرف به، انعكس، بشكل كبير، على الأسعار والأجور في سوق العمل المحلية نتيجة لارتفاع للطلب على الاستهلاك الممول بشكل كبير من التحويلات الخارجية كانت جانباً مهماً من جوانب التشوهات التي تعرضت لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، وحيث إن هذا الارتفاع في الطلب والاستهلاك غير مقرون بزيادة الإنتاجية.

3-3 تراجع القطاعات الإنتاجية

انطلاقاً من أن القطاعات الإنتاجية الرئيسة هي الصناعة والزراعة والإنشاءات، وأن كل ما هو خارج عن هذه القطاعات الإنتاجية الثلاثة يدخل في إطار قطاع الخدمات والتجارة الداخلية، فإن اتساع دور التجارة الداخلية والخدمات عبر العقود الماضية قد جاء نتيجة لانحسار القطاعات الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967.

تؤدي سياسات الاستعمار الاستيطاني في "السلب والإفقار"، التي تؤدّي إلى "قتل الاقتصاد"، إلى حرمان القطاعات الإنتاجية من المدخلات الرئيسة: الأرض، والمصادر الطبيعية، فضلاً عن تقييد إمكانية قيام الفلسطينيين بصياغة سياسات اقتصادية تخدم أولويات تنموية وطنية. كما تساهم كذلك سيطرة إسرائيل على الحدود السياسية والاقتصادية وإخضاع الضفة الغربية للسياسات الاقتصادية التي تخدم مصالح اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، في وضع معوقات أمام نمو الأوضاع الاقتصادية تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي.

أدَّت مجمل هذه السياسات إلى تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي في مقابل اتساع دور الخدمات والتجارة الداخلية، كما أدى إلى اتّساع القطاع الاقتصادي غير الرسمي. ففي قطاعي الزراعة والصناعة، تضع السياسات الاقتصادية الإسرائيلية معوّقات كبيرة أمام النشاطات الإنتاجية، تشمل مصادرة الأراضي الزراعية، وتقييد الوصول إلى مصادر المياه، وتشمل كذلك تقييد استيراد المواد الخام والمواد الوسيطة نصف المصنعة والمعدات اللازمة للإنتاج، وتقييد التسويق والتصدير، وفرض رسوم وضرائب مرتفعة. مجمل هذه السياسات تؤدي إلى تضييق مجالات النشاطات الإنتاجية كما تؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج.

في مقابل هذه السياسات، تقوم إسرائيل بتطبيق نظام اتحاد جمركي مائل لصالح اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، بمعنى أنه يسمح بحرية حركة السلع والمنتجات والخدمات الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية الأسيرة مقابل تقييد حركة السلع والأفراد والخدمات في الأراضي المحتلة العام 1967 (النقيب، 2003).

عبر العقود الماضية، تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 36% في سبعينيات القرن الماضي إلى 3% العام 2018 وفقاً لبعض الدراسات (Sultan et al., 2022)، وإن كانت دراسات أخرى تستند إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تورد أن مساهمة القطاع الزراعي كانت تمثل حوالي 7.1% العام 2020 (مرار والبيطاوي، 2022: 9)، وتراجعت إلى 6.5% في الربع الأول من العام 2021، ثم إلى 6% في الربع الأول من العام 2022 (ماس، 2022: 9). بعد أن كان قطاع الزراعة المشغّل الأكبر للأيدي العاملة والمساهم الأكبر في التصدير، تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من 20% مما كان عليه في سبعينيات القرن الماضي.

في المقابل، كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث تراوحت النسبة حول 8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي طوال الفترة من السبعينيات حتى أوائل التسعينيات (نصر، 2003). لا يبدو أن إنشاء السلطة الفلسطينية في منتصف التسعينيات قد أدخل تحسناً ملموساً على هذه النسبة الضعيفة، حيث تراوحت نسبة المساهمة حول 12% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين 2021–2022 (ماس، 2022: 9).

مقابل الإنتاج في قطاعي الزراعة والصناعة، حيث تعرف المنتجات بأنها قابلة للتداول التجاري أو التصدير، فإن منتجات القطاع الإنتاجي الثالث، قطاع الإنشاءات، هي بحكم

التعريف غير قابلة للتصدير. كانت مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 10% خلال سبعينيات القرن الماضي، وتضاعفت في أوائل التسعينات إلى 20% نتيجة لتوسع النشاطات في هذا القطاع مع عودة عشرات الآلاف من العاملين في دول الخليج، ودخول عشرات الآلاف مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. في النصف الثاني من التسعينات، عادت نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات إلى الانخفاض نتيجة لحصر ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن المناطق (أ) و(ب) التي لا تتجاوز ثلث مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، ومنع إسرائيل إصدار رخص بناء للفلسطينيين في المناطق المصنفة "ج" على ثلثي المساحة الإجمالية. في العامين 2021 و2022، تراوحت نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي حول 10%.

الفصل الرابع
أثر التشوّهات الجغرافية على التجارة الداخلية والخدمات

مقدّمة

يناقش هذا الفصل التشوهات الجغرافية التي تحد من أنشطة التجارة الداخلية والخدمات بشكل خاص، تبعاً لسياسات الاحتلال الاستعمارية عبر العقود، مع التطرق إلى تكاليف التبادل التجاري الناتجة عن التشوهات والمعوقات التي يخلقها جدار الفصل والحواجز العسكرية وغيرها من العوامل التي تعزز من التضييق على الوصول إلى الأسواق، إلى جانب عرض انعكاس ذلك على الأداء الاقتصادي ككل.

4-1 التشوهات الجغرافية

تأثر الاقتصاد الفلسطيني بسياسات استعمارية عديدة هدفها تعزيز تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، تلك المتمثلة بشكل رئيسي بالدخل الناتج عن نسبة كبيرة من القوة العاملة الفلسطينية في الداخل المحتل من جانب، وبتشوهات الأسعار والأجور، وتشوهات البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وربطها بالاقتصاد الإسرائيلي، وغيرها من الأمور التي عززت من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال من جانب آخر، وبالتالي عززت من خلق التشوهات الهيكلية وتراجع القطاعات الإنتاجية في مقابل هيمنة قطاع الخدمات والتجارة الداخلية كما هو موضح في فصل سابق. بالتالي، أدى التراجع النسبي لهذه القطاعات الإنتاجية الثلاثة، وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، إلى "تسريح" الأيدي العاملة الفلسطينية من القطاعات الإنتاجية لتنتقل إلى البحث عن فرص عمل بديلة، سواء في الاقتصاد الإسرائيلي من جانب، وفي أنشطة الخدمات والتجارة الداخلية من جانب آخر. إضافة إلى ما سبق، في حين يقوم سوق العمل في الاقتصاد الإسرائيلي بتوفير فرص عمل لنسبة كبيرة من العمالة الفلسطينية بمعدلات أجور أعلى من تلك التي توفرها أسواق العمل المحلية، فإن سوق العمل الإسرائيلي يكاد يقتصر على العمالة غير الماهرة وغير المؤهلة، لكن الغالبية العظمى منها تتجه إلى القطاع الاقتصادي الأوسع (قطاع الخدمات والتجارة الداخلية) بعد تراجع نسبة القطاعات الإنتاجية مقابلها (فرسخ، 2010).

عدا عن التشوهات الهيكلية سابقة الذكر، يحد نشاطات قطاع التجارة الداخلية والخدمات بشكل خاص جانب آخر من التشوهات بما يسمى بالتشوهات الجغرافية حسب وصف فضل النقيب (2003)، إذ تعكس السمات العامة لقطاع الخدمات والتجارة الداخلية التشوهات البنيوية التي نتجت عن ما يزيد على نصف قرن من سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وما يقرب من ثلاثة عقود من الحكم الذاتي المحدود. نتج التشوه الجغرافي تبعاً لسياسات استعمارية إسرائيلية عدة تتمثل في المصادرة غير القانونية للأراضي والموارد الطبيعية، إلى جانب بناء المستوطنات الإسرائيلية والمراكز العسكرية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، وبالتالي توسيع انتشار المستوطنين، عدا عن إنشاء طرق التفافية خاصة، في سبيل ربط المستعمرات مع المناطق المحتلة في داخل الخط الأخضر، وبالتالي زيادة تقطيع الأراضي الفلسطينية، وتعزيز عزل الفلسطينيين جغرافياً. إضافة إلى ذلك، قام الاحتلال الإسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة الثانية العام 2000 ببناء جدار الفصل العنصري شرق الخط الأخضر (خط الهدنة للعام 1949) ما أدى إلى الاستيلاء على ما يقارب 10% من مساحة الضفة الغربية المحاذية للخط الأخضر التي تشمل بعض المناطق الزراعية الأكثر خصوبة، كما أنها تقع على مصادر المياه الجوفية.[9]

خلق التشوه الجغرافي ما يسمى بالمعازل الفلسطينية، أو ما يسمى بالأقفاص وفقاً لوصف رشيد الخالدي (2007) في كتابه (The Iron Cage) الناتجة عن تقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة. تشمل المعازل الفلسطينية خمسة مجالات جغرافية، يتمثل أولها بمناطق (أ) و(ب) في الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة الأمنية الجزئية للسلطة على ثلث إجمالي المساحة، يليها المنطقة (ج) الواقعة على ثلثي مساحة الضفة، التي لا تنطبق عليها قوانين السلطة وتخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتشتمل على مئات الحواجز العسكرية. أما المجال الثالث، فيتمثل في القدس الشرقية التي تضم 20% من سكان الضفة، والمعزولة عن مجالها الحيوي في شمال وجنوب الضفة الغربية بعد ضمها إلى إسرائيل. ذلك فيما يتعلق بنطاق الضفة الغربية، أما المجال الرابع فيتمثل بقطاع غزة الذي يعاني من الحصار الكامل، وأخيراً المجال المتعلق بفلسطينيي العام 48.

فيما يتعلق بتقسيم الأراضي إلى مناطق (أ) و(ب)، فتلك المناطق مقسمة، أيضاً، فيما بينها، إذ تم تقسيمها إلى 227 معزلاً منفصلاً عن بعضه البعض بسبب إحاطته بمناطق (ج) من جانب (PRB, 2002)، واقتطاعه بحوالي 565 حاجزاً عسكرياً إسرائيلياً من جانب آخر، بما يشمل القدس الشرقية (باستثناء المنطقة H2)، ذلك إضافة إلى 80 حاجزاً يفصل مناطق (H2) في الخليل عن باقي المدينة. هذه الحواجز العسكرية تقوم من حين إلى آخر وبشكل غير منتظم بإغلاق الطرق أو بتأخير المواصلات بدعوى الإجراءات الأمنية، كما تطول مدة

9 https://stopthewall.org/the-wall/?lang=a

منع التنقل في فترات "الإغلاق الشامل" التي تطبقها السلطات الإسرائيلية. كل ذلك له تأثير كبير على الفلسطينيين بسبب تقييد أو منع الوصول والحركة في الطرق الرئيسية، وبالتالي تقييد الوصول إلى المراكز الحضرية والخدمات وغيرها (OCHA, 2023).

هذا الوضع القائم من المعازل المنفصلة عن بعضها البعض في القدس الشرقية، والمنطقة المصنفة (ج)، وقطاع غزة، والمناطق المصنفة (أ) و(ب) المحاطة بالحواجز العسكرية، وجدار الفصل العنصري الذي يمتد على ما يزيد على 700 كيلومتر، جميعها تشكل معوقات جوهرية أمام حركة التبادل التجاري الداخلي للسلع والخدمات، إذ تمثل السمة الرئيسة لهذا القطاع، بحيث تعكس تشوهاً جغرافياً يؤثر بشكل مباشر على أداء قطاع التجارة الداخلية والخدمات، بحيث يتطلب التبادل التجاري بنى تحتية تمكن من حركة السلع والأفراد بشكل ناجع وبتكلفة مواتية، وهو ما لا يتوفر في الوضع القائم. يعود ذلك إلى تأثير هذه المعوقات على انسياب التجارة وعلى تكلفتها تحديداً، بحيث تؤدي إلى زيادة كبيرة في تكلفة التبادل (Transaction Cost)، بسبب تزايد تكلفة النقل والمحروقات وزيادة المسافة وغيرها، كما تخفض من إنتاجية قطاع التجارة الداخلية والخدمات إلى حد كبير، وبالتالي تؤدي إلى تقليل تنافسية التجارة.

في السياق ذاته، أحد الأمثلة على التأثير السلبي لهذه الإجراءات التي أصبحت جزءاً من الحياة اليومية في الضفة الغربية على حركة التبادل التجاري الداخلي وحركة الأفراد، وتشكيلها عبئاً اقتصادياً، مدينة قلقيلية الواقعة شمال الضفة الغربية على سبيل المثال كما يظهر في الشكل 1. إذ يوجد في محافظة قلقيلية وحدها 40 حاجزاً عسكرياً يفصل بين المدينة والقرى المحيطة بها. هذه الحواجز تشتمل على ثلاثة سواتر ترابية، وخمس بوابات حديدية على مداخل القرى، و14 بوابة على مداخل الأراضي الزراعية، وأربعة حواجز على الطرق، وخمسة حواجز أخرى على الأنفاق التي توصل بين المناطق المختلفة للمحافظة (Abu Ras and Shahrour, 2021). تؤدي هذه الحواجز، إلى جانب جدار الفصل، إلى زيادة مدة التنقل من قلقيلية إلى "جيوس" من 3.3 كيلومتر إلى 19.5 كيلومتر، وإلى "بيت أمين" من 6 كيلومترات إلى 16.5 كيلومتر، وإلى "حجة" من 6 إلى 16 كيلومتراً، ما يؤدي إلى زيادة كبيرة في تكاليف النقل ضمن المحافظة، ومن المحافظة إلى مناطق أخرى، وذلك إلى جانب التفتيش على الحواجز الذي يؤدي كذلك إلى تأخير يتطلب استهلاكاً إضافياً للوقود، وتعطيل حركة النقل التجاري (Abu Ras and Shahrour, 2021).

شكل 1: أثر جدار الفصل والحواجز على تكاليف التبادل في قلقيلية

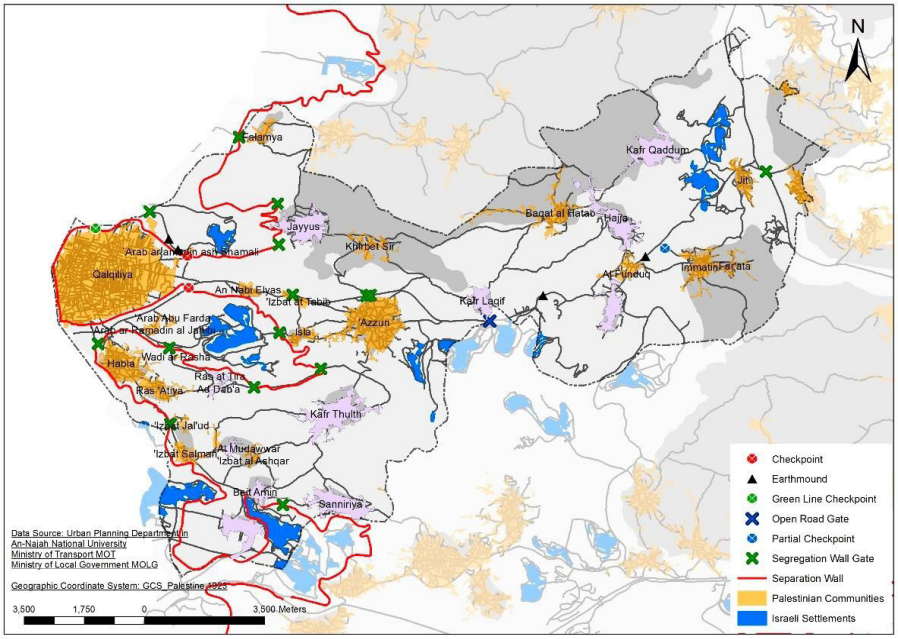

Source: Abu Ras, H. and Shahrour, I. (2021). Impact of the Mobility Restrictions in the Palestinian Territory on the Population and the Environment. 1313457,(23) .

بشكل أكثر تفصيلاً، تعتبر سياسة الاحتلال في إغلاق الطرق محدداً رئيسياً للوصول إلى الأسواق في مناطق الضفة الغربية، إذ تنتشر الحواجز العسكرية الإسرائيلية على طول الطرق والحدود في الضفة الغربية، عدا عن إنشاء الجدار الفاصل على طول الخط الأخضر (وفي بعض الأماكن خارجه). يظهر الشكل (2) الطرق المثلى بدون حواجز أو معوقات والذي يقلل من وقت السفر بين جميع الوجهات في الضفة الغربية، ذلك لتوضيح مدى الوقت الضائع في السفر بين المحافظات بسبب الحواجز العسكرية المنتشرة في جميع مسالكها، تبعا للطرق القريبة من المستوطنات والتي تشكل نقاط يمنع المرور منها، أو تلك الطرق التي يستهلك المرور منها وقتا بسبب نقاط تفتيش وبالتالي يوجب على المركبات الانعطاف إلى طرق ذات مسافة أطول. يتم تصنيف كل جزء من أجزاء الطريق في الشكل 2 إلى واحد من 6 أنواع من الطرق مع تقديرات مقابلة لمتوسط مقدار الوقت اللازم للمركبات لاجتيازها (إقليمي: 60 كم/ ساعة؛ أساسي: 50 كم/ساعة؛ ثانوي: 40 كم/ساعة؛ Tertiary: 30 كم/ساعة؛ track: 10 كم/ساعة). في مقابل الواقع الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني كما يظهر في الشكل 3 الذي يظهر شبكة الطرق الداخلية للضفة الغربية مع

مختلف المعوقات التي تحدده، كما يظهر الجزء الأيمن من الشكل صورة مقربة من الحواجز التي تعيق الطرق الواصلة بين محافظات رام الله ونابلس وطولكرم، بما يشمل نقاط التفتيش الدائمة والجزئية والعوائق غير المأهولة مثل التلال الترابية وغيرها من العوائق.

شكل 2: الطرق المثلى بدون حواجز أو معوقات

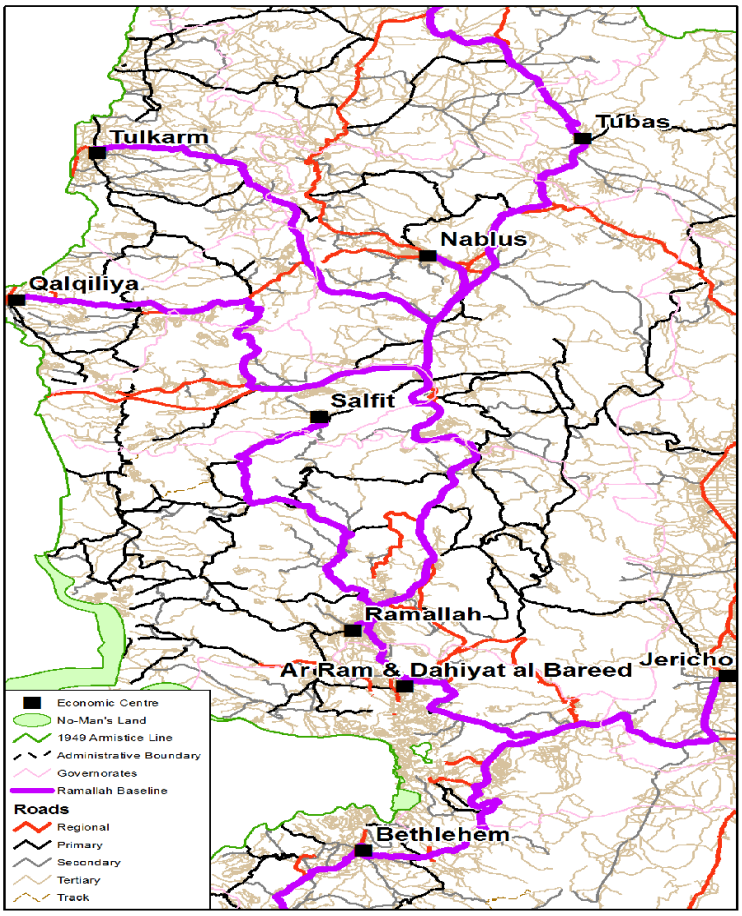

Source: World Bank. (2019). Obstacles on the Road to Palestinian Economy Growth.

شكل 3: طرق الضفة الغربية مع معوقات الطرق

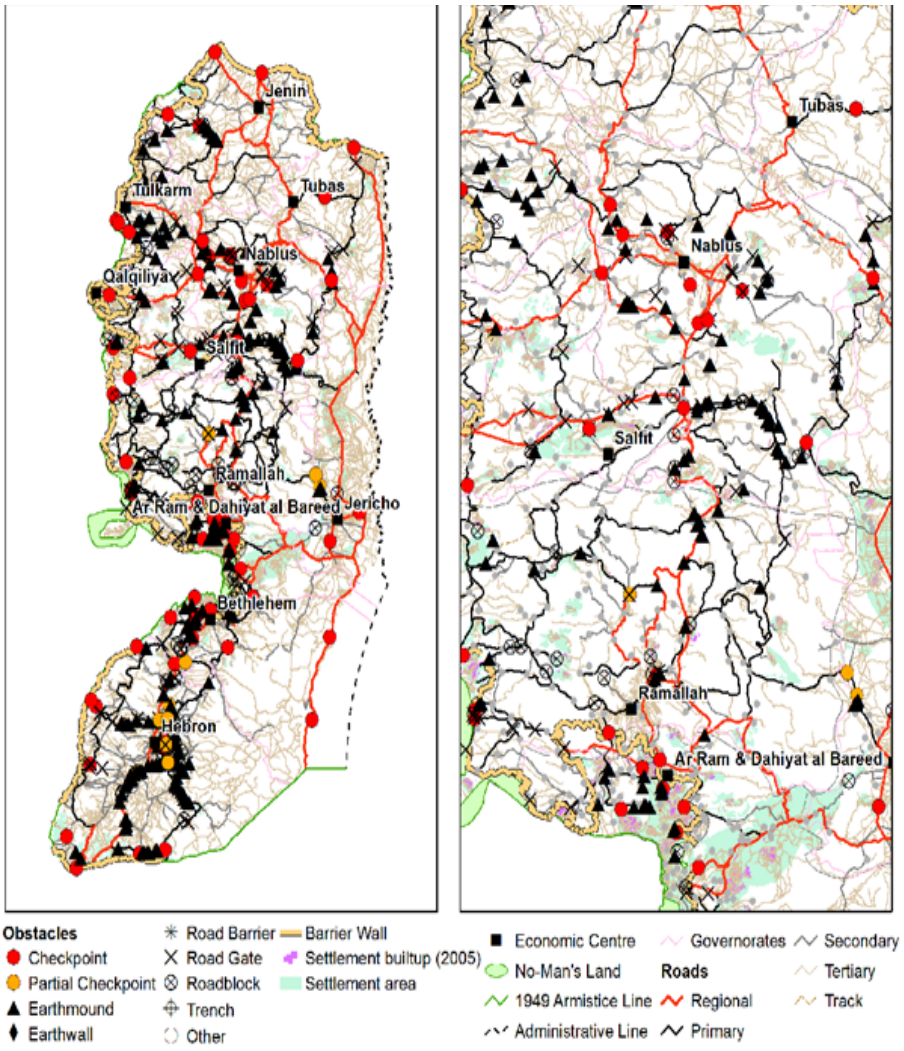

Source: World Bank. (2019). Obstacles on the Road to Palestinian Economy Growth.

إلى جانب ما سبق، يظهر الشكل 4 أثر الحواجز وجدار الفصل على مدة التنقل بين نقطتين، وذلك من خلال تقدير أثر الاختلاف الزمني بين العامين 2006 و2012 بالمقارنة بين عدم وجود حواجز وبين وجودها بالطريق الواصل بين قلقيلية إلى الخليل في الخريطة على اليسار، والطريق الواصل بين قلقيلية ورام الله في الخريطة على اليمين.

شكل 4: تأثير المعوقات على الطرق المثلى
بالمقارنة بين العامين 2006-2012

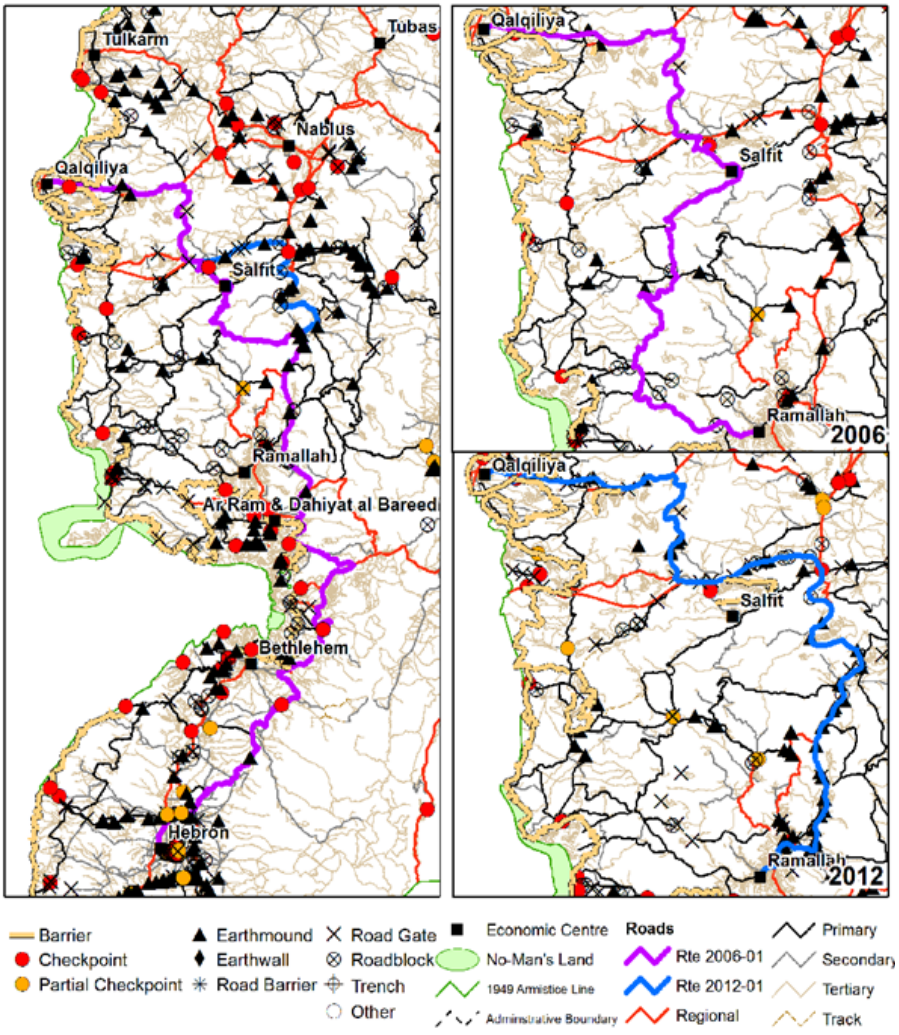

Source: World Bank. (2019). Obstacles on the Road to Palestinian Economy Growth.

لتوضيح حجم الخسائر الكلية الناتجة عن هذه المعيقات، وفقا لدراسة أخيرة للبنك الدولي (2019) حول أثر الحواجز والمعوقات الأخرى المرتبطة بالتنقل عبر المناطق المصنفة (ج) على النمو الاقتصادي الفلسطيني، تم تقدير الخسائر الناجمة عن قيام إسرائيل بإعاقة

حركة السلع والنقل بسبب الحواجز والإغلاقات خلال الفترة الممتدة بين 2005–2012، بأنها تؤدي إلى زيادة التكاليف، كما تعوق حركة التبادل التجاري، وتعوق وصول العاملين إلى أماكن عملهم، ما أدى إلى تخفيض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يتراوح بين 7.5% إلى 10.5% سنوياً. هذا الوضع القائم يؤدي إلى آثار عكسية على النشاطات المرتبطة بالتجارة الداخلية والخدمات. إلى جانب هذه المعوقات داخل مناطق الضفة الغربية، فإن عزل القدس عن محيطها وحصار قطاع غزة، يضيفان أبعاداً أخرى على مظاهر هذا التشوه الجغرافي.

بالطبع، تشكل مسألة تقدير إنتاجية قطاع التجارة الداخلية والخدمات تحدياً نتيجة لصعوبة تقدير قيم المدخلات من رأس المال والعمالة، وصعوبة تقدير قيم المنتجات. وبشكل عام، فإن حقيقة أن قطاع التجارة الداخلية والخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة يغلب عليه واقع انخفاض رأس المال والاعتماد على كثافة العمالة غير الماهرة، ما يفسر سبب معاناة نسبة 45% من خريجي الكليات والجامعات من البطالة (Morrar and Gallouj, 2016). لكن إجمالاً، خلق التشوه الجغرافي معوقات تؤدي إلى تخفيض الأرباح الناتجة عن التجارة الداخلية، ما يساهم في اتساع اللجوء إلى نشاطات القطاع غير الرسمي، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الأسود، وتبييض الأموال، وبالتالي زيادة انتشار كل منها، كما تم توضيحه في فصل سابق.

الفصل الخامس
نفقات فلسطينيي الداخل الفلسطيني المحتل في مناطق الضفة الغربية

مقدّمة

على مر العقود، تطورت طبيعة العلاقات الاقتصادية والتبادلات التجارية بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر مع مجموعة من العوامل والضغوط الاستعمارية التي تحد منها. تبعاً للواقع السياسي والاقتصادي الفلسطيني، هناك ضرورة لإعادة التفكير في أهمية استغلال الميزان الديموغرافي لصالح الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية، بالتركيز على تقوية علاقة التبادلات التجارية بين مختلف التجمعات الفلسطينية على جانبي الخط الأخضر، لما لها من منفعة كبيرة تعود بتعزيز تنمية اقتصادية واجتماعية للسياق الفلسطيني، وبالتالي تعزيز النضال والصمود الفلسطيني في مختلف أماكن تواجدهم.

في سبيل تحقيق ذلك، يستعرض هذا الفصل الخلفية التاريخية لتطور العلاقة الاقتصادية بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، كما يناقش أشكال العلاقات التجارية الداخلية بين الجانبين، بالتركيز على حركة تسوق فلسطينيي الـ48 في الضفة الغربية، وحجم وأشكال الإنفاق المتدفق، إلى جانب استثمار رأسمال فلسطينيي الـ48 في مشاريع في الضفة الغربية، وحركة عناصر الإنتاج من الضفة الغربية إلى الداخل المحتل، بما يشمل العمال والمواد الخام، إضافة إلى تغطية أبرز التحديات التي تحول دون مأسسة العلاقة الاقتصادية والتجارية بين جانبي الخط الأخضر، بما يشمل التحديات المرتبطة بالبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية.

5-1 خلفية تاريخية للعلاقة الاقتصادية بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر

تطورت طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر عبر السنين، بحيث بدأت العلاقة الاقتصادية بين الجانبين في الفترة اللاحقة لنكبة العام 1948، إذ تمثلت مرحلة ما قبل نكبة 1948 بعلاقة اقتصادية متجانسة بين فئات المجتمع الفلسطيني ومناطق تواجدهم، تَرَكَّزَ ذلك تحديداً في مدينة حيفا التي كانت تعتبر مركزاً أساسياً للنشاط الاقتصادي والتجاري، وخالقة للعديد من فرص العمل للفلسطينيين من

مختلف أنحاء الوطن، إلى جانب مدن يافا، وعكا، فضلاً عن اعتبار مدينة نابلس مركزاً تجارياً للبلدات والقرى العربية المحيطة. في حين أن ذلك قد اختلف في الفترة اللاحقة للنكبة، إذ تم عزل فلسطينيي الـ48 عن سكان الضفة الغربية والقطاع على النطاق الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي، كل ذلك تبعاً لسياسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة بسياسة الفصل العنصري تحديداً (ماس، 2021).

استمر الوضع في السياق ذاته تقريباً بعد الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967، بحيث اتسمت الحركة التجارية بين فلسطينيي الـ48 والضفة الغربية بالتذبذب تبعاً للظروف والضغوط السياسية المحيطة، إذ على الرغم من إزالة بعض القيود المفروضة على عملية التبادل التجاري والحركة بين الجانبين، فإنها قد بقيت مقيدة بفعل آثار العزل اللاحقة للنكبة. كما تفاقم الوضع بعد توقيع اتفاقية أوسلو، إذ ساهمت بتعميق الفصل بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، بحيث اعتبر بعض فلسطينيي الـ48 الاتفاقية تخلياً عنهم، وبالتالي قد ساهمت بإبعاد جزء كبير منهم عن قضيتهم الأم التي ناضلوا لأجلها منذ البداية (الخالدي والسطري، 2014). على الجانب الآخر، قد شهدت العلاقة التجارية بين الطرفين بعض الانتعاش في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد العام 1967، بما يتمثل برحلات التسوق التي شهدتها المنطقتان من فلسطينيي الـ48، إلى جانب نشاط زيارات فلسطينيي الـ48 لقطاع غزة وشواطئه، إلا أن اندلاع الانتفاضة الثانية وبناء الجدار العازل قد أوقف ذلك، إذ تراجعت عملية التبادل التجاري بين الجانبين بعد اندلاع الانتفاضة الثانية وما تبعها من فرض طوق أمني على مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تطلب الحصول على تصاريح من الجانب الإسرائيلي بقيود تعسفية تفتقر إلى الشفافية والقواعد الواضحة، ما أثر بشكل واضح على العلاقات التجارية بين فلسطينيي الضفة الغربية والداخل الفلسطيني المحتل (ماس، 2021؛ ماس، 2023).

عادت العلاقات التجارية للنهوض بعد العام 2009 بشكل ملحوظ، وبخاصة حركة تسوق فلسطينيي الـ48 المتزايدة لأسواق الضفة الغربية، وذلك بعد فرض إجراءات تسهيلية عدة من خلال فتح الحواجز الإسرائيلية الفاصلة ما بين مناطق الضفة الغربية ومناطق الداخل الفلسطيني المحتل (أطرش وآخرون، 2017؛ الخالدي والسطري، 2014). ساهم تطور طبيعة العلاقات الاقتصادية بين فلسطينيي جانبي الخط الأخضر على مر السنوات في تطوير القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة، عدا عن تزايد العمالة الفلسطينية في الداخل الفلسطيني المحتل. كما شهدت العلاقة الفلسطينية، مؤخراً، تجربة قد عززت من اللُّحمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الفلسطينيين على الجانبين بعد مشاركة فلسطيني الـ48 في الهبة الشعبية في شهر أيار من العام 2021 نصرة للقدس وقطاع غزة (ماس، 2023).

في السياق ذاته، تدهورت العلاقة التجارية بين الجانبين في فترة جائحة كورونا، إذ تم إغلاق المعابر الحدودية الواصلة بين مناطق الداخل المحتل ومناطق الضفة الغربية، كما قامت الحكومة الفلسطينية بتوجيه النداء لفلسطينيي الـ48 بعدم التوجه إلى الأسواق الفلسطينية في الضفة الغربية لمحاولة الحد من انتشار الفايروس تبعاً لانتشارها بشكل كبير في الداخل الفلسطيني المحتل. بالتالي، تكبد القطاع التجاري والاقتصادي خسائر كبيرة، ما اضطر العديد من المنشآت إلى الإغلاق، وذلك لاعتمادها بشكل رئيسي على متسوقي فلسطينيي الـ48. تبعاً لرئيس غرفة تجارة وصناعة نابلس، لاحقاً لفرض الإغلاق في فترة جائحة كورونا، انخفض عدد متسوقي فلسطينيي الـ48 في مدينة نابلس بنسبة تزيد على 70%، ما أثر على قطاع السياحة من جانب، وقطاع التجارة المتمثل في المواد التموينية والملابس والأحذية من جانب آخر، إضافة إلى قطاع نقل البضائع الذي توقف بشكل كلي، وغيرها من القطاعات. كما تأثرت محافظة جنين بشكل جوهري وبالقدر الأكبر بين محافظات الوطن، إذ تزامنت فترة الإغلاق من الجائحة مع إغلاق معبر الجلمة، الذي يعتبر نقطة المرور الأسهل لفلسطينيي الـ48 إلى جنين، فمن المتوقع أن مقدار خسارة المبيعات قد بلغت 70%، وكذلك الأمر بالنسبة لمنطقة الظاهرية في الخليل، إذ انخفض عدد المتسوقين من منطقة النقب إلى 90%، وبالتالي انخفضت المبيعات إلى 70% (ماس، 2021).

5-2 حركة التسوق والتبادل التجاري للسلع والخدمات بين جانبي الخط الأخضر

تبعاً للقيود المشددة المفروضة على حركة وتنقل فلسطينيي الضفة الغربية للداخل الفلسطيني وسهولتها على الطرف الآخر، فقد شهدت السنوات الأخيرة حركة نشطة لفلسطينيي الـ 48 في مختلف مناطق الضفة الغربية، ما عزز من حجم الإنفاق المتدفق إلى مناطق الضفة الغربية، ويتمثل ذلك تحديداً في مشتريات السلع والخدمات، سواء أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، أو خدمات الطعام، والأثاث واللوازم المنزلية، وإصلاح المركبات، كما يعتبر الإنفاق على التعليم والخدمات الطبية مثل جراحة وتجميل الأسنان جانباً آخر من الإنفاق المتدفق في مناطق الضفة، لكن يعتبر خارج نطاق الدراسة.

تعتبر مشتريات فلسطينيي مناطق الـ48 من أبرز أشكال التجارة الداخلية في الضفة الغربية، إذ يتمثل النشاط الاقتصادي الأساسي بين طرفي الخط الأخضر في النشاط التجاري الاستهلاكي، وهو باتجاه واحد تقريباً. يَتَرَكّز ذلك تحديداً في السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة، إضافة إلى شراء الخدمات المختلفة، بحيث أظهرت دراسة ماس (2023) أن قطاعات التجارة والخدمات الترفيهية (بشكل رئيسي المطاعم) والتعليمية، من أكثر القطاعات التي ينفق عليها فلسطينيو الـ48. بشكل أكثر تحديداً، تقدر نتائج مسح ميداني أجراه المركز

الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) حول نفقات فلسطينيي الـ48 في الضفة الغربية، أن حجم النفقات المتدفقة من تسوق فلسطينيي الـ48 والقدس الشرقية للسلع والخدمات من أسواق الضفة الغربية ما يقارب 4.4–5.1 مليار شيكل،[10] أو ما يعادل 1.26–1.46 مليار دولار في نهاية العام 2019 وبداية العام 2020 (29% من إجمالي القيمة تعود إلى سكان القدس الشرقية)،[11] بالمقارنة مع تقديرات العام 2016 البالغة 2.7 مليار شيكل (771.4 مليون دولار). تشير هذه التقديرات إلى مساهمة فلسطينيي الـ48 في اقتصاد الضفة الغربية في ما يقارب 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022، وذلك بما يقارب مساهمة الصادرات الفلسطينية من الضفة الغربية والقطاع (حوالي 1.584 مليار دولار العام 2022) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 د).

فضلا عمَّا سبق، تشير النتائج ذاتها إلى إنفاق فلسطينيي الـ48 ما يقارب 1.387 مليار شيكل أو ما يعادل 396.2 مليون دولار كمتوسط شهري على السلع غير المعمرة،[12] وبنسبة 11% منها يتم إنفاقها في الضفة الغربية. أما فلسطينيو القدس الشرقية، فمتوسط الإنفاق الشهري على السلع غير المعمرة قد بلغ ما يقارب 264 مليون شيكل، وبنسبة 12% منها يتم إنفاقها في الضفة الغربية (أو ما يعادل 75.42 مليون دولار). يتركز هذا الإنفاق تحديداً في المنتجات الاستهلاكية الغذائية بشكل رئيسي، يليه الألبسة والأحذية لكل من فلسطينيي الـ48 والمقدسيين (سلطة النقد الفلسطينية، 2020).

أما فيما يتعلق بالإنفاق على السلع المعمرة،[13] فقدر متوسط الإنفاق السنوي لفلسطينيي الـ48 وأهل القدس الشرقية في داخل الضفة الغربية بما يقارب 97.7 مليون شيكل، أو ما يعادل 27.9 مليون دولار في نهاية العام 2019 وبداية العام 2020، وذلك مقارنة بـ81.6 مليون شيكل في العام 2016. لكن بالمقارنة مع السلع غير المعمرة، تعاني السلع المعمرة من تحديات عدة تحول دون اقتنائها، يتمثل أبرزها بعدم اختلاف أسعارها عما هي في الداخل الفلسطيني المحتل، عدا عن صعوبة نقلها من مناطق الضفة وتزايد تكلفة النقل، إلى جانب افتقارها لخدمات التأمين والصيانة (سلطة النقد الفلسطينية، 2020).

تتركز أغلب زيارات تسوق فلسطينيي الـ48 للضفة الغربية في مدينة جنين في المرتبة الأولى (بنسبة 50% من إجمالي الزيارات لمدن الضفة الغربية)، تليها مدينة نابلس. يعود ذلك إلى

10 نظراً لعدم وجود تقدير لحجم التبادلات التجارية الداخلية في فلسطين، فلا يمكن تقدير نسبة نفقات فلسطينيي الـ48 في الضفة الغربية بالنسبة لحجم التبادلات التجارية.

11 من المتوقع ألّا يشمل هذا الرقم التأثيرات الموسمية مثل الأعياد والعطل وغيرها، إذ على الأغلب أن يعكس الإنفاق الأخير لزيارة فلسطينيي الداخل للضفة الغربية ممن شملهم الاستطلاع.

12 تصنف السلع غير المعمرة إلى المنتجات الاستهلاكية الغذائية، والألبسة والأحذية، ومواد التنظيف المنزلية، والأدوات المنزلية، ومستحضرات العناية الشخصية.

13 تصنف السلع المعمرة إلى الأدوات الكهربائية المنزلية، والأثاث المنزلي.

عوامل جغرافية بالأكثر، إذ يتوجه أغلب متسوقي مناطق المثلث الشمالي والناصرة ومحيطها إلى مدينة جنين، في حين يتوجه متسوقو مناطق المثلث الجنوبي إلى مدن طولكرم ونابلس وقلقيلية. أما بالنسبة لزيارات تسوق المقدسيين، فتعتبر مدينتا رام الله وبيت لحم المركز الرئيسي. عدا عن العامل الجغرافي، تتمثل العوامل الأخرى الجاذبة لفلسطينيي الـ48 للتسوق في الضفة الغربية بالعامل الوطني، إذ قد يعتبرها البعض جانباً معززاً للحفاظ على الهوية الفلسطينية، لما يساهم ذلك في تحقيق نوع من الاستقلالية الاقتصادية، وبخاصة لما يعانيه فلسطينيو الداخل الفلسطيني المحتل من سياسات تهميشية، كما يوفر لهم بديلاً عن التسوق والسياحة في المدن الإسرائيلية، وذلك إلى جانب عامل انخفاض الأسعار في مناطق الضفة الغربية عنه في الداخل الفلسطيني المحتل، كما تشكل ورش صيانة السيارات عاملاً مهماً يدفع هؤلاء المواطنين لزيارة مناطق الضفة الغربية (ماس، 2021).

لكن في المقابل، يعاني فلسطينيو الـ48 من العديد من التحديات التي تعيق وصولهم إلى أسواق الضفة الغربية، يتمثل أبرزها بإجراءات التفتيش والصعوبات التي يفرضها الاحتلال على المعابر الحدودية، عدا عن التحكم في أوقات دخولها، وإغلاقها في مواسم الأعياد اليهودية والظروف السياسية غير المستقرة (ماس، 2021). إذ فصل الاحتلال الإسرائيلي بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر من خلال جدار الفصل العنصري، وذلك مع حصر طرق الدخول إلى عدد محدود من المعابر التي لا تعمل بشكل منتظم وتعيق الحركة بشكل كبير بين الجانبين. كذلك الأمر في فترات تذبذب الظروف السياسية فيها، إذ تنتهج إسرائيل عقوبات جماعية على أهل الضفة العربية، ينتُج عنها منع دخول فلسطينيي الـ48 إلى الضفة (الخالدي، 2017).

وهنا نصل إلى إحدى نقاط الجدل في الدراسة، بالرجوع إلى تعريف الحدود الجمركية كأحد مقومات تعريف الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية، فيما يتعلق بنفقات فلسطينيي الـ48 في الضفة التي تشتمل، في جزء منها، على مشتريات من السلع والخدمات، هل يمكن اعتبارها جزءاً من التجارة الداخلية كونها تتم داخل حدود الضفة؟ أم يتم اعتبارها جزءاً من الصادرات نظراً لنقل السلع المشتراة مع فلسطينيي الـ48 إلى الداخل المحتل في اليوم ذاته؟ تبعاً لمقابلة مع مدير دائرة القطاعات الخدمية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يتم اعتبار مشتريات فلسطينيي الـ48 من ضمن التجارة الداخلية، إذ تدخل ضمن حسابات المبيعات، ولا يتم النظر إلى المشتري، وبالتالي تدخل ضمن القيمة المضافة للتجارة الداخلية. لكن في المقابل، تؤكد مديرة دائرة القطاعات الخدمية افتقارَ الجهاز بياناتٍ مفصلةً لنفقات فلسطينيي الـ48 في الضفة الغربية، بما يشمل توزيع هذه النفقات بين النشاطات العقارية والتعليمية وشراء السلع والخدمات.[14]

14 مقابلة مع أشواق صدقة. (2023/9/26). مديرة دائرة القطاعات الخدمية – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3-5 استثمارات فلسطينيي الداخل المحتل في مناطق الضفة الغربية

يشير أداء الاقتصاد الفلسطيني إلى وجود تطور كبير في السنوات الأخيرة من جانب الصادرات والواردات السلعية من/إلى إسرائيل، إذ بلغت قيمة الواردات السلعية الفلسطينية ما يقارب 7.8 مليار دولار في العام 2021، وبنسبة تمثل 53% من إسرائيل، وذلك مقارنة بمجموع الواردات السلعية في العام 2010، بعد أن كانت 3.9 مليار دولار، بما يمثل 73% من إسرائيل. على سياق الصادرات السلعية، بلغ الإجمالي في العام 2021 ما يقارب 1.35 مليار دولار، وبنسبة 84% منه يصدر إلى إسرائيل بعد أن كان ما يقارب نصف مليار دولار في العام 2010، وبنسبة تمثل 85% إلى إسرائيل. وبالتالي، قد بلغ إجمالي العجز التجاري مع إسرائيل ما يقارب 6.47 مليار دولار في العام 2021 بنسبة 46% من إجمالي العجز، إذ ارتفع عن 3.3 مليار دولار في 2010، ولكن بنسبة 71% من إجمالي العجز (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022 أ). كل ذلك مؤشر واضح إلى وجود فرص كبيرة من جانب وجود القدرة على استبدال المنتجات المستوردة من الجانب الإسرائيلي بإنتاج فلسطيني، سواء من فلسطينيي الـ48، أو بالشراكة بينهما في أراضي الضفة الغربية، في سبيل بناء قدرات إنتاجية فلسطينية ذاتية لدى الطرفين، وبالتالي تقليل التبعية لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي.

يؤدّي الاستثمار دوراً تنموياً معززاً لدفع العجلة الاقتصادية، ولكي يقوم الاستثمار بهذا الدور التنموي، يجب أن تتوفر بيئة استثمارية محفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية. في هذا السياق، يمكن أن تكون لفلسطينيي الـ48 مساهمة ملموسة في تعزيز الاستثمار، لذا هناك ضرورة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية على جانبي الخط الأخضر، في سبيل إيجاد أسواق ومصادر استثمارية بديلة عن تلك التي من شأنها أن تزيد من التبعية للسوق الإسرائيلي، إذ هناك حاجة لفلسطينيي الـ48 للاقتصاد الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً واستراتيجياً لا تقل عن حاجة الاقتصاد الفلسطيني في الضفة للاقتصاد الفلسطيني في الدّاخل، إذ ما زال الاقتصاد العربي داخل إسرائيل لغاية الآن، يتسم بالتبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

من الملاحظ خلال السنوات الأخيرة، ظهور نمو في أعداد المنشآت التي يمتلكها أصحاب رؤوس الأموال من فلسطينيي الـ48 في الضفة الغربية، وذلك في ظل حالة الاستقرار الأمني النسبي في الضفة الغربية الذي ترافق مع التدفق الكبير للمتسوقين من فلسطينيي الـ48 إلى الضفة الغربية، في سبيل تعزيز تلبية حاجة السوق الفلسطيني، وتفادي المعيقات التي يفرضها جانب الاحتلال على حركة المنتجات من الداخل إلى مدن الضفة الغربية، عدا عن

تكاليف النقل الكبيرة. إضافة إلى ذلك، شجعت الحركة التجارية المتزايدة في الضفة الغربية المستثمرين العرب على زيادة الاستثمار في الضفة الغربية للاستفادة من وضع السوق، وبخاصة مع تزايد توجه فلسطينيي الداخل إليها على الرغم من الأوضاع المتذبذبة.

فيما يتعلق بحجم الاستثمارات الفلسطينية، هناك فجوة في التقديرات المتوفرة حول رصد إجمالي استثمارات فلسطينيي الداخل في الضفة الغربية، إلى جانب طبيعة توزيعها على القطاعات المختلفة. ساعدت دراسة ماس (2023) في تغطية جانب من هذه الفجوة في سبيل فهم التوجهات الحالية والمستقبلية للعلاقة الاقتصادية ما بين الطرفين وأسس تعزيزها. وأشارت الدراسة إلى أن 16% من المنشآت التي شملها المسح لها استثمارات في الضفة الغربية، بحيث ظهر أن هناك نمواً في بعض الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية على مر السنوات الأخيرة، مثل الصناعات الغذائية، والمحاجر، وأنشطة الإقامة والطعام، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة (وبخاصة المواد الغذائية والتموينية، ومواد البناء، وتجارة اللحوم والمواشي)، وتكنولوجيا المعلومات. تَرَكَّزَ ذلك بالنسبة الأكبر في قطاعي الصناعة التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة 39% و30% على التوالي. وتنتشر العديد من المنتجات التي تصنعها المنشآت التي يملكها فلسطينيو الـ48 في أسواق الضفة الغربية، كما أنها تحتل أفضلية كبرى بين المنتجات الأكثر استهلاكاً في السوق الفلسطينية، كطحينة الهلال، وأرز شقحة، ولبنة طمرة (ماس، 2021).

فيما يتعلق بالصناعة التحويلية، أظهرت النتائج أن أكبر الاستثمارات في الضفة الغربية تتنوع ما بين أنشطة " صناعة المنتجات المعدنية الأساسية وصناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات"، وأنشطة "صناعة المنسوجات وصناعة الملابس وصناعة الجلد"، ونشاط صناعة المنتجات الغذائية، وغيرها. مع العلم أن استثمارات فلسطينيي الـ48 في القطاعات الإنتاجية والخدمية تأخذ عادة الصيغة الفردية أو صيغة الشراكة مع رجال أعمال أو أقارب من الضفة الغربية، كما تتركز هذه الاستثمارات في شمال وجنوب الضفة الغربية تحديداً. لكن من الضرورة الإشارة إلى أن طبيعة الاستثمارات المذكورة غير واضحة، لكنها غالباً ما تكون على شكل استثمارات عقارية من خلال شراء شقق أو أراضٍ، أو الاستثمار في أنشطة مماثلة للنشاط الرئيسي للمنشأة (ماس، 2023).

5-3-1 التحديات المرتبطة بالبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية

تتعدد التحديات التي تواجه مستثمري فلسطينيي الـ48 في الضفة الغربية، والتي شكلت بيئة طاردة للاستثمار المحلي وعقبة كبيرة أمام الاستثمار الأجنبي (بما يشمل فلسطينيي الـ48)

في الاقتصاد الفلسطيني. وتتنوع تلك التحديات ما بين عوامل ناتجة عن عدم الاستقرار السياسي، والوضع الأمني المتقلب، والتذبذب الاقتصادي في مناطق السلطة الفلسطينية، إضافة إلى عوامل داخلية، تتمثل بضعف السياسات العامة، وضعف البيئة الاستثمارية، ما انعكس على تضاؤل استثمارات فلسطينيي الـ48 في الضفة الغربية، إلى جانب العديد من التعقيدات القانونية والإجرائية ذات العلاقة بصعوبة الإجراءات الخاصة بتسجيل وعمل الشركات (الخالدي والسطري، 2014؛ ماس، 2021؛ ماس، 2023). إذ نظراً إلى غياب السياسات والتشريعات الميسرة للاستثمارات الأجنبية، من الصعب خلق بيئة استثمارية جاذبة لرأس المال.

من جانب آخر، هناك فجوة في تقديم حوافز وغياب منظومة دعم حكومي وضريبي للاستثمارات الخاصة بفلسطينيي الـ48 في مناطق الضفة الغربية، إذ لا يوجد هناك أي امتيازات استثمارية لدى هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية موجهة نحو رأسمال فلسطينيي الـ48، بل تتم معاملتهم كأي استثمار أجنبي آخر، عدا عن فرض قيود إضافية لها علاقة بحق تملك الأراضي، أو وجوب وجود شريك فلسطيني، والقدرة على فتح حساب بنكي دون إذن من السلطات الإسرائيلية، وغيرها من التعقيدات المرتبطة بتخوفات لها علاقة بالخشية من تسريب الأراضي، أو خوف من التطبيع بوجود شريك إسرائيلي وراء الكواليس، إلى جانب محدودية القدرة على إنفاذ القانون، حيث تمنع إسرائيل ملاحقة أي مواطن يحمل هوية إسرائيلية قانونياً من قبل الجهات القضائية والتنفيذية في فلسطين في حال وجود أي مخالفة قانونية أو تنازع مع أصحاب المصالح من الضفة الغربية (ماس، 2021؛ ماس، 2023).

وعلى الرغم من مساهمة نفقات فلسطينيي الـ48 بشكل محوري في التجارة الداخلية الناتجة عن حركات التسوق اليومية لمناطق الضفة الغربية، فإنه لا يوجد أي اهتمام سياساتي وحكومي لتشجيع هذه الظاهرة، في سبيل تعزيز تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جانبي الخط الأخضر، إذ لا زالت تسير هذه العلاقة بشكل عشوائي وغير منظم. في السياق ذاته، أشار الخالدي (2017) إلى التدخل الفعال الذي تقوم به غرفة تجارة جنين في تعزيز تسهيل عملية استقبال متسوقي فلسطينيي الـ48، إلى جانب علاج أي عقبات مرتبطة بذلك على عكس الجهات الرسمية التي لا تبدي أي اهتمام بهذا الجانب.

خلال العقود الماضية، أدت هذه المعيقات السياسية والأمنية إلى جانب المحددات السياساتية والتحفيزية، وعدم توفر الضمانات الكافية لتقديم الحماية اللازمة للاستثمارات الخارجية، ناهيك عن صعوبات مرتبطة في الحصول على تمويل، إلى خلق بيئة طاردة للاستثمار، وتعزيز العقبات أمام الاستثمار الأجنبي في السوق الفلسطيني. بالتالي، لكي يقوم الاستثمار

بهذا الدور التنموي يجب أن تتوفر بيئة استثمارية محفّزة للاستثمارات المحلية والأجنبية، لكن هذا الشرط لا ينطبق على واقع الحال في فلسطين، بسبب ضعف البيئة الاستثمارية في فلسطين (Assaf, 2014). لكن في المقابل، رغم التحديات الاقتصادية والسياسية المحيطة، من المؤكد أن السوق الفلسطيني يملك فرصاً استثمارية كبيرة مع تزايد القوى الشرائية ووجود فجوة في الإنتاج المحلي، لذا يجب تشجيع السياسات والاستثمارات التي من شأنها تقليل تبعية الاقتصاد الفلسطيني (بما يشمل فلسطينيي الضفة والـ48) لاقتصاد الاحتلال، من خلال تعريف الاحتياجات الاقتصادية لكل طرف من الأطراف الفلسطينية.

5-4 حركة عناصر الإنتاج (العمال والمواد الخام)

على صعيد آخر، يعتبر تبادل عناصر الإنتاج من المحاور الرئيسية التي ترسم العلاقة الاقتصادية بين فلسطينيي جانبي الخط الأخضر، والتي لها دور رئيسي في تقليل تبعية الاقتصاد الفلسطيني (سواء في الضفة وغزة أو في مناطق الـ48) للاقتصاد الإسرائيلي، كما يساهم في تقليل العجز؛ سواء بما يتعلق بالعمالة أو المواد الخام. إذ يلعب العمال الفلسطينيون دوراً بارزاً في قطاع نقل البضائع، والبناء والإنشاءات، والمطاعم، والمحال التجارية، وغيرها في مناطق الداخل الفلسطيني المحتل (ماس، 2021).

أظهرت دراسة ماس (2023) أن 27% من منشآت فلسطينيي الـ48 في مناطق الداخل المحتل تقوم باستيراد مواد خام من مناطق الضفة الغربية، بما يشمل 67% من قطاع التشييد، و32% من قطاع تجارة الجملة والتجزئة، و27% من قطاع النقل والتخزين، و17% من قطاع الزراعة، وذلك مؤشر واضح على الدور الجوهري الذي من الممكن أن تلعبه القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في توريد عناصر الإنتاج الأولية لمنشآت فلسطينيي الـ48 في الداخل المحتل. أما فيما يتعلق بالعمالة الفلسطينية في الداخل المحتل، فتظهر الإحصائيات الأخيرة أن عدد العاملين الفلسطينيين في الداخل المحتل والمستعمرات، قد بلغ في نهاية العام 2022 ما يقارب 193 ألف عامل في إسرائيل والمستعمرات، بما يشكل معدل 29% من إجمالي المستخدمين بأجر في فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023)، لكن لا توفر بيانات الجهاز وجهة العمال الفلسطينيين، بحيث لا يمكن تحديد ما إذا كانوا يعملون في منشآت عربية أو إسرائيلية في الداخل. لكن في المقابل، أظهر مسح ماس (2023) أن 59% من المنشآت قد أبدت استعدادها لاستقطاب عمالة فلسطينية من مناطق الضفة الغربية، كما تقدر الأرقام غير الرسمية وجود آلاف العمال الفلسطينيين لدى المشغلين العرب في الداخل سواء بتصريح أو بدون.

5-4-1 التحديات المرتبطة بحركة العمالة فلسطينية والمواد الخام من مناطق الضفة الغربية إلى مناطق الداخل المحتل

على الرغم من أهمية الدور الذي من الممكن أن تلعبه عناصر الإنتاج الفلسطيني في مناطق الداخل الفلسطيني المحتل، فإن حركة عناصر الإنتاج تواجه تحديات عدة؛ إذ أشارت نسبة كبيرة من المنشآت التي تم استهدافها في مسح ماس (2023) إلى عدم موافقتها على استيراد عمالة فلسطينية من الضفة الغربية، وذلك على الرغم من معاناة 51% من المنشآت العربية في الداخل من نقص في القوى العاملة.

يعود ذلك إلى مسببات عدة، يتمثل أبرزها بصعوبة الإجراءات اللوجستية، ونقص المهارات المطلوبة، وارتفاع التكلفة، وأسباب أمنية، إلى جانب ضعف الثقة بالعامل الفلسطيني. أما فيما يتعلق باستيراد المواد الخام، فتتعدد أسباب عدم استيراد نسبة كبيرة من المنشآت العربية في الداخل للمواد الخام في الضفة تبعاً لعوامل عدة، تتنوع ما بين ارتفاع أسعارها، أو كون المنتج يفتقر إلى مواصفات الجودة المطلوبة، إلى جانب إعاقة الحواجز العسكرية الإسرائيلية لعملية نقل المواد الخام من الضفة الغربية إلى الداخل، ... وغيرها (ماس، 2023).

الفصل السادس
القضايا الرئيسة

تعكس الأبعاد والجوانب المختلفة لأوضاع التجارة الداخلية والخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة آثار سياسة إسرائيل الاقتصادية القائمة على السلب والإفقار التي اتّبعتها منذ العام 1967. مع أن اتفاق أوسلو وملحقه الاقتصادي المعروف بـ"برتوكول باريس" الموقّع العام 1994، كان ترتيباً لمرحلة انتقالية تتم فيها إعادة تأهيل الأوضاع الاقتصادية وبناء المؤسسات الرئيسة تمهيداً للانتقال إلى "الوضع الدائم" العام 1999، بعد انتهاء السنوات الخمس للمرحلة الانتقالية، فإن هذه المرحلة الانتقالية ما زالت سائدة بعد ثلاثة عقود من الحكم الذاتي المحدود على المناطق المصنفة "أ" و"ب" في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967.

أدى تواصل سياسة السلب والإفقار الإسرائيلية إلى عدم القدرة على إدخال تحسين ملموس على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام. على سبيل المثال، كان تقرير الأونكتاد الصادر العام 1997 قد لخّص الأوضاع الاقتصادية بعد انقضاء ثلاثة أعوام على توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء سلطة الحكم الذاتي المحدود، بأن هذه الأوضاع "لم تشهد تحسناً عن تلك التي كانت سائدة قبل اتفاق أوسلو، بل إن مؤشرات الأداء ومستويات المعيشة قد تراجعت عن تلك التي كانت سائدة قبل اتفاق أوسلو" (UNCTAD, 1997). يشير رجا الخالدي في دراسته حول التغيرات البنيوية التي أعقبت اتفاق أوسلو إلى تقرير الأونكتاد الصادر العام 1997 سابق الذكر، بحيث يؤكد على أن هذا التوصيف العام للأوضاع الاقتصادية يمكن له أن ينطبق كذلك على الأوضاع السائدة العام 2018 (Khalidi, 2017). من جانب آخر، تعكس أوضاع التجارة الداخلية والخدمات التي استعرضتها هذه الدراسة الأبعاد المتعددة للتشوّهات البنيوية التي نجمت عن عقود طويلة من الخضوع لسياسات الاستعمار الاستيطاني، والتي تتمثّل جوهرياً في السلب والإفقار. نتج عن هذه السياسات الاقتصادية تراجع القطاعات الإنتاجية وانحسارها، وبالتالي توسع قطاع الخدمات والتجارة الداخلية. وحيث أن التجارة الخارجية مقيدة تماماً نتيجة لإدخال الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن الغلاف الجمركي الإسرائيلي منذ العام 1967، فإن نشاطات التجارة الداخلية والخدمات ينتشر فيها إلى حد كبير نشاطات وخدمات الاستهلاك الشخصي غير القابلة للتداول.

لقد أدى قيام إسرائيل بسلب الأراضي، والمياه، والمصادر الطبيعية إلى تراجع القطاعات الإنتاجية، وضعف قدرة الاقتصاد المحلي على توليد فرص عمل مجزية. كما أن قيام إسرائيل بفتح سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية شكل أداة مهمة من أدوات التحكّم

والسيطرة وتعميق التبعية. كما شكلت التحويلات الخارجية الناجمة عن العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي عاملاً مهماً من عوامل تنشيط الطلب الفعّال والاستهلاك المحلي، ما ساهم كذلك في توسع قطاع الخدمات والتجارة الداخلية على حساب النشاطات الإنتاجية. فالتحويلات الخارجية الناجمة عن العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي تمثّل حوالي 7.5% من إجمالي الدخل القومي الإجمالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). وهذه النسبة الكبيرة التي تساهم فيها تحويلات العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي في الدخل القومي الإجمالي، تساهم في تعميق التبعية، كما تساهم في ضخ الأموال لنشاطات الخدمات والاستهلاك الشخصي.

يعتبر الاقتصاد الإسرائيلي أحد المصادر الأخرى لضخ الأموال في هذا القطاع، يتمثل ذلك، تحديداً، بنفقات ومشتريات فلسطينيي العام 1948 في الضفة الغربية، كما جاء تفصيلاً في الفصل السابق، التي تقدّر بحوالي 1.46 مليار دولار أو ما يعادل إجمالي صادرات الأراضي الفلسطينية المحتلة. بالتالي، فإن تحويلات العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي من جهة، ونفقات ومشتريات فلسطينيي العام 1948 من جهة أخرى، تمثلان مصدرين مهمّين من مصادر تمويل الاستهلاك الشخصي. هذا الانكشاف الكبير أمام الاقتصاد الإسرائيلي يعرض الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الافتقار للاستقرار، والتعرّض لاهتزازات كلما نشأت تطورات اقتصادية أو أمنية في إسرائيل تحد من تدفق العمالة الفلسطينية إلى الاقتصاد الإسرائيلي، أو تحد من تدفق فلسطينيي العام 1948 إلى أسواق الضفة الغربية.

إحدى السمات العامة لقطاع التجارة الداخلية والخدمات هي بؤس الأوضاع الاقتصادية، وانتشار الفقر متعدد الأبعاد. في هذه الدراسة، تم استعراض الأقسام الأربعة الرئيسة فيه: الاقتصاد الرسمي، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الأسود، التجارة الإلكترونية. يمثل الاقتصاد الرسمي، الذي يمكن تتبع نشاطاته وأدائه، القطاع الأصغر، نظراً لتوسع غير الرسمي ولانتشار نشاطات القطاع الأسود والتجارة الإلكترونية، حيث إن النشاطات الاقتصادية والتجارية لهذه القطاعات الثلاثة الأخيرة يصعب حصرها ورصدها وتقييم أدائها. فالاقتصاد غير الرسمي يبقى خارج الشمول المالي والقانوني، بينما يفتقر قطاع التجارة الإلكترونية إلى البنى التحتية المادية المناسبة لنموه بقدر ما يفتقر إلى البنى التحتية الليّنة، المتمثّلة بالقوانين والنظم والمعايير الضرورية لتنظيم نشاطاته.

هذه السمات العامة تعكس بؤس الأوضاع الاقتصادية وفقرها، بحيث اتّسعت نسب البطالة، والفقر، والفقر المدقع بشكل مطّرد خلال العقود الخمسة الماضية. كما أوضح التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد إمكانية تصنيف المستويات الاجتماعية والاقتصادية في

الضفة الغربية وقطاع غزة (وفقاً للمعايير الموحّدة للتقرير) كما يلي: الأثرياء والأكثر ثراء حوالي 10%؛ الطبقة المتوسطة حوالي 14%؛ بينما مثّل الفقراء والأشدّ فقراً أكثر من نصف إجمالي عدد السكان، حيث كانت نسبة الفقراء تمثل حوالي 20% بينما مثّلت نسبة الأشد فقراً حوالي 34% (الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2023). بالطبع، تختلف نسب الفقر والفقر المدقع بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تبلغ نسب الفقر عموماً في قطاع غزة ما يزيد على نسب الفقر في الضفة الغربية، كما أن المناطق الجنوبية من الضفة الغربية تعاني من انتشار أوسع للفقر مقارنة مع وسط وشمال الضفة الغربية (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2022).

من سمات قطاع التجارة الداخلية والخدمات كذلك ما نجم من آثار نتيجة الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلي على مستويات المعيشة والتضخم. إلحاق الضفة الغربية وقطاع غزة بالاقتصاد الإسرائيلي منذ حرب العام 1967، لم يؤدِّ إلى تضييق الفجوة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي، وإنما أدى إلى اتساع الفجوة نتيجة لسياسات السلب والإفقار التي تمارسها إسرائيل. بحلول العام 2022، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل حوالي 55,000 دولار أمريكي مقابل ما يقل عن 4 آلاف في المناطق المحتلة العام 1967. وباستثناء التكاليف المرتبطة بالإسكان، فإن تكاليف المعيشة اليومية في إسرائيل تماثل تكاليف المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة. من المعروف أن تكاليف المعيشة في إسرائيل هي من الأعلى في العالم. وحيث إن إسرائيل عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم معظم الدول المتقدمة اقتصاديا، فإن إحصاءات العام 2022 قد أشارت إلى أن تكاليف المعيشة في إسرائيل هي الأعلى بين جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (The Times of Israel, 2023).

بالمثل، تعاني الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة من التضخم نتيجة لتماثل تكاليف المعيشة مع الاقتصاد الإسرائيلي، ما انعكس على ما يعرف بـ"تكلفة العملية التجارية" (transaction cost)، ما أفقد المنتجات الفلسطينية أية مزايا تنافسية مع الاقتصادات الإقليمية، ما أدى إلى ضعف النشاطات المرتبطة بالمنتجات القابلة للتداول. كما ترافق ارتفاع مستويات المعيشة والتضخم مع انتشار الفقر متعدد الأبعاد. وبتزامن ذلك مع حقيقة تماثل تكاليف المعيشة مع إسرائيل، فإن الحد الأدنى للأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة هو 1,850 شيكلاً إسرائيلياً، أو ما يعادل 530 دولاراً أمريكياً تقريباً (بسعر تقريبي 3.5 شيكل للدولار)، وهو أجر لا يحصل عليه حوالي 40% من العاملين في القطاع الخاص الفلسطيني، وذلك مقارنة بالحد الأدنى للأجر في إسرائيل الذي يبلغ 5,500 شيكل إسرائيلي، أو ما يعادل 1,570 دولاراً. بكلمات أخرى، مع تماثل تكاليف المعيشة، فإن الحد

الأدنى القانوني للأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يتجاوز 34% من الحد الأدنى للأجر في إسرائيل.

يتطلب مجمل هذه السمات العامة لقطاع التجارة الداخلية والخدمات صياغة رؤية وتوجّهات سياساتية تسعى إلى تحسين أوضاع هذا القطاع وتنظيم نشاطاته. غني عن الذكر أن أية توصيات يمكن الخروج بها وفقاً لمعطيات هذه الدراسة، ينبغي لها أن تميّز بين ما يمكن تحقيقه عملياً وواقعياً ضمن إطار ومحددات الوضع القائم، وبين ما ينبغي العمل على تحقيقه عندما تتوفر إمكانية إجراء تغيير بنيوي في الأوضاع الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

6-1 أبرز التوصيات

أولاً. ضمن إطار الوضع القائم:

- تعظيم الجهود المشتركة بين الجهات الحكومية المعنية والمؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص لإدخال القطاع التجاري والخدمي غير الرسمي في الشمول المالي والقانوني. وكما أظهرت هذه الدراسة، فإن الحجم الكبير للاقتصاد غير الرسمي وأوضاعه من حيث الأداء، لهما تأثير لا يستهان به على أداء الاقتصاد الكلّي، ما يتطلّب مراجعة وترشيد النظم الضريبية والنظم المصرفية التي تشكّل المعوقات الرئيسة لإدخالها ضمن الشمول المالي.
- تطوير البنى التحتية المادية، مثل الانتقال إلى الجيل الخامس لنظام الاتصالات، والليّنة، مثل القوانين والنظم والمعايير التي تنظّم قطاع التجارة الإلكترونية.
- السعي إلى مواجهة النشاطات الخفية غير القانونية لقطاع الاقتصاد الأسود التي تمثل نزيفاً هائلاً للمقدّرات الاقتصادية واستخلاص العبر من تجارب اقتصادات ومجتمعات أخرى خاضت تجارب مماثلة.
- تنظيم وتشجيع التواصل التجاري والاستثماري بين فلسطينيي 1948 والأراضي المحتلة العام 1967.
- إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والتجارية ونظم تصدير العمالة مع إسرائيل ضمن محددات الاتفاقيات الموقعة بما يساهم في معالجة التشوهات الناجمة عن النظم والإجراءات المتبعة منذ اتفاق أوسلو.

ثانياً. التغيير البنيوي:

- التغيير البنيوي الحقيقي يستند إلى شرط مسبق هو تحقق السيادة على الأرض والمصادر الطبيعية والاستقلال الاقتصادي. توفّر هذا الشرط المسبق يمكّن من صياغة رؤية تنموية وطنية تهدف إلى تطوير وتوسيع القطاعات الإنتاجية وتوليد الخدمات المرتبطة بها ومحاربة انتشار الفقر متعدد الأبعاد، يمكن ضمن رؤية تنموية كهذه إعادة صياغة وتشكيل قطاع التجارة الداخلية والخدمات الذي يتكامل مع مثل هذه السياسات والبرامج التنموية.

6-2 تبعات الحرب على قطاع غزة 2023

من المتوقع أن يكون للحرب التي اندلعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 تبعات اقتصادية وآثار كبيرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 بشكل عام، وعلى قطاع التجارة الداخلية بشكل خاص. استعرضت هذه الدراسة الأقسام العامة والقضايا الرئيسة في قطاع التجارة الداخلية. من المتعذر تقديم توقعات مدروسة حول مدى عمق التبعات الاقتصادية نظراً لارتباط ذلك بالمدى الزمني لمواصلة العمليات الحربية، وما إذا كانت أبعادها ستتوسع خارج غلاف قطاع غزة، وذلك لتزامن وقت إعداد النسخة النهائية لهذه الدراسة مع الأسبوع الخامس لاندلاع العمليات الحربية. إلا أن التبعات الاقتصادية للحرب خلال الأسابيع الخمسة الماضية، قد أدت بالفعل إلى آثار اقتصادية، يمكن إجمال إطارها العام كما يلي:

1. التدمير الكلي لاقتصاد قطاع غزة نتيجة للعمليات العسكرية الموسعة، حيث توقف النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته بشكل شبه تام، كما تم تدمير البنى التحتية المادية، وتم فرض التهجير القسري لأكثر من نصف سكان قطاع غزة.
2. منذ بدء العمليات العسكرية، تم فرض إغلاق شامل على الضفة الغربية، كما انقطع حوالي 160,000 عامل عن أماكن عملهم في الاقتصاد الإسرائيلي، ما ضاعف نسبة البطالة في الضفة الغربية. تنعكس هذه الصدمة على انخفاض الدخل، وبالتالي انخفاض مساهمة التجارة الداخلية والخدمات في الضفة الغربية.
3. قامت إسرائيل باستدعاء ما يتجاوز 350,000 من قوات الاحتياط إلى الخدمة في الجيش الإسرائيلي،[15] معظمهم من الفئات الشابة العاملة في قطاعات التقانة المتقدمة والصناعة الإسرائيلية، كما أدت (حتى الأسبوع الخامس) إلى تهجير حوالي ربع مليون إسرائيلي بعيداً عن الحدود مع قطاع غزة ومع لبنان. في الأسابيع الأولى، تم تقدير تكلفة العمليات الحربية بحوالي مليار دولار أسبوعياً مرشحة للارتفاع. تواصل هذه الأوضاع لأسابيع أو شهور أخرى سيؤدي إلى آثار انكماشية كبيرة على أداء الاقتصاد

15 https://en.globes.co.il/en/

الإسرائيلي. وحيث إن الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، قد تحولت إلى أقاليم داخلية ضمن الاقتصاد الإسرائيلي تابعة له، فإن هذه التبعات على الاقتصاد الإسرائيلي ستنعكس كذلك على الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية.

4. أدت حالة الحرب إلى توقف شبه تام لدخول فلسطينيي العام 1948 إلى الضفة الغربية وانقطاع مساهمتهم في تنشيط الأسواق المحلية فيها عبر مساهمتهم في الطلب على السلع والخدمات. هذا الانخفاض الإضافي في الاستهلاك سيضاعف من الصدمة الاقتصادية التي ستتعرض لها الضفة الغربية، وسيؤدي كذلك إلى المزيد من الانكماش في نشاطات التجارة الداخلية.
5. تؤدي حالة الحرب إلى أزمات في سلاسل التوريد والإمداد وانخفاض نشاطات الاستيراد والتصدير عبر الحدود الخارجية. هذا الانخفاض، مترافقاً مع الانخفاض العام في الاستهلاك الخاص، سيؤدي إلى انخفاض كبير في الإيرادات العامة إذا تواصلت العمليات الحربية لشهور عدة أخرى. انخفاض الإيرادات العامة سيؤدي، بدوره، إلى انخفاض الاستهلاك العام كذلك، مضاعفاً الآثار السلبية التي ستنجم عن انخفاض الاستهلاك الخاص على قطاع التجارة الداخلية والخدمات.

هذه التطورات التي بدأت منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر، والتي قد تتواصل لشهور عدة مقبلة، ستكون لها تبعات اقتصادية عميقة الأثر على الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، بما في ذلك على بنية قطاع التجارة الداخلية والخدمات، ولن يكون من الممكن دراسة هذه التطورات إلا بعد انتهاء الأعمال الحربية.

المراجع

أبو دقة، زين، وطه، سري. (2020). التجارة الإلكترونية وفلسطين – ممنوع الوصول– الحقوق الرقمية للفلسطينيين. حيفا: حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي.

أبو مدللة، سمير، وأبو حطب، غسان. (2014). ظاهرة الأنفاق في قطاع غزة: الاقتصاد المدمر، الزواج الكاثوليكي، والحصاد المر. رام الله: مركز دراسات التنمية – جامعة بيرزيت.

أبو نحل، أسامة، وشراب، ناجي. (د. ت). قراءة في أهم مواد صك الانتداب البريطاني على فلسطين: رؤية تاريخية – سياسية جديدة. غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأزهر.

أبو هنطش، إبراهيم. (2020). أشكال التسرب المالي والخسائر التي تتكبدها السلطة الفلسطينية ضمن العلاقة مع الجانب الإسرائيلي. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان".

أطرش، عاص، وخليل، شاكر، وعامر، وجيه. (2017). التطورات والتحولات في الحجم النقدي للمشتريات والخدمات من فلسطينيي الداخل. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، لصالح سلطة النقد الفلسطينية.

الأغا، وفيق، وأبو مدللة، سمير. (2011). "اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة: ضرورة وطنية!! أم كارثة اقتصادية واجتماعية". مجلة جامعة الأزهر، 13(B1)، 1147–1182.

الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. (2023). التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد.

جبريل، سعيد صالح. (2012). واقع التجارة الإلكترونية في فلسطين والتحديات المستقبلية. غزة: جامعة الأزهر.

الجعفري، محمود، ومكحول، باسم، ولافي، دارين، وعطياني، نصر. (2003). قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 أ). مسح القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة: النتائج الأساسية 2022. رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 ب). ملامح القطاع غير المنظم في فلسطين 2022 – بيان صحافي. رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 ج). الإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يصدران بياناً صحافياً مشتركاً بمناسبة اليوم العالمي

للاتصالات ومجتمع المعلومات الذي يصادف السابع عشر من أيار– بيان صحافي. رام الله – فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 د). النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب الشهر والربع والبلد للعامين 2021 و2022. رام الله–فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 هـ). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (1994–2022). رام الله – فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 ز). قاعدة بيانات مسح إحصاءات الأعمال لعام 2021. رام الله – فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022 أ). إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله– فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022 ب). مسح قطاع الأعمال حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2021؛ تقرير النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021 أ). أبرز المؤشرات الاقتصادية لأنشطة التجارة الداخلية في فلسطين، (2002–2021). رام الله – فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021 ب). إحصاءات الحسابات القومية، 1994– 2021. رام الله – فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2019؛ تقرير النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، النتائج النهائية– تقرير المنشآت. رام الله – فلسطين.
حماده، سعيد. (1939). النظام الاقتصادي في فلسطين. بيروت، لبنان: جامعة بيروت الأمريكية.
الحنيطي، أحمد. (2016). السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها (ط. 1). بيروت، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
الخالدي، رجا. (2017). واقع وفرص التعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر. ورقه خلفية، جلسة طاولة مستديرة (5). رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
الخالدي، رجا، والسطري، قصي. (2014). تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي داخل إسرائيل: بديل عربي شمالي "للأسرلة". فلسطين، بيرزيت: مركز دراسات التنمية– جامعة بيرزيت.
سلطة النقد الفلسطينية. (2020). التطورات والتحولات في الحجم النقدي للمشتريات والخدمات من قبل فلسطينيي الداخل في مناطق السلطة الفلسطينية.

سلطة النقد الفلسطينية. (2011). فلسطين ومنظمة التجارة العالمية.
سليمان، فضل. (2020). التجارة الإلكترونية في فلسطين: واعدة ولكن !!!. رام الله: Safe on Line. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/10/15:
https://safeonline.najah.edu/ar/awareness/
الشعيبي، هالة. (2013). بروتوكول باريس الاقتصادي – مراجعة الواقع التطبيقي. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
الشقاقي، إبراهيم. (2021). اندثار القطاعات الإنتاجية الفلسطينية: التجارة الداخلية كنموذج مصغر لتأثير الاحتلال. نيويورك: الشبكة (شبكة السياسات الفلسطينية). أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/10/16:https://al-shabaka.org/briefs
الصوراني، غازي. (2021). القطاع الاقتصادي غير المنظم في فلسطين أو ما يطلق عليه اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي. مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي.
الصيرفي، وسمارة. (2016). نساء في الظل: النساء والاقتصاد غير الرسمي في فلسطين.
مرار، رابح، وحن، حبيب، علاونة، أحمد، عبد الجواد، اسلام، ربيع، اسلام، حوراني، رحيق، البيطاوي، وفاء. (2023). الشمول المالي في فلسطين: دراسة تشخيصية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
عبد الكريم، نصر، ومرار، عبد الله. (2021). دراسة حول واقع مكافحة غسل الأموال وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة جريمة غسل الأموال. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان".
عرمان، نزيه. (2015). الاقتصاد غير المنظم (المفهوم – الخصائص – الإدماج). وزارة العمل.
فرسخ، ليلى. (2010). العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية: 1967–2000. ترجمة سام برنر. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية؛ بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010.
الفلاح، بلال. (2013). قطاع الخدمات الفلسطيني: بنيته وأثره الاقتصادي. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
الفلاح، بلال. (2014). القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أسباب توسعه، خصائصه، ومعيقات تنظيمه). رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
الكرد، ماهر. (2022). مدخل إلى اقتصاد فلسطين: كيف وصلنا إلى هنا؟ إلى أين من هنا؟ رام الله وعمّان: 2022.
المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار". (2008). ملخص تقرير: البنية

التحتية التي تحتاجها التجارة الفلسطينية. رام الله – فلسطين.
مرار، رابح، والبيطاوي، وفاء. (2022). القطاع الزراعي الفلسطيني ما بعد جائحة الكورونا: التحديات واستراتيجيات المواجهة الفعالة. رام الله–فلسطين.
مرار، رابح، والخالدي، سامي. (2020). آفاق تنظيم التجارة الإلكترونية في فلسطين. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2022). الفقر في فلسطين: مؤشّر صعود بلا توقف. رام الله – فلسطين.
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). (2023). آفاق التعاون الاقتصادي والتكامل الفلسطيني على طرفي الخط الأخضر. دراسة غير منشورة. رام الله – فلسطين.
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). (2022). المراقب الاقتصادي عدد 69. رام الله – فلسطين.
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). (2021). آفاق تعزيز الترابط بين الاقتصاد الفلسطيني وفلسطيني داخل الخط الأخضر. ورقة خلفية، جلسة طاولة مستديرة (4). رام الله – فلسطين.
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2006). مراجعة نقدية لمشروعي قانوني المبادلات والتجارة الإلكترونية وتنظيم التوقيعات الإلكترونية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
النابلسي، سعيد. (1994). اقتصاديات التجارة الداخلية (ط. 2). دمشق، سوريا: جامعة دمشق.
نصر، محمد. (2003). تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله: معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
النقيب، فضل مصطفى. (2003). مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
النمروطي، خليل، والأستاذ، أحمد. (2016). تقدير الاقتصاد الخفي باستخدام طريقة الطلب على العملة: دراسة الحالة الفلسطينية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية 24(1)، 142–156.
هارفارد بزنس ريفيو. (2023). المفاهيم الإدارية. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/5/10: https//:hbrarabic.com%/
وزارة الاقتصاد الوطني – دولة فلسطين. (2021). جهود مشتركة لتنظيم التجارة الإلكترونية. رام الله – فلسطين. أخذ من الإنترنت بتاريخ 15/10/2023: https://www.mne.gov.ps/
وزارة الاقتصاد الوطني – دولة فلسطين. (2022). إنجاز مسودة قانون التجارة الإلكترونية

تخضع لمشاورات مع الشركاء. رام الله – فلسطين. أخذ من الإنترنت بتاريخ :15/10/2023 https://www.mne.gov.ps/newsdetails.aspx

The Applied Research Institute Jerusalem (ARIJ). (2007). Israeli Military Orders DataBase. Retrieved from: http://orders.arij.org/searchDate.php

Abu Ras, H. and Shahrour, I. (2021). Impact of the Mobility Restrictions in the Palestinian Territory on the Population and the Environment. 13(23),13457. Retrieved from https://doi.org/10.3390/su132313457, pp. 7-9.

Assaf, N. (2014). West Bank and Gaza – Investment climate assessment: fragmentation and uncertainty. The World Bank, Vol No 1.

Brown, N. (2018). Time to Rethink, but not to Abandon, International Aid to the Palestinians. Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved from https://carnegieendowment.org

BYJU'S. (2023). Difference Between Domestic and International Business. Retrieved from: https://byjus.com/commerce/

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2020). Purchasing Power Parities and the Real Size of Arab Economies 2011-2019. Beirut, Lebanon.

El-Jaafari, M. (1994). Domestic and external merchandise trade of the WB and Gaza Strip. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD).

Elkhafif, M. Misyef, M. and Elargaa, M. (2014). Palestinian Fiscal Revenue Leakage to Israel under the Paris Protocol on Economic Relations. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD).

Fallah, B. (2014). THE PROS AND CONS FORMALIZING INFORMAL MSES IN PALESTINIAN ECONOMY. Ramallah: Palestine Economic Policy Institute (MAS).

Grover, A. and Dasgupta, K. (2022). The effect of external and internal trade costs on regional development. World Bank Blogs.

Halle, M. and Wolfe, R. (Ed.). (2007). Process Matters: Sustainable Development and Domestic Trade Transparency. Winnipeg: International Institute for Sustainable Development.

International Monetary Fund (IMF). (2016). Global Trade: What's Behind the Slowdown. World Economic Outlook (pp 66).

The Times of Israel. (2023). Israel's Cost of Living the Highest Among OECD Countries in 2022.

Khalidi, R. (2017). The Structural Transformation of the Palestinian Economy After Oslo.

Khalidi, R. and Taghdisi-Rad, S. (2009). Economic Dimensions of Prolonged Occupation: Continuity and Change in the Israeli Policy Towards the Palestinian Economy, UNCTAD, 2009.

Khalidi, R. (2017). The Structural Transformation of the Palestinian Economy After Oslo. In in Between State and Non-State: Politics and Society in Kurdistan-Iraq and Palestine, pp. 95-124. London: Palgrave.

Kubrusi, A. and Naqib, F. (2008). The Palestinian Economy Under Occupation: Economicide. Economics of Peace and Security Journal, 3(2), 16-24.

Kuttab, J. and Shehadeh, R. (1982). Civilian Administration in the occupied West Bank: Analysis of Military Government Order 947. Law in the service of Man.

Morrar, R. and Gallouj, F. (2016). The Growth of Service Sector in Palestine: The Productivity Challenge. Journal of Innovation Economics and Management.

OCHA. (2021). Humanitarian Needs Overvie

OCHA. (2023). Movement and Access in the West Bank. Retrieved from https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/fact-sheet-movement-and-access-west-bank-august-2023

PRB. (2002). The West Bank and Gaza: A Population Profile. Retrieved from https://www.prb.org/resources/the-west-bank-and-gaza-a-

Ryan, Sh. (1974). Israeli Economic Policy in the Occupied Areas: Foundation of a New Imperialism. MERIP Reports, 24, 3-34.

Sayigh, Y. (1988). Dispossession and Pauperization: The Palestinian Economy Under Occupation. In G. T.Abed (Ed.), The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation (pp. 259-286). London: Routledge.

Sultan, W., Sultan, S., Van Dijk, M. and Ritzon, J. (2022). Science, Technology and Society, 1-19.

Surbhi, S. (2023). Difference Between Internal and International Trade. Key Differences. Retrieved from: https://keydifferences.com/

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2022). Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian Economy: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (1997). Report on UNCTAD's Assistance to the Palestinian People.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (1995). Development of the Services Sector in the West Bank and Gaza Strip, 1967-1990.

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). (1984). Survey of the Manufacturing Industry in the West Bank and Gaza Strip.

United States Agency for International Development (USAID). (2020). West Bank and Gaza's Enabling Environment for Doing Business in the Digital Economy.

Weill, S. (2007). The Judiciary Arm of the Occupation: The Israeli Military Courts in the Occupied Territories. International Review of the Red Cross, 89(886), 395-419.

World Bank. (2019). Obstacles on the Road to Palestinian Economy Growth. Retrieved from https://thedocs.worldbank.org/en/doc

الملحق الإحصائي

قائمة جداول الملحق الإحصائي

جدول 1: أبرز المؤشرات الاقتصادية لأنشطة التجارة الداخلية في فلسطين، 2010–2021 (القيمة بالألف دولار)

جدول 2: الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، 1994–2021

جدول 3: مؤشرات نصيب الفرد حسب المنطقة، 1994–2021 (القيمة بالألف دولار)

جدول 4: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي، 2010–2022

جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، 2010 – 2022

جدول 6: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، 2000–2022

جدول 7: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب النشاط الاقتصادي، 2010–2022

جدول 8: توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية حسب النوع، 2001–2021

جدول 9: توزيع القوى العاملة في قطاع غزة حسب النوع، 2001–2022

جدول 1: أبرز المؤشرات الاقتصادية لأنشطة التجارة الداخلية في فلسطين، 2010-2021 (القيمة بالألف دولار)

المؤشر الاقتصادي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المؤسسات	60,226	68,295	69,305	70,068	76,794	79,017	81,193	75,630	76,749	80,406.8	..	..
عدد العاملين	121,864	133,156	152,034	152,765	166,334	176,291	185,088	175,634	191,182	219,053	203,677	206,684
تعويضات العاملين	250,631	267,663	345,192	418,005	469568	450091	473523	567167	567167	681734	664014	666508
الإنتاج	225,8111	2,622,995	2,864,004	2,928,270	3,350,373	3,717,085	3,944,123	4,473,970	4,473,970	5,224,792	4,111,033	4,546,941
الاستهلاك الوسيط	399,334	408,562	527,660	620,675	738,554	691,604	731,736	807,499	807,499	920,745	760,048.9	806,289
إجمالي القيمة المضافة	1,858,777	2,214,433	2,336,344	2307595	2,611,819	3,025,481	3,212,388	3,666,471	3,666,471	4,304,047	3,350,984	3,740,652
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	34,905	28,262	67,392	28,018	26,604	22,027	30,061	20,574	20,574	..	..	..

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021 أ). أبرز المؤشرات الاقتصادية لأنشطة التجارة الداخلية في فلسطين، (2010-2021). رام الله – فلسطين.

جدول 2: الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، 1994–2021

السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
2004	7,853.4	5,128.9	2,724.5
2005	8,740.1	5,468.5	3,271.6
2006	8,653.0	5,962.1	2,690.9
2007	8,980.8	6,587.6	2,393.2
2008	9,648.0	7,451.3	2,196.7
2009	10,477.1	8,126.3	2,350.8
2010	11,082.4	8,496.1	2,586.3
2011	12,146.4	9,305.9	2,840.5
2012	12,886.9	9,810.2	3,076.7
2013	13,492.4	10,171.9	3,320.5
2014	13,471.1	10,610.4	2,860.7
2015	13,972.4	11,072.3	2,900.1
2016	15,211.0	12,046.1	3,164.9
2017	15,426.9	12,505.5	2,921.4
2018	15,616.2	12,797.3	2,818.9
2019	15,829.0	12,998.8	2,830.2
2020	14,037.4	11,564.1	2,473.3
2021	15,021.7	12,443.6	2,578.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021 ب). إحصاءات الحسابات القومية، 1994–2021. رام الله – فلسطين.

جدول 3: مؤشرات نصيب الفرد حسب المنطقة، 1994-2021(القيمة بالألف دولار)

المؤشر	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي			نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي		
	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
2010	2,930	3,788	1,679	3,137	4,095	1,743	3,695	4,675	2,267
2011	3,132	4,063	1,789	3,366	4,403	1,870	3,648	4,694	2,140
2012	3,242	4,195	1,880	3,498	4,583	1,948	3,935	5,033	2,365
2013	3,315	4,262	1,972	3,625	4,746	2,037	3,997	5,115	2,413
2014	3,233	4,359	1,651	3,580	4,943	1,664	3,953	5,316	2,038
2015	3,278	4,461	1,629	3,680	5,144	1,638	4,090	5,555	2,048
2016	3,490	4,761	1,731	3,878	5,42	1,734	4,249	5,797	2,106
2017	3,463	4,851	1,557	3,891	5,577	1,574	4,271	5,956	1,957
2018	3,418	4,854	1,458	3,966	5,788	1,481	4,292	6,112	1,809
2019	3,378	4,823	1,422	3,930	5,775	1,432	4,260	6,100	1,769
2020	2,923	4,197	1,208	3,338	4,913	1,219	3,575	5,146	1,462
2021	3,052	4,419	1,224	3,598	5,357	1,248	3,856	5,610	1,512

جدول 4: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي، 2010-2022

النشاط الاقتصادي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	8.9	8.5	8.4	7.8	8.0	7.4	7.5	6.9	7.1	7.0	7.1	6.6	6.0
التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	14.1	13.1	13.7	13.7	12.7	11.6	12.0	13.6	13.2	13.0	12.5	11.9	12.0
التعدين واستغلال المحاجر	0.3	0.6	0.3	0.5	0.4	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3
الصناعات التحويلية	12.1	10.9	11.7	11.7	10.7	9.3	9.9	11.4	11.3	11.2	10.7	10.2	10.3
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	1.1	1.0	1.0	0.7	0.9	1.1	1.0	1.1	1.1	1.0	1.0	1.0	1.1
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	0.6	0.6	0.7	0.8	0.7	0.9	0.8	0.8	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3

النشاط الاقتصادي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإنشاءات	6.2	7.7	7.2	8.2	5.2	4.8	5.1	5.3	5.9	5.6	4.6	4.7	4.5
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	15.8	18.6	18.3	18.7	18.8	19.8	19.5	20.4	21.4	21.3	18.8	17.9	17.8
النقل والتخزين	1.3	1.2	1.3	1.4	1.5	1.8	1.8	1.8	1.8	1.7	1.6	1.5	1.5
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	2.7	2.5	2.8	2.8	3.0	3.0	3.5	3.6	4.0	4.0	4.6	4.7	4.7
المعلومات والاتصالات	4.3	4.2	4.2	3.9	4.1	3.9	3.4	3.2	3.2	3.1	3.4	3.4	3.1
الخدمات	16.9	16.8	18.3	18.5	19.4	19.2	19.6	18.6	19.1	19.6	20.2	21.1	20.4
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	1.8	0.9	1.2	1.4	1.1	1.3	1.4	1.7	1.6	1.6	1.4	1.3	1.3
الأنشطة العقارية والإيجارية	4.1	3.3	3.5	3.7	4.6	4.9	4.7	4.7	4.5	4.5	4.4	4.6	4.4
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	1.0	1.2	1.1	1.1	1.1	1.1	1.3	1.1	1.1	1.2	1.0	1.0	0.9
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	0.4	0.8	0.6	0.6	0.5	0.5	0.5	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7

النشاط الاقتصادي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التعليم	5.8	6.2	7.2	7.2	7.6	7.0	6.9	6.2	5.7	5.9	6.5	6.6	6.3
الصحة والعمل الاجتماعي	2.2	2.8	2.9	2.9	2.9	2.7	2.9	3.0	3.3	3.4	4.0	4.6	4.5
الفنون والترفيه والتسلية	0.3	0.3	0.4	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.5	0.5	0.4	0.4	0.5
أنشطة الخدمات الأخرى	1.3	1.3	1.4	1.3	1.3	1.4	1.5	0.9	1.7	1.8	1.8	1.9	1.8
الإدارة العامة والدفاع	15.1	15.4	14.0	13.7	14.1	13.9	13.3	11.3	9.6	9.9	11.7	12.1	11.7
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2
خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الرسوم الجمركية	5.7	4.8	4.7	4.6	5.2	5.6	5.6	7.0	7.0	7.0	8.1	9.3	10.0
صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	8.9	7.1	7.0	6.6	7.9	8.9	8.6	8.2	7.6	7.7	7.3	6.7	8.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021 ب). إحصاءات الحسابات القومية، 2010–2021. رام الله – فلسطين.

جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، 2010-2022

النشاط الاقتصادي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	8.1	7.8	7.9	7.4	7.2	6.5	6.2	6.0	6.1	5.9	6.0	5.8	5.0
التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	13.5	12.2	13.6	14.3	13.5	11.5	12.3	13.9	13.9	14.1	13.5	13.0	13.2
التعدين واستغلال المحاجر	0.4	0.7	0.3	0.6	0.5	0.4	0.3	0.3	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4
الصناعات التحويلية	11.8	10.3	12.0	12.2	11.0	9.2	10.2	11.9	12.3	12.5	12.0	11.5	11.7
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	0.6	0.6	0.6	0.7	1.1	0.9	0.8	0.8	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	0.7	0.6	0.7	0.8	0.9	1.0	1.0	0.9	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
الإنشاءات	6.4	6.3	5.6	6.4	5.9	5.2	5.0	5.3	5.9	5.5	4.6	4.7	4.4

النشاط الاقتصادي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	16.0	19.5	18.9	18.5	18.2	19.4	19.4	21.1	21.7	21.8	19.8	18.7	18.6
النقل والتخزين	1.5	1.4	1.3	1.4	1.5	2.0	2.0	1.9	1.9	1.8	1.6	1.5	1.5
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	3.1	2.9	3.3	3.2	3.3	3.4	3.9	3.9	4.4	4.3	4.9	5.0	5.1
المعلومات والاتصالات	5.5	5.4	5.4	5.0	5.0	4.8	4.2	3.8	3.7	3.6	4.0	4.0	3.6
الخدمات	14.1	14.8	16.2	16.7	17.2	17.3	17.7	17.1	17.6	18.1	18.4	19.4	18.7
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	1.9	1.1	1.2	1.5	1.1	1.3	1.5	1.6	1.6	1.5	1.3	1.3	1.2
الأنشطة العقارية والإيجارية	3.3	2.9	3.2	3.1	4.0	4.3	4.2	4.2	4.1	4.1	3.9	4.1	3.8
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	1.0	0.7	1.1	1.2	1.2	1.2	1.5	1.2	1.2	1.3	1.1	1.1	1.0
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	0.4	1.0	0.7	0.7	0.6	0.6	0.5	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.8
التعليم	4.2	5.3	6.0	6.4	6.6	6.1	5.9	5.8	5.4	5.6	6.2	6.3	6.0

الصحة والعمل الاجتماعي	1.9	2.2	2.4	2.5	2.3	2.3	2.4	2.5	2.5	2.7	3.2	3.7	3.6
الفنون والترفيه والتسلية	0.2	0.4	0.4	0.2	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.5	0.4	0.4	0.5
أنشطة الخدمات الأخرى	1.2	1.2	1.2	1.1	1.1	1.2	1.3	0.8	1.6	1.7	1.6	1.8	1.8
الإدارة العامة والدفاع	14.5	14.9	13.2	13.0	12.7	12.9	12.6	9.4	7.9	8.0	9.7	9.7	9.2
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2
خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الرسوم الجمركية	6.7	5.9	5.8	5.8	6.2	6.7	6.7	8.3	8.3	8.2	9.4	10.8	11.7
صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	10.5	8.8	8.7	8.2	9.2	10.2	9.9	9.2	8.5	8.6	8.0	7.2	8.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021 ب). إحصاءات الحسابات القومية، 2010-2021. رام الله – فلسطين.

جدول 6: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، 2000-2022

النشاط الاقتصادي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	11.6	10.8	10.1	8.9	11.1	10.9	12.4	11.2	12.0	11.8	12.3	10.5	10.5
التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	15.8	15.7	13.4	11.5	10.2	12.0	11.0	12.3	9.5	8.4	7.2	7.3	7.3
التعدين واستغلال المحاجر	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1
الصناعات التحويلية	13.0	13.1	10.5	10.2	9.5	9.8	8.7	9.4	6.5	5.3	4.5	4.4	3.9
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	2.6	2.2	2.2	0.6	0.4	1.9	2.0	2.5	2.7	2.8	2.3	2.5	3.0
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	0.2	0.4	0.6	0.6	0.2	0.2	0.2	0.3	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3
الإنشاءات	5.8	12.4	12.0	13.7	2.3	3.3	5.5	5.3	6.0	6.0	4.6	4.5	4.7
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	15.5	15.5	16.9	19.8	21.5	20.9	19.5	17.9	19.6	19.1	14.9	13.4	13.9

النقل والتخزين	0.7	0.8	1.2	1.3	1.3	1.1	1.1	1.3	1.4	1.4	1.5	1.4	1.5
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	1.3	1.2	1.4	1.3	1.6	1.8	2.0	2.0	2.4	2.5	2.8	2.9	2.9
المعلومات والاتصالات	0.3	0.3	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.7	0.7	0.6
الخدمات	25.6	23.8	25.2	24.4	27.5	26.4	26.4	24.2	25.5	26.2	28.6	29.6	29.2
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	1.4	0.3	1.2	1.2	1.2	1.3	1.9	1.9	1.9	2.0	1.8	1.6	1.5
الأنشطة العقارية والإيجارية	7.0	4.7	4.6	5.7	6.8	6.8	6.6	6.6	6.3	6.4	6.7	7.0	7.4
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	0.9	2.7	1.0	0.8	0.6	0.6	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.7	0.7
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	0.2	0.3	0.3	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4
التعليم	11.0	9.3	11.0	9.6	11.2	10.6	10.5	8.1	7.3	7.4	8.1	8.2	7.8
الصحة والعمل الاجتماعي	3.2	4.5	4.7	4.4	5.0	4.5	4.6	4.8	6.5	6.5	8.0	9.0	8.7
الفنون والترفيه والتسلية	0.3	0.1	0.3	0.5	0.4	0.4	0.3	0.7	0.6	0.7	0.7	0.6	0.7

النشاط الاقتصادي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أنشطة الخدمات الأخرى	1.6	1.9	2.1	2.0	2.0	2.0	2.3	1.3	1.8	2.3	2.3	2.1	2.0
الإدارة العامة والدفاع	17.4	17.0	16.7	16.0	19.4	17.8	16.4	19.5	17.4	18.2	21.6	23.6	22.7
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الرسوم الجمركية	2.3	1.0	1.0	1.0	1.2	1.4	1.4	1.5	1.6	1.7	2.0	2.2	2.2
صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	3.6	1.4	1.6	1.6	3.3	3.8	3.7	4.2	3.9	3.9	3.8	3.8	4.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021 ب). إحصاءات الحسابات القومية، 2010-2021. رام الله – فلسطين.

جدول 7: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب النشاط الاقتصادي، 2010-2022

النشاط الاقتصادي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	11.8	11.9	11.5	10.5	10.4	8.7	7.4	6.7	6.3	6.1	6.7	6.7	6.2
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	11.4	11.8	11.9	12.2	12.6	12.9	13.2	13.1	13.0	12.3	12.4	12.4	13.0
البناء والتشييد	13.2	13.9	14.4	15.6	15.3	15.2	16.3	17.2	17.7	17.4	18.8	18.8	18.8
التجارة والمطاعم والفنادق	19.3	20.3	19.6	19.6	20.2	20.6	20.9	21.6	21.7	22.6	21.8	21.8	22.3
النقل والتخزين والاتصالات	6.0	6.1	6.5	6.4	5.4	5.9	6.3	6.5	6.2	5.8	5.8	5.8	5.6
الخدمات والفروع الأخرى	38.3	36.0	36.1	35.7	36.1	36.7	35.9	34.9	35.1	35.8	34.5	34.5	34.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 ز). قاعدة بيانات مسح إحصاءات الأعمال للعام 2021. رام الله – فلسطين.

جدول 8: توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية حسب النوع، 2001-2021

المتغير	نسبة القوى العاملة المشاركة	نسبة العمالة التامة	نسبة العمالة المحدودة	نسبة البطالة
2001	41.5	73.8	4.7	21.5
2002	40	66.4	5.4	28.3
2003	41.8	68.7	7.5	23.8
2004	42.5	68.8	8.3	22.9
2005	42.6	71	8.6	20.4
2006	43.8	71.6	9.6	18.9
2007	43.7	72.6	9.5	17.9
2008	43	74.3	6.8	19
2009	43.75	76.025	6.15	17.825
2010	43.65	75.075	7.75	17.175
2011	45.5	74.325	8.4	17.275
2012	45.525	73.825	7.2	18.975
2013	45	75.475	5.925	18.6
2014	46.6	76.1	6.2	17.7
2015	46.1	80	2.8	17.3
2016	45.6	79.7	2.1	18.2
2017	45.8	79.4	1.9	18.7
2018	46.1	80.8	1.5	17.6
2019	46.4	84.2	1.3	14.6
2020	44.5	83.1	1.2	15.7
2021	45.8	82.7	1.9	15.5
2022	47.5	85.7	1.2	13.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 هـ). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (1994-2022). رام الله – فلسطين.

جدول 9: توزيع القوى العاملة في قطاع غزة حسب النوع، 2001–2022

المتغير	نسبة القوى العاملة المشاركة	نسبة العمالة التامة	نسبة العمالة المحدودة	نسبة البطالة
2001	33.3	63.9	1.9	34.2
2002	34.4	60.1	1.8	38.1
2003	37.5	67.2	3.6	29.2
2004	36.4	62.5	2.1	35.4
2005	36.5	67.4	2.3	30.3
2006	36	60.8	4.5	34.8
2007	37.9	65.6	4.7	29.7
2008	38.1	53.2	6.3	40.5
2009	37.6	55.9	5.45	38.65
2010	36.375	56.5	5.725	37.775
2011	38.4	64.9	6.4	28.7
2012	40.15	62.7	6.3	31
2013	41.175	61.075	6.45	32.475
2014	44.4	49.1	7	43.9
2015	45.5	55.9	3.1	41.1
2016	46.1	56.4	2	41.7
2017	45.6	53.7	2	44.3
2018	46.9	46.3	1.6	52
2019	40.9	52.9	2	45.2
2020	53.2	52.3	1.2	46.6
2021	39.4	51.2	1.9	46.9
2022	41	52.6	2	45.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 هـ). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (1994–2022). رام الله – فلسطين.